1-93 -300 -31

جامعة سعد دحلب - البليدة
البحث العلمي
مابعد التدرج
والعلاقات
الخارجية
كلية الآداب و العلوم الإجتماعية

جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية الآداب و العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

مذكـرة ماجستـير

جامعة سعد دحلب البليدة
المكتبة المركزية

التخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

البيئة الخارجية وعلاقتها بتنمية البحث الجامعي في الجزائر
- دراسة ميدانية للباحثين في فرق ومخابر البحث بجامعة البليدة-

من طرف:

نعيمة بكوش

أمام اللجنة المشكلة من :

رتيمي الفضيل	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	رئيسا
درواش رابح	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
قاسيمي ناصر	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	مقررا و مشرفا

البليدة، فيفري 2009

1-93-300-31

شكـر

<<ربي لك الحمد حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك>>

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الكبير إلى أستاذي ومعلمي الدكتور ناصر قاسيمي على تفضله بالإشراف على هذا البحث الذي كان له عظيم الفضل في إتمامه فله مني فائق الاحترام والتقدير وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر الأستاذ الدكتور جمال معتوق الذي لم يبخل علي بتوجهاته... وحرصه... ودعمه العلمي... شكرا أستاذي الكريم.

كما أتقدم بخالصي شكري لكل من تعلمت على أيدهم واستفدت من آرائهم وتوجيهاتهم.

شكري الخاص أيضا إلى من رافقتني طيلة إنجاز هذا العمل سعاد , سهيلة، أمينة , حسينة, فيروز..

ملخص

إن من أهم المهام التي تقوم بها الجامعات اليوم هي مهمة البحث العلمي، فالجامعة هي المؤسسة التي يوكل إليها مواكبة التقدم العلمي في العالم، والعمل على تطويره واستيعابه وإجراء أبحاث ودراسات في مختلف ميادين المعرفة.

ويعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في كافة ميادين الحياة ومن خلاله يستطيع الإنسان اكتشاف المجهول وتسخيره لصالح المجتمع بما يحقق التنمية والازدهار في مجالات الحياة كافة، وبفضل البحث العلمي يمكن امتلاك التكنولوجيا والمعرفة باعتبارها الأداة الفعالة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية والتقدم.

والبحث الجامعي من البحوث العلمية التي أصبحت تشكل عنصرا هاما وضروريا لتقدم أي مجتمع فإن الحاجة إليه تبدو أكثر إلحاحا في الوطن العربي وذلك نظرا للتقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا الذي يشهده عالمنا المعاصر ، ونظرا أيضا لاعتباره مقياسا للتطور واحتلال الجامعات لمراكز الصدارة ودخول الحضارة المعاصرة.

ومن خلال هذا البحث الأكاديمي الذي يعالج دور وأثر البيئة الخارجية في تنمية البحث الجامعي في الجزائر نحاول الوقوف على كل من دور البيئة العلمية في تنمية البحث الجامعي من خلال العوامل العلمية الداخلية والخارجية التي تحيط بالنسق الجامعي من جهة والباحث الجامعي من جهة أخرى ، كما تناول هذا البحث دور كل من القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تمويل البحث الجامعي وقوفا عند واقع تمويل كل من الدول العربية والأروبية، والجزائر للبحث العلمي ، كما كان لنا في هذا البحث وقفة أمام الظروف الاجتماعية والمادية التي يعيشها الباحث الجامعي في الجزائر واثر ذلك في تنميته وتطويره للبحث الجامعي.
و لدراسة وتحليل و هذه التساؤلات تم توظيف الخطة الآتية:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمنهجي للدراسة من خلال عرض أسباب وأهداف الدراسة ،الإشكالية وفرضياتها ، تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة ، عرض للمقاربات السوسيولوجية ، المقاربة المنهجية ،بإضافة إلى عرض لأهم الدراسات السابقة المعتمدة وعلاقتها بدراستنا لنصل في الأخير إلى عرض أهم صعوبات الدراسة.

الفصل الثاني: الجامعة الجزائرية الواقع والتحديات تضمن نشأة الجامعة الجزائرية من خلال مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها ، مهام ودور الجامعة في المجتمع، أهم التحديات الخارجية التي تواجه الجامعة الجزائرية.

الفصل الثالث: تناول البحث العلمي الجامعي تنميته، أهدافه ورهاناته وتضمن تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر ، مؤسسات البحث العلمي, معوقات وتحديات البحث الجامعي ، الباحث الجامعي والبيئة العلمية.

الفصل الرابع: دور القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تمويل البحث الجامعي ، تناول عرض لأهم مصادر تمويل البحث الجامعي ، واقع تمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة والدول العربية والجزائر ، دور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في تمويل البحث العلمي.

الفصل الخامس: الجانب الميداني يتناول تحليل لمعطيات فرضيات الدراسة وعرض وتحليل المقابلات وأخيرا تم عرض النتائج العامة للدراسة.

وفي الأخير تم التوصل إلى النتائج الآتية:

أكد معظم الباحثين العاملين في فرق ومخابر البحث عن غياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات إضافة إلى نقص الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للعمل داخل المخابر خاصة في التخصصات الدقيقة، ومنه فالباحث الجامعي يعاني من عدم توفير البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي وهذا ما يظهر من خلال النقص الواضح لأجهزة العلمية اللازمة للحصول على نتائج جيدة ، مقرات لممارسة البحث ، عدم توفر المصادر والمعلومات داخل المخابر البحثية مما يضعف القدرة البحثية للباحث الجامعي.

إن مستوى النشر العلمي لدى الباحث الجامعي في المجلات والدوريات الوطنية والعربية والدولية يبقى دون المستوى المطلوب سواء من ناحية العدد أو الجودة وهذا يعكس أوضاع الباحث العلمية والاجتماعية والمادية لذلك وجب الاهتمام بالباحث وتحسين وضعه المادي لكي يتفرغ بشكل كامل للبحث العلمي.

يعاني البحث الجامعي من العزلة نتيجة عدم تحقيقه ومسايرته لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى ضعف التعاون العلمي مع مؤسسات البحث العلمية داخل المؤسسات وهذا ما يؤثر في تنمية وتطوير الجامعي.

أصبح الباحث الجامعي يسعى من خلال بحوثه ومشاركاته في النشاطات العلمية إلى الترقية المهنية مركزا على كمية البحوث على حساب نوعية وجودة الأبحاث لذلك وجب ضبط أسس الترقية العلمية حتى يكون هناك إبداع علمي للمقالات والإصدارات بدلا من تكرار البحوث في عدة مشاركات حتى نستطيع تنمية البحث الجامعي.

أثبتت نتائج الدراسة عن ضعف الوعي الاجتماعي اتجاه البحوث الجامعية لدى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما جعل الباحث الجامعي يعيش في فراغ اجتماعي . كما أدى ذلك إلى ضعف التعاون العلمي الذي أثر في تنمية البحث الجامعي.

كما استنتجنا من خلال الدراسة أن الباحث الجامعي لم تعد لديه مكانة معتبرة نتيجة ظروفه الاجتماعية والمادية مما اضطر بالكثير منهم إلى الهجرة لعدة دول أروبية وعربية حتى يحسن من وضعه المادي.

الفهرس

شكـر

ملخص

فهرس الصفحة

مقدمة..... 12

1. الجانب النظري والمنهجي للدراسة..... 14

1.1 أسباب اختيار الموضوع..... 14

2.1. الهدف من البحث..... 15

3.1. أهمية البحث..... 15

4.1. الإشكالية..... 16

5.1. فرضيات الدراسة..... 17

6.1. تحديد المفاهيم..... 17

7.1. المقاربة السوسيولوجية للدراسة..... 18

8.1. المقاربة المنهجية للدراسة..... 22

9.1 . مجالات الدراسة..... 24

10.1. الدراسات السابقة..... 27

11.1. صعوبات الدراسة..... 38

2. الجامعة الجزائرية الواقع التحديات..... 39

تمهيد الفصل 39

1.2. مفهوم الجامعة..... 39

1.1.2. نشأة الجامعة الجزائرية..... 40

2.1.2. مراحل تطور الجامعة الجزائرية 40

3.1.2. الجامعة الجزائرية والإصلاحات الحالية..... 46

2.2. الوظائف الأساسية للجـامعة الجزائرية.....

1.2.2. التعليم..... 51

1.2.2.البحث العلمي..... 53

3.2.2. خدمة المجتمع..... 54

3.2. الدور التنموي للجامعة الجزائريـــة..... 54

1.3.2. التنمية التكنولوجية..... 55
2.3.2. التنمية الاجتماعية..... 56
3.3.2. التنمية البشرية..... 59
4.3.2. التنمية الاقتصـــادية..... 60
4.2. الجامعة الجزائرية والتحديات الخـــارجية..... 61
1.4.2. تحديات الجامعة ومجتمع المعرفة..... 62
2.4.2 الجامعة وتحديات العولـمة..... 65
3.4.2 الجامعة وتحديات إدارة الجودة..... 68
4.4.2. الجامعة وتحدي مجتمعات التعلم..... 70
خلاصة الفصل..... 72
3.البحث العلمي الجامعي تنميته ، أهدافه ورهاناته..... 73
تمهيد الفصل..... 74
1.3.واقع البحث العلمي في العالم..... 74
1.1.3 البحوث العلمية ، الأنواع والأهمية..... 74
2.1.3 أهمية البحث العلمي..... 74
3.1.3. واقع البحث العلمي الجامعي في الوطن العربي..... 78
4.1.3. تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر..... 81
5.1.3. وضعية منظومة البحث العلمي في ظل الإصلاحات الجامعية الحالية..... 86
2.3. مؤسسات البحث العلمي وعلاقتها بتنمية البحث الجامعي في الجزائر..... 87
1.2.3. الجامعة كمؤسسة بحثية..... 88
2.2.3. مراكز البحث العلمي..... 91
3.2.3. دور فرق ومخابر البحث العلمي في تنمية البحث الجامعي..... 94
3.3. أهداف ورهانات البحث الجامعي في الجزائر..... 95
1.3.3. أهداف البحث العلمي في ظل التحديات الخارجية..... 95
3 .2.3. معوقات وتحديات البحث الجامعي..... 96
4.3. الباحث الجامعي والبيئة العلمية..... 103
3. 1.4. مكانة ودور الباحث الجامعي..... 3
2.4.3. وضعية الباحث الجزائري..... 104
3.4.3. دور البيئة العلمية في تكوين الباحث الجامعي..... 105

4.4.3. العوائق التي تواجه الباحث داخل البيئة العلمية لفرق البحث..... 107
5.4.3. الظروف الاجتماعية والمهنية للباحث الجامعي..... 108
خلاصة الفصل..... 110
4. دور القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تمويل البحث الجامعي..... 112
تمهيد الفصل..... 112
1.4. أهداف تمويل البحث العلمي الجامعي..... 112
1.1.4. مصادر تمويل البحث الجامعي..... 112
2.1.4. أهمية التمويل في تنمية البحث الجامعي..... 116
3.1.4.عوامل ضعف حجم تمويل البحث العلمي الجامعي..... 117
2.4. واقع تمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة والدول العربية..... 118
1.2.4. في الدول المتقدمة..... 119
2.2.4. في الوطن العربي..... 122
3.2.4. واقع تمويل البحث العلمي الجامعي في الجزائر..... 124
4.2.4. مقارنة بين التمويل في الدول المتقدمة والدول العربية..... 126
3.4. دور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في تمويل البحث العلمي..... 128
1.3.4. الوضع الاقتصادي وانعكاسه على انخفاض تمويل البحث العلمي الجامعي..... 128
2.3.4. البحث العلمي ودوره في تحقيق تنمية القطاع الاقتصادي والاجتماعي..... 130
3.3.4. أهمية التعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في تمويل البحث الجامعي..... 131
4.3.4. انعكاس التعاون بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع الجامعات على تنمية البحث الجامعي..... 133
خلاصة الفصل..... 135
5. الجانب الميداني للدراسة..... 137
1.5. عرض وتحليل الجداول الميدانية..... 138
1.1.5 . تحليل البيانات العامة..... 138
1.1.5 . تحليل البيانات العامة..... 138
3.1.5.الاستنتاج الجزئي للفرضية الأولى..... 4
4.1.5. تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية..... 166
5.1.5.الاستنتاج الجزئي للفرضية الثانية..... 173
6.1.5. تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة الظروف الاجتماعية والمادية للباحث..... 174

7.1.5.الاستنتاج الجزئي للفرضية الثالثة..... 184
2.5. عرض وتحليل المقابلات..... 186
1.2.5. عرض المقابلات..... 186
2.2.5. تحليل المقابلات..... 186
3.3.5. الاستنتاج الجزئي للمقابلات..... 205
الاستنتاج العام للدراسة..... 207
الخاتمة..... 209
قائمة المراجع..... 212
الملاحق.....

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مخطط توضيحي لتطبيق المقاربة النسقية على النسق الجامعي	21

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تتطور عدد الشهادات الجامعية مابين سنة (1963-1972)	42
02	يبين عدد الطلبة المسجلين من سنة 1980 إلى سنة1990	43
03	يبين عدد مشاريع البحث والباحثين من 1996 إلى غاية 2002	83
04	يبين حجم تمويل بعض الدول المتقدمة للبحث العلمي بالنسبة لإجمالي الدخل القومي	121
05	يبين مصادر تمويل البحث العلمي للدول المتطورة لسنة2002	123
06	يبين توزيع مصادر البحث في عدد من الدول للفترة الممتدة من 1997 إلى 2002	128
07	يبين معدلات النمو الحقيقي في العالم خلال (1996-2001)	130
08	توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس	138
09	توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية والجنس	139
10	توزيع المبحوثين حسب المستوى العلمي	139
11	توزيع المبحوثين حسب الرتبة المهنية	140
12	توزيع المبحوثين حسب رتبة الباحث العلمية	141
13	توزيع المبحوثين حسب الأقدمية في المهنة	141
14	توزيع المبحوثين حسب الأقدمية في البحث	142
15	تأثير عدم وجود مقر للبحث العلمي	143
16	علاقة مكان عمل الباحث بوجود مقر للبحث الجامعي	144

17	أهداف مشاركة الباحثين في النشاطات العلمية	145
18	علاقة طبيعة الملتقيات العلمية مع الجهة المنظمة	146
19	علاقة الرتبة المهنية للباحث بأسباب عدم مشاركة في الملتقيات العلمية	148
20	مشاركة الباحثين في النشاطات العلمية خارج مؤسسات البحث العلمي	149
21	أهمية مشاركة الباحث في النشاطات العلمية خارج مؤسسات البحث العلمي و علاقتها بالرتبة المهنية للباحث	150
22	أهمية الإصدارات العلمية و علاقتها بتخصص الباحث	152
23	علاقة معدلات الإصدارات العلمية بالرتبة المهنية للباحث	154
24	أسباب عدم قيام الباحث بالإصدارات العلمية	157
25	علاقة نوع تكوين مخابر البحث للباحثين بتخصص الباحث	158
26	علاقة نشر أعمال مخابر البحث العلمي بتوفر الإمكانيات	159
27	علاقة أهمية منحة التكوين في الخارج مع الجهة المنظمة للتكوين	160
28	علاقة مدة التكوين بالرتبة المهنية للباحث	162
29	التعاون العلمي مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في إطار فرق ومخابر البحث الجامعية	166
30	علاقة نوع التعاون مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي بتخصص الباحث	166
31	أسباب عدم وجود تعاون مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي وعلاقتها بتخصص الباحث	168
32	أسباب عدم طلب المؤسسات الاجتماعية للبحث الجامعي	170
33	نوع تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي لبحث العلمي وعلاقته بتخصص الباحث	171
34	علاقة نوع طلب القطاع الاقتصادي بتخصص التخصص	172
35	مدى مساهمة دخل الباحث في عملية البحث الجامعي	174
36	نتائج عدم كفاية دخل الباحث	174
37	يبين أملاك الباحث	175
38	علاقة وجود سكن بتخصيص مكان للبحث	176
39	مكان سكن الباحث	177
40	أسباب عدم امتلاك الباحث لجهاز كومبيوتر مزود بالإنترنت	178
41	تأثير الالتزامات العائلية وعلاقتها بالجنس	179
42	علاقة المعيقات العائلية والاجتماعية بالوضعية العائلية للباحث	180

43	علاقة طبيعة علاقات العمل داخل فرق ومخابر البحث برتبة الباحث العلمية	181
44	علاقة نوع الحوافز بالجهة التي قد قدمتها	182
45	أسباب عدم رضى الباحثين على ظروف تسيير البحث الجامعي	183

مقدمة

تعرف المجتمعات اليوم تحولات أساسية نتيجة المتغيرات والثورات المتلاحقة كالثورة المعلوماتية والتقنية والاتصالات التي ساهمت في ظهور مجتمعات المعرفة التي أهم ما يميزها العلم الذي مكنها من تحقيق مستوى غير مسبوق من التقدم العلمي والتقني والرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي , وتعتبر الجامعة مركزا أساسيا للإشعاع الفكري ومجالا خصبا لإنتاج المعارف وتطويرها, كما أنها تشكل إسهاما فعالا في عملية التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية, فالجامعة ليست سوى انعكاسا للسياق الاجتماعي والاقتصادي العام لأي مجتمع , وما وصلت إليه المجتمعات في الدول المتقدمة يعكس لنا مستوى ودرجة تطور جامعاتها من خلال أبحاثها العلمية التي مكنتها من الرقي والتطور .

وإذا كانت الجامعات في الدول المتقدمة قد حققت تقدما كبيرا في هذا الإطار فإن الجامعات في الدول النامية ومنها الجزائر التي تعتبر جامعاتها أبرز المؤسسات الحساسة في المجتمع نتيجة تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بمواجهة مختلف التحديات التي استجدت في هذا العصر سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

إن بقاء الجامعات العربية وأدائها لأدوارها بكفاءة في مجتمع المعرفة المعاصر يتوقف على مدى تجاوب هذه الجامعات مع تحولات العصر والتغيرات المتسارعة ومدى تحولها لتصبح جامعات منتجة للبحث العلمي من خلال فرق عمل متكاملة وفي ضوء شراكة فاعلة مع المجتمع من حولها بهدف إنتاج المعارف وتحسين مستوى الأداء الأمر الذي يتطلب من الجامعات العربية والجزائرية بشكل خاص الاهتمام بالبحث الجامعي الذي على أساسه ترتب الجامعات المتميزة والذي به ينمى المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وثقافيا.

ومنه تحاول دراستنا دراسة واقع البحث الجامعي في الجامعة الجزائرية من خلال الباحثين العاملين داخل فرق ومخابر البحث الجامعية ومدى تأثير البيئة الخارجية من خلال أوضاع البيئة العلمية المحيطة بالباحث الجامعي، كذلك واقع تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي وصولا لحالة الباحث الجامعي من خلال ظروفه المادية

والاجتماعية ومدى تأثير ذلك على تنمية وتطوير البحث الجامعي ولغرض تناول كل هذه المسائل تم توظيف الخطة الآتية:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمنهجي للدراسة من خلال عرض أسباب وأهداف الدراسة ،الإشكالية وفرضياتها ، تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة ، عرض للمقاربات السوسيولوجية ، المقاربة المنهجية ،بإضافة إلى عرض لأهم الدراسات السابقة المعتمدة وعلاقتها بدراستنا لنصل في الأخير إلى عرض أهم صعوبات الدراسة.

الفصل الثاني: الجامعة الجزائرية الواقع والتحديات تضمن نشأة الجامعة الجزائرية من خلال مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها ، مهام ودور الجامعة في المجتمع، أهم التحديات الخارجية التي تواجه الجامعة الجزائرية.

الفصل الثالث: تناول البحث العلمي الجامعي تنميته، أهدافه ورهاناته وتضمن تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر ، مؤسسات البحث العلمي, معوقات وتحديات البحث الجامعي ، الباحث الجامعي والبيئة العلمية.

الفصل الرابع: دور القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تمويل البحث الجامعي ، تناول عرض لأهم مصادر تمويل البحث الجامعي ، واقع تمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة والدول العربية والجزائر ، دور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في تمويل البحث العلمي.

الفصل الخامس: الجانب الميداني يتناول تحليل لمعطيات فرضيات الدراسة وعرض وتحليل المقابلات وأخيرا تم عرض النتائج العامة للدراسة.

الفصل 1
الجانب النظري والمنهجي للدراسة

1.1. أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى ذاتية وموضوعية ، فالسبب الذاتي هو تأسفي لنتائج ترتيب الجامعات العالمية (1000جامعة متميزة) لسنة 2007 وعدم احتلال الجامعات الجزائرية لأي مرتبة من هذه المراتب مما جعلني أحاول معرفة واقع وأسباب ضعف البحث العلمي الجامعي باعتباره المقياس الذي رتبت به الجامعات المتميزة . أما الأسباب الموضوعية فتمثلت فيما يلي:

- ارتباط النشاط المهني للباحث بميدان البحث العلمي الجامعي مما ساهم في الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بمشكلة البحث.
- اعتبار موضوع البحث العلمي من الدراسات ذات الطبيعة الديناميكية ما يستدعي مواكبته مع مختلف المتغيرات المحيطة به.
- وجود عدة دراسات أكاديمية وحرة تناولت موضوع البحث العلمي الأمر الذي ساهم في الاستفادة بصورة كبيرة من الدراسات السابقة خاصة المؤتمرات والندوات العلمية واستثمارها في معرفة أهم العوامل الخارجية التي تعيق وتساهم في تنمية البحث الجامعي في الجزائر.

2.1. الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى:

- دراسة واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر من خلال الباحثين العاملين في فرق ومخابر البحث الجامعية.
- دراسة وتحليل أثر البيئة العلمية في تكوين الباحث الجامعي ومدى مساهمتها في تنمية البحث الجامعي.
- محاولة معرفة واقع تمويل البحث الجامعي خاصة من جانب القطاع الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة بتعزيز مصادر تمويله.

- محاولة الوقوف على وضعية وأثر الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي على فعالية إنتاجه العلمي .

- محاولة تحديد أهم العوامل التي تساعد على تنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

3.1. أهمية البحث:

- يعتبر البحث الجامعي مطلبا وطنيا بسبب أهميته في تحقيق التقدم في مختلف المجالات.

- كما تكمل أهمية البحث في معرفة البيئة العلمية المناسبة للبحث الجامعي والتي من خلالها تتبلور الثقافة العلمية داخل المجتمع العلمي.

- الإحاطة بضرورة تمويل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبحث الجامعي حتى يساهم في ربطه مع احتياجات المجتمع.

4.1.الإشكالية:

البحث العلمي كعملية إبداعية وابتكارية يتناول شتى أنواع المعرفة وهو معيار من المعايير المهمة والرئيسية لقياس درجة التقدم وتطور البلدان ، كما ينشأ بتوفر شروطه الأساسية المتمثلة في البيئة الحرة والمناخ الديمقراطي والتراكم المعرفي والمقومات المادية والمعنوية ، وعلى هذا الأساس تبادر غالبية الدول خاصة المتطورة إلى النظر باستمرار في تطوير وتنمية أنظمتها العلمية ومراكز بحوثها.

وإذا نظرنا إلى واقعنا العربي في مجال البحث العلمي لوجدناه يتميز بفقر الإمكانيات والمخصصات المالية وانعدام الحوافز المشجعة والدافعة إلى البحث والإبداع والتطوير ، كما أصبح مجرد أداء وظيفي يقوم به الأستاذ الجامعي لتحقيق أهداف ذاتية منفصلة عن حاجات المجتمع و إن تدني مستويات البحث العلمي يعد مظهرا من مظاهر الخلل الذي تعاني منه سياسة التخطيط ومن أسبابه انعدام مصادر التمويل والبيروقراطية الإدارية والواقع الاجتماعي للباحثين ، ومن دون تحسين البيئة العلمية لا يمكن لهذه الدول تحسين مستواها العلمي وتحقيقها للتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي لمجتمعاتها.

والجامعة كنسق اجتماعي و علمي أكاديمي تعتبر مؤسسة لإنتاج للمعرفة العلمية تعمل على تطوير المعارف و التقنيات وتهيئة الكفاءات ، كما أنها تمثل صورة من صور المنظمات المعقدة ذات أنماط وأشكال تنظيمية مختلفة ونظام حركي متفاعل مع مختلف الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها إضافة لذلك فهي تعتبر أحد مخابر البحث العلمي الجامعي خاصة في الدول النامية ، وهذا راجع إلى أن هذه الدول لا تملك الشركات الصناعية الضخمة التي تستطيع تمويل مؤسسات بحث خاصة بها ، كما أن الإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة التي تتطلبها مؤسسات البحث العلمي تمثل عبئا صعبا على هذه الدول ، لذلك تزداد

مسؤولية الجامعات ويبرز دورها بشكل أكثر أهمية إذا عرفنا أن البحث العلمي ليس جهدا فرديا للعالم أو الباحث بل هو محصلة الجهود المشتركة لمجموعة من الباحثين والعلماء في حل مشكل من المشاكل التي يعاني منها المجتمع ، والجامعات هي المكان المناسب لوجود مثل هذه المجموعات المؤهلة والقادرة على الإسهام في حل هذه المشكلات لأن الجامعة الناجحة هي التي تتفاعل مع المجتمع بتحديد قضاياه ومشاكله فتعمل على إيجاد الحلول المناسبة له.

والجامعة الجزائرية منذ الاستقلال لم تعرف مؤسساتها البحثية استقرارا نتيجة للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة والمنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم وهذا راجع لحداثة الاستقلال ونقص التجربة وغياب تصور واضح وشامل عن أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، كما ساهمت هذه التغيرات في تشتت شمل الكفاءات البشرية وتفكيك عملية التراكم المعرفي.

رغم هذه الظروف فقد عرف البحث العلمي في الآونة الأخيرة تطورا كميا ونوعيا على مستوى المراكز والجامعات التي عرفت إنشاء مخابر وفرق بحث تابعة للجامعة تساهم في تنظيم عمل الباحث الجامعي في إطار منظم واستثمار بحثه واستفادة النسق الداخلي والخارجي للجامعة من هذه الأبحاث ، كما ساهم هذا الإطار التنظيمي للبحث الجامعي في فتح المجال للباحثين للإبداع وإنتاج المعرفة وفق إطار جماعي إضافة إلى توفير المناخ العلمي من وسائل علمية داخل مخابر وفرق البحث.

كما عرف البحث العلمي أيضا تثمينا من خلال إدراجه في المحيط الاقتصادي بإنشاء وكالة وطنية لتثمين نتائج البحث العلمي وتساهم في تحويل نتائج البحوث والابتكارات نحو القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

و رغم هذه المحاولات لإنعاش البحث الجامعي إلا أنه يعاني من ضعف كبير من ناحية النوعية فمعظم البحوث المنجزة لا ترتبط بمشاكل المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع مما يجعل ما ينجز من دراسات وأبحاث من قبل فرق ومخابر البحث بحوثا نظرية في أغلبها ولا تساهم في تحقيق التنمية خاصة مع التغيرات الحالية المصاحبة للعولمة وظهور مجتمعات المعرفة التي أصبحت تميز البيئة العلمية العالمية ، وعليه أصبح البحث الجامعي في الجزائر يواجه تحديات داخلية وخارجية منها نقص التمويل اللازم ، عدم وجود رؤية واضحة تحرك البحث الجامعي فضلا عن انعدام المناخ الاجتماعي والثقافي والفكري الذي يشجع الباحثين على القيام ببحوث تتماشى ومتطلبات الجامعات المعاصرة ، منه تحاول دراستنا طرح إشكالية البيئة الخارجية ومدى تأثيرها على تنمية وتطوير البحث الجامعي في الجزائر وعليه تم طرح التساؤلات الآتية:

هل للبيئة العلمية المحيطة بالبحث الجامعي أثر في تنميته؟ هل يؤثر تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي في تنميته؟ إلى أي مدى تلعب الظروف الاجتماعية والمادية للباحث في عملية تنمية البحث الجامعي في الجزائر؟

5.1.فرضيات الدراسة:

1- تؤثر البيئة العلمية في تنمية البحث الجامعي في الجزائر
2- لتمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي دور في تنمية البحث الجامعي
3- تؤثر الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي على تنمية البحث الجامعي

6.1. تحديد المفاهيم

- البحث العلمي الجامعي:

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالبحث العلمي تبعا لأهدافه ومجالاته ومناهجه، لكن معظم تلك التعريفات تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها وفقا لقواعد علمية دقيقة ، وعند تناولنا لمفهوم البحث العلمي يلاحظ أنه يتكون من كلمتين هما البحث و العلمي .

البحث لغويا هو مصدر الفعل الماضي بحث ومعناه تتبع ، سأل ـ تقصى ، حاول ، طب ، وبهذا يكون معنى البحث هو طلب وتقصي الحقيقة وهو يتطلب التنفيذ والتفكر والتأمل وصولا إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه [1] ص114.

أما العلمي : فهي كلمة منسوبة إلى العلم ، والعلم يعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق والعلم في طبيعة وطريقة التفكير ، أما العلم في منهجه فهو المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والتجريب أما في غايته فهو الذي يهتم بهدف تحديد طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والدراسة [2] ص 2

كما يعرف البحث العلمي أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق في شأن مسالة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث [3] ص 211.

كما يعرف أيضا بأنه طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع وهو يقوم على مجموعة من المعايير والمقاييس تسهم في نمو المعرفة ، ويتحقق البحث حين تخضع حقائقه للتحليل والمنطق والتجربة والإحصاء ، مما يساعد على نمو النظرية [3] ص 213.

كما يعرف أيضا أنه نشاط علمي يتضمن سيرورة جمع المعطيات وتحليلها بهدف الإجابة عن مشكلة بحث محددة [4] ص 36 .

ويعرفه Ellen Hazelkorn " بأنه التطور المستمر للمعرفة بكل مجالاتها [5] ص 15 .

التعريف الإجرائي للبحث العلمي الجامعي:

نقصد في دراستنا هذه بالبحث الجامعي تلك البحوث التي يقوم بها الباحثين الجامعيين داخل فرق ومخابر البحث العلمي التابعة للجامعة من أبحاث علمية و تنشيط للملتقيات والندوات، تكوين باحثين تساهم في تنمية المجتمع في مختلف المجالات.

2- الباحث:

هو الشخص المتخصص في علم من العلوم يقوم بممارسة البحث سواء كان نظري أو إمبريقي ، كما أن الباحث في تقصيه لحقائق المعرفة يهدف إلى إحداث إضافات وتعديلات جديدة في ميدان من ميادين العلوم مما يجعلها تتطور وتتقدم [135] ص 21

كما يعرف الباحث بأنه الشخص الذي يحاول اكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق [6] ص 53

ويعرف فرنسيس بيكون الباحث بقوله " إنه عقل له من سرعة البادرة والقدرة على الشمول وفي الوقت ذاته له من الرسوخ ما يكفيه لتعيين وجوه الاختلاف الدقيقة والتمييز بينهما ، كما يتميز بالرغبة في البحث والصبر على الشك و التأمل والتبصر قبل التأكد والاستعداد لإعادة النظر[6] ص 68

الباحث حسب مراسيم البحث العلمي للجامعة:

إن الباحثين مكلفين بمتابعة وإنجاز أعمال البحث في ميدان علمي وتقني محدد قصد المجيء بحلول خاصة وجديدة للمشاكل المطروحة ولتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية العلمية والتكنولوجية[7].

وهنا نلاحظ أن الباحث أوكلت له المهام الآتية:

- صياغة أفكار جديدة والعمل على التحكم في العلوم والتقنيات
- المساهمة في نشر وتكثيف التكنولوجية الموجودة وتعميمها.
- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

هذا وكما نص القانون الأساسي للباحث على ضرورة قيام الباحث بـ:

- يشارك في تحضير وتأطير تربصات التكوين والتحسين
- تنظيم وإعطاء محاضرات علمية وتقنية
- إعطاء دروس في أقسام التدرج في أقصى حد من الساعات والذي يحدد بقرار وزاري.
- القيام بتأطير مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه والمشاركة في مختلف لجان المناقشات

أما عن إمكانية نشر نتائج البحوث فإن القانون يعطي للباحث هذا الحق لكن بشروط أهمها التحلي بالسر والأسرار الاستراتيجية ، كذلك أن يكرس الباحث نفسه عند ممارسة نشاطه ومجهوداته من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد.

التعريف الإجرائي للباحث الجامعي:

نقصد في دراستنا بالباحث الجامعي كل أستاذ مثبت في منصبه باحث داخل فرقة بحث أو مخبر تابع لجامعة سعد دحلب بالبليدة

3- البيئة الخارجية:

تعرف البيئة أنها المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل أو هي كل ما يحيط بالإنسان أو المنظمة [8] ص 135 .كما يمكن تعريفها بكونها الإطار الذي تعمل أو توجد فيه المنظمات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية [9] ص 110 .

وتعد البيئة الخارجية من أهم عناصر المنظمة ونقصد بالبيئة الخارجية تلك القيم الثقافية والاجتماعية والظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية المحيطة بالمنظمة [10] ص 152.

التعريف الإجرائي للبيئة الخارجية:

نقصد في دراستنا هذه بالبيئة الخارجية تلك العوامل والمؤثرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المحيطة بالجامعة والتي تؤثر في حركيتها مما يجعلها في تفاعل معها.

التعريف الإجرائي للبيئة العلمية:

نقصد في دراستنا هذه بالبيئة العلمية كل ما يحيط بالنسق الجامعي من نشاطات علمية (ملتقيات، ندوات ، أيام دراسية ، تربصات علمية داخلية وخارجية) ووسائل علمية وتقنية تساعد الباحث الجامعي في ممارسة مهامه البحثية.

المفهوم الإجرائي للجامعة :

هذا المفهوم يتناول المجال المكاني لدراستنا حول تأثير البيئة الخارجية للجامعة في تنمية البحث الجامعي لذلك نعرف الجامعة أنها الحقل العلمي الذي من خلاله يتم إنتاج المعارف وتطويرها وتكوين باحثين مختصين في مختلف المجالات، كما أنها تمثل مقر أساسي للإنتاج العلمي لفرق ومخابر البحث التي يمثل الباحثين فيها العينة التي نحن بصدد دراستها .

4- التمويل:

يعرف التمويل بشكل عام بأنه صرف لأموال لتحقيق منافع مشروعة للأفراد حتى تسهم في تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية [11] ص 318.

أما تمويل البحث فيعرف بأنه " تعبئة الموارد المالية وغير المالية اللازمة، والتخطيط والإشراف على إدارتها، بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية [12] ص 631.

أما محمد غانم فيعرفه بأنه إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية والعلمية كافة من خلالها تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاقتصادية والبحثية والاجتماعية [13] ص 259.

تعريف " Mun Tasang" بأنه عملية اتخاذ القرار للحصول على الأموال وتوزيعها في ضوء معايير الفعالية و العدالة والاختيار والإنتاجية، فثمة علاقة وثيقة بين كلفة البحث وتمويله بحيث يمكن وضع تصور لمصادر ومتطلبات البحث من خلال التمويل [14] ص 81.

التعريف الإجرائي للتمويل البحث الجامعي:

نقصد في دراستنا بتمويل البحث الجامعي ذلك التمويل من قبل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ويشمل هذا التمويل مختلف المصادر المالية، توفير أجهزة علمية، تكوين باحثين، طلب البحوث الجامعية، العمل على استثمارها وتوجيهها.

7.1. المقاربة السوسيولوجية:

للمقاربة السوسيولوجية للموضوع دور هام في توسيع المعرفة وتعميقها وهي بالمقابل تعكس الواقع وتهدف إلى ربط كل المعارف المكتسبة فهي بمثابة نظام أفكار خاص بميدان معرفي ما.

وبناء على الدور الهام للنظرية في ميدان البحث اعتمدنا في دراستنا على النظريتين الآتيتين:

1- النسقية

ينظر بارسونز parsons إلى النسق كمجموعة من الأفعال الاجتماعية المتداخلة والمتكررة والتي تبرز في نفس الوقت مجموعة الضرورات الوظيفية التي تحكم كل الأنساق الاجتماعية والتي تعبر في نفس الوقت عما يسمى بالشروط الضرورية لبقاء الأنساق ولوجود المجتمع واستمراره" [15] ص 277.

كما يعرف النسق الاجتماعي على أنه عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وينظم حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض ، كما أنه يعتبر إطارا من المعايير أو القيم المشتركة بالإضافة إلى أنه يشمل على أنماط مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة" [16] ص 277.

وتبرز أهمية النظرية النسقية في دراستنا هذه باعتبار موضوع أثر البيئة الخارجية للجامعة في تنمية البحث العلمي ، إذ نلاحظ أن الجامعة تمثل نسقا تربويا وعلميا و الذي نحن بصدد دراسته وداخل هذا النسق يوجد الفعل وهو البحث العلمي الجامعي إذ نجد هذا الفعل يهدف إلى تنمية بمختلف أبعادها ويمكن تجسيد ذلك إمبريقيا ، كما يتأثر الفعل بالأنساق الأخرى الخارجية وهذا ما يؤدي إلى مختلف حالات التفاعل الاجتماعي التي تنتج مختلف الظواهر الاجتماعية.

كما تمثل الجامعة ذلك النسق المغلق والمفتوح في آن واحد أي من خلال بيئة الجامعة الداخلية والخارجية و ما يترتب عنها من عمليات التأثير والتأثر

وباعتبار الجامعة نسقا اجتماعيا يتوفر على كل مميزات النسق بتعريف بارسونز وكل عنصر في الجامعة يقوم بوظيفة جزئية لصالح الوظيفة العامة للجامعة كنسق اجتماعي كامل ، ونظرا لاعتبار البحث العلمي الجامعي فعلا اجتماعيا نجد أن التحليل النسقي الوظيفي يعتبر مناسبا لدراستنا ، هذا النمط التحليلي يحتوي على مفهومين رئيسيين الوظيفية والنسق ، فالتحليل الذي يعتمد على الوظيفية يبين الفرق بين الوظيفية الظاهرة والوظيفية الكامنة .

أما مفهوم النسق فيعتبر مجموعة متكاملة من العناصر الاجتماعية المتفاعلة بينها والقائمة على آداء بوظيفة لكل عنصر لصالح النسق

إن تصورات بارسونز تقضي برؤية المجتمع كنسق اجتماعي متكامل يقوم كل عنصر فيه بوظيفة معينة للحفاظ [17] ص 196.

لقد اعتبر بارسونز أن استمرار أي نسق عليه أن يعمل على تحقيق أربعة شروط أساسية ولقد أطلق على هذه الشروط اسم الملزمات الوظيفية (AGIL) وهي:

1- التكيف مع البيئة Adaptation: أي التكيف مع الشروط العامة لمحيط هذه الوظيفة حيث تضمن للنسق مصادر في محيطه تمكنه من الاستقرار وخاصة الوسائل المادية.
2- إنجاز الهدف Goals: أي أن كل نسق لا يستمر إلا إذا وضع أهدافه بوضوح وله قدرات وإمكانيات لتحقيقها.
3- التكامل Intedration: أي الاندماج الداخلي للنسق وهذا فيما يخص كل عناصر النسق التي يجب أن تندمج بعضها البعض لتحقيق توازن داخلي.
4- الحافز Latence: على كل نسق أن يتأكد من أن أعضائه متحفزين ما فيه من الكفاية لأداء الأدوار الضرورية المطلوبة ، والاقتراب النسقي في هذه الحالة يأخذ كل معناه لأن كل نسق اجتماعي مقدم كمجموعة من التبادلات تقابلها تفاعلات بين النسق ومحيطه

[18] ص89

وبما أن كل فعل اجتماعي خاضع لمبادئ (AGIL) وباعتبار البحث العلمي الجامعي فعل اجتماعي كامل داخل النسق الجامعي فسنحاول تطبيق هذه المبادئ كالآتي:

1-التكيف مع البيئة:

إن الجامعة باعتبارها النسق الاجتماعي يفرض عليها التكيف مع البيئة المحيطة بها أي الداخلية وهذا بتكيفها مع كل التفاعلات داخل المحيط من وسائل مادية وعلاقات وغيرها وهذا كي تضمن الاستقرار والقيام بالفعل الاجتماعي وهو تنمية البحث الجامعي، كما يقوم النسق الجامعي بتوفير الشروط الضرورية للتكيف مع البيئة الخارجية خاصة، وهذا ما يبين لنا أن نسق الجامعة عبارة عن نسق مفتوح ومغلق وهذا ما نحاول الوصول إليه في دراستنا.

كما أن التكيف مع البيئة يظهر من خلال توفير مختلف المستلزمات العلمية حتى يستطيع الباحثون من تحقيق أهدافهم الخاصة بالبحث الجامعي.

2- إنجاز الهدف:

ويتمثل هذا الهدف في تحقيق تنمية وتطوير البحث الجامعي من خلال تفاعل أفراد النسق (أي الباحث)، كما عليهم أن يتفقوا على أهدافهم وأولوياتهم في سبيل تحقيق الهدف وهذا ما نجده في دراستنا من خلال عمل الباحثين داخل فرق ومخابر البحث داخل النسق الجامعي.

3- التكامل:

إن هذا التكامل يجب أن يكون بين الباحثين أنفسهم داخل النسق الجامعي حتى يضمنوا قدرا من التعاون والضبط بين العناصر الداخلية المختلفة ومنه تحقيق أهدافهم أي من خلال هذا التكامل.

4- الحافز:

أي أن يملك الفاعلين القدرة على الأداء والتفاعل في مختلف الأدوار المطلوبة أي عملية البحث وتحقيق الالتزام بهذه الوظيفة أمام المجتمع، كما على الباحثين أن يكونوا قادرين على إدارة التوترات الانفعالية التي يمكن أن تظهر أثناء التفاعل الاجتماعي أي أثناء العمل داخل فرق ومخابر البحث وهذا ما تحاول دراستنا معرفته في طبيعة وعلاقات العمل داخل فرق ومخابر البحث داخل النسق الجامعي.

سنحاول من خلال تطبيقنا لهذا التحليل النسقي الوظيفي على هذه الدراسة الاستعانة به في الدراسة الميدانية لاختبار الأفكار النظرية التي تنطبق عليها وتوظيفها بما يناسب بيئة النسق الجامعي.

والمخطط رقم 01 الأتي نوضح من خلاله تطبيق هذه المقاربة النسقية على النسق الجامعي:

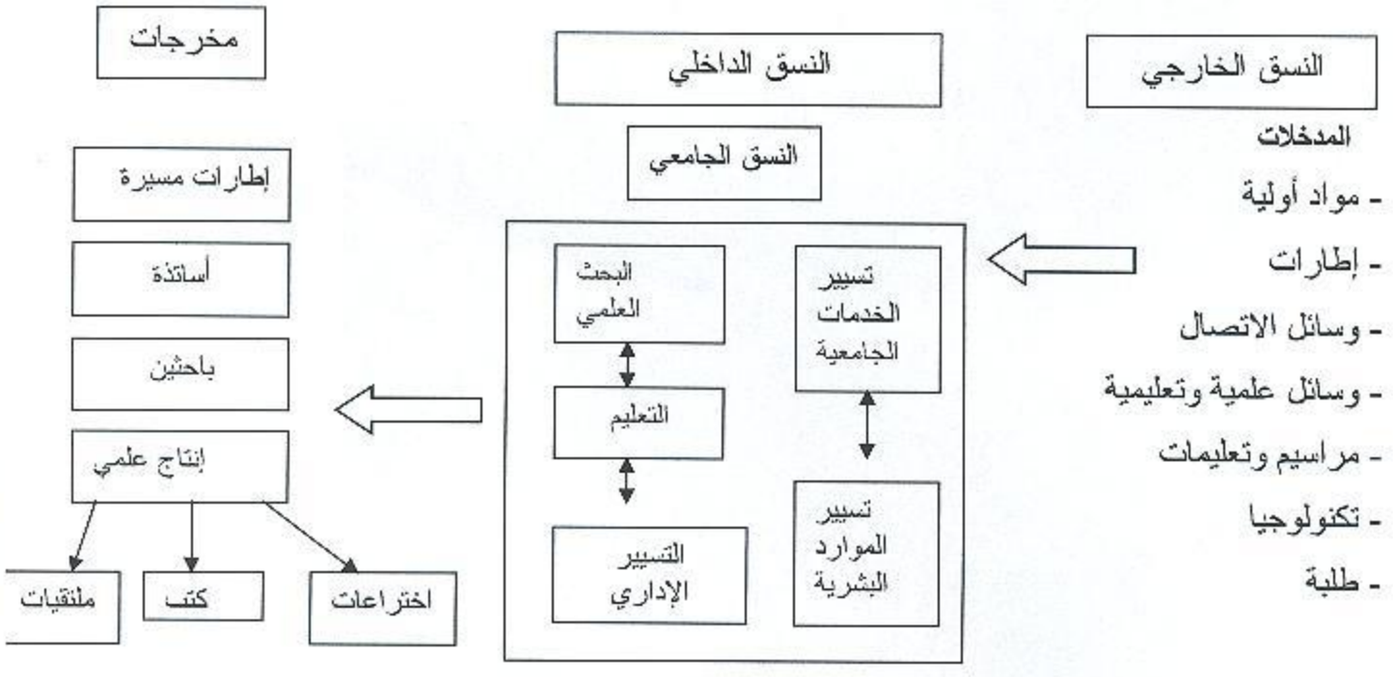

نسق مندمج متكامل

ما يمكن أن نلاحظه من خلال هذا المخطط الذي يوضح لنا تفاعل النسق الداخلي للجامعة مع النسق الخارجي باعتبار هذا الأخير نسق مغلق ومفتوح فنلاحظ أن النسق الخارجي للجامعة يوفر للنسق الجامعي المدخلات التي يتفاعل معها خاصة ما يحتاجه البحث الجامعي من مواد أولية ، إطارات،وسائل علمية ، لينتج لنا في الأخير مخرجات هذا البحث من كتب مجلات ، إختراعات ، نشاطات علمية ، تكوين باحثين...

2- نظرية الفعل الاجتماعي:

يعتبر الفعل الاجتماعي نشاط يرمي إلى هدف وذلك مع الوعي بالطرق المؤدية إلى الهدف ، كما أنه يعبر عن سلوك الأفراد من أجل هدف ، كما يرى ويبر "weber" أن الفعل الاجتماعي يتضمن تفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين فلا يمكن تفسيره على أنه إجابة عن وضعية اجتماعية فقط بل هو إبداع يؤدي إلى ظهور نزاعات وعلاقات اجتماعية جديدة ، ويضيف أن الفعل الاجتماعي لا يمكن إدراكه إلا إذا كان موجها نحو أهداف معينة فلا يمكن تفسير الفعل الاجتماعي على أنه خاضع لنوايا فردية بل لجماعات[16] ص

كما أن الفعل الاجتماعي هو كل طريقة تفكير وإدراك وسلوك موجه ، ويكون هذا التوجه مبني وفق نماذج جماعية أي أن الفعل الاجتماعي هو كل طريقة تفكير مندمجة ضمن إدراك جماعي موجه ومبني كنموذج جماعي مشترك ويعبر عنه عن طريق سلوك يرمي إلى هدف.

أما Touraine فيرى أن الفاعل يكون ضمن نظام من العلاقات الاجتماعية ويصبح التفاعل اتصال باستعمال أنظمة رمزية ويظهر ذلك من خلال اللغة والحوار ، ويضيف أن الفعل الاجتماعي لا يمكن إدراكه إلا إذا كان موجه نحو أهداف معينة فلا يمكن تفسير الفعل الاجتماعي على أنه فعل فردي بل خاضع للأفعال جماعية وقد جمع Touraine بين المظاهر الذاتية والموضوعية للفعل الاجتماعي عند وصفه على أنه حركة تجمع جماعات أو أفراد على هدف موحد وهو حماية مصالحهم وتصوراتهم الفكرية الخاصة[19] ص ص 9-10

اعتمدنا في هذه الدراسة على هذه النظرية لعدة اعتبارات أهمها:

- اعتبار المواضيع السوسيولوجية مواضيع تدرس الفعل الاجتماعي.
- معرفة تفسير الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الباحث الجامعي أي البحث ومعرفة الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي باعتباره فاعل أساسي في عملية البحث وتفاعله مع محيطه الداخلي والخارجي في إطار النسق الاجتماعي الكلي.
- يساعدنا هذا المفهوم على معرفة أهداف ممارسة البحث العلمي داخل الجامعة والتغير الذي يحدثه في محيطه الاجتماعي الكلي.

7.1. المقاربة المنهجية للدراسة

تشمل المقاربة المنهجية على مجالات الدراسة والمناهج والتقنيات المعتمدة في الموضوع.

7.1.1. المناهج المتبعة في الدراسة:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع و الظواهر المدروسة، و المنهج المعتمد في موضوع بحثنا هو:

1. المنهج الكيفي:

نظرا لطبيعة موضوع بحثنا ارتأينا استعمال المنهج الكيفي لإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في إشكالية البحث واعتمدنا هذا المنهج باعتباره منهج يعتمد عليه الباحث للحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتساهم في تحليل ظواهره , كما يعتمد هذا المنهج على الوصف الدقيق للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث أي البحث الجامعي , كما ساعدنا هذا المنهج في تصنيف و تحليل

المعطيات والنتائج المتوصل إليها من خلال فحص الفرضيات بأسلوب علمي والتوصل إلى استنتاجات تساهم في تحديد مشكلة البحث وتقديم حلول .

2. المنهج الكمي:

كما اعتمدنا أيضا في هذه الدراسة على المنهج الكمي الذي هو مجموعة من الطرق العلمية التي يستخدمها الباحث في جمع وتنظيم وتلخيص وعرض وتحليل البيانات للظواهر التي يمكن قياسها كميا وذلك من خلال استعمال النسب المئوية في الدراسة الميدانية والتعليق عليها سوسيولوجيا.

2.الأدوات المنهجية المستعملة في جمع المعطيات:

تعتبر وسيلة من وسائل البحث العلمي والتي بواسطتها نقوم بجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، فهي عبارة عن وسائل علمية تساعد الباحث على جمع الحقائق و المعلومات.

2 الملاحظة:

تتيح هذه التقنية المجال للباحث لملاحظة الأجواء الطبيعية لمجتمع البحث من خلال الاستماع والمشاركة ، والرؤية والتعامل مع مختلف الباحثين العاملين في فرق ومخابر البحث بجامعة سعد دحلب، حيث تمكن من جمع المعلومات حول موضوع الدراسة ، وقد اعتمدنا هذه التقنية كتقنية مساعدة في جمع المعلومات وفي تحليل بعض الجداول والمقابلات الميدانية ، وقد تم تدوين مختلف الملاحظات في كراسة خاصة واستعمالها أثناء عملية التحليل، وفي ما يلي مثال عن هذه الملاحظات:

تاريخ الملاحظة	مكان الملاحظة	الملاحظة	أين استعملت الملاحظة	وسيلة الملاحظة
27 أفريل2008	مقر مخبر البحث	أثناء تواجدنا في المخبر تم ملاحظة ما يلي: تتطرق أعضاء المخبر إلى المشاكل التي تعترضهم من ناحية نشر وطبع بعض البحوث التي تم إنجازها خلال السنة ، كما عرضوا مشكل تأخر بعض الباحثين في إنجاز بحوثهم خاصة الباحثات... وقد علق بعض الباحثين على ذلك بظروفهم الاجتماعية...(زواج، الأطفال ، إلتزامات..)	تم توظيف هذه الملاحظات في تحليلنا للجداول المتعلقة بمدى نشر فرق ومخابر البحث لإنتاجهم العلمي. وأهم المشاكل التي تعترضهم. في تحليلنا لتأثير الظروف الاجتماعية للباحثين في إنتاجهم العلمي.	الملاحظة بالمشاركة

2 الاستمارة:

تعتبر الاستمارة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، تتركز عليها البحوث الميدانية من خلال جمع المعلومات حول الموضوع المدروس. و هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تسجل و تترجم أهداف البحث عن طريقها ليتمكن من جمع معلومات و بيانات تفيدنا في التعرف على اتجاهات الأشخاص مشاعرهم و دوافعهم و سلوكهم كما تفيد في الحصول على إحصائيات تصور الواقع الحالي[20] ص 12. فهي تعتبر أداة أساسية في جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة الميدانية، فمن خلالها يتمكن الباحث الاتصال بالمبحوثين حيث تحتوي على أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة والأخرى نصف مفتوحة وقد قمنا ببناء الاستمارة بما يستجيب والطرح الإشكالي للموضوع و قدر عددها 42 سؤال وكانت موجهة إلى الباحثين العاملين في فرق ومخابر البحث التابعين لجامعة سعد دحلب- البليدة- ، كما تم عرض تجريبي لاستمارة على مختلف الباحثين حيث تم الاستفادة من اقتراحاتهم إلى أن أصبحت في شكلها النهائي

3- المقابلة:

اعتمدت الدراسة على المقابلة باعتبارها من أهم الأدوات لمجمع المعلومات ، وقد تم البدء بمقابلات غير موجهة في إطار الدراسة الاستطلاعية والتي تطرقت إلى بعض الجوانب والزوايا الخاصة بالموضوع مع مختلف الباحثين والأساتذة للاستفادة من اقتراحاتهم ونظرتهم لموضوع البحث الجامعي ، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المقابلة النصف الموجهة بحيث قسمنا دليل المقابلة إلى أربع محاور:

المحور الأول يشمل البيانات العامة الخاصة بالمبحوث

المحور الثاني : يتعلق بالفرضية الأولى المتعلقة بالبيئة العلمية المحيطة بالباحث الجامعي

المحور الثالث : يتعلق بالفرضية الثانية الخاصة بدور القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تمويل البحث الجامعي.

المحور الرابع: يتعلق بالفرضية الثالثة الخاصة بالظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي

وقد شملت المقابلة الحالات الآتية:

4 مدراء مخابر بحث

2- رؤساء فرق بحث

وقد اعتمدت المقابلات على التسجيل - وتمت في مقر عمل المبحوثين

8.1. مجالات الدراسة:

دراستنا حول موضوع البيئة الخارجية من خلال (البيئة العلمية ، تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي ، الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي) وعلاقتها بتنمية البحث الجامعي ، وقد تم اعتماد المجال الميداني المتمثل في جامعة سعد دحلب بالبليدة من خلال الباحثين العاملين داخل فرق ومخابر البحث الجامعية

1.3. المجال المكاني:

تمت هذه الدراسة بجامعة سعد دحلب_ البليدة ، هذه الجامعة التي أنشئت بناءا على المرسوم رقم 92_ 77 المؤرخ في 1977/06/20 ، بالإضافة إلى أنه استفاد من برنامج تهيئة و توسيع للهياكل البيداغوجية (مدرجات، مخابر..) و لم يفتح المركز الجامعي أبوابه للطلبة إلا في 1981/09/08، وبهذه الصفة كان الدخول التاريخي الأول حيث تم تسجيل 526 طالبا يؤطرهم 57 أستاذا.

حيث كان هذا المركز الجامعي طوال السنوات الثلاث الأولى من إنشائه، يضمن التكوين في أربع تخصصات و هي :

_ جذع مشترك للتكنولوجيا

_ الهندسة المعمارية

_ الزراعة

_ العلوم الطبيعية.

وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 98_235 المؤرخ في 1992/08/17، أصبحت جامعة سعد البليدة تحتوي على سبع (07) كليات و هي:

_ كلية العلوم

_كلية الهندسة

_ كلية الطب

_ كلية الحقوق

_ كلية العلوم الاقتصادية و التسيير

_كلية الآداب و العلوم الاجتماعية

_ كلية العلوم الزراعية و البيطرة

حيث أصبحت الجامعة اليوم تستقبل:

أكثر من 1362 أستاذا (أساتذة محاضرون، أساتذة مكلفون بالدروس...) ما يقارب 42391 طالب(ة) و هو العدد الإجمالي للطلبة في التدرج و ما بعد التدرج.

حوالي 613 هياكل استقبال تحتوي على 30125 مقعد بيداغوجي[21]

2.3.المجال الزمني:

لقد بدأت هذه الدراسة منذ نوفمبر 2006 حيث تم جمع مختلف المراجع والدراسات الأكاديمية والحرة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة ، وقد تم توزيع الاستمارات النهائية ابتداء من شهر فيفري 2008 حتى شهر جوان من نفس السنة ، أما المقابلات فقد كانت بداية شهر ماي 2008 ، وآخر مقابلة كانت يوم 07جويليا 2008.

المجال البشرى (طريقة اختيار العينة):

نقصد بالمجال البشري العينة المعتمدة في اختيار مجتمع البحث الأصلي وبالنظر إلى موضوع الدراسة فقد تم اختيار العينة الحصصية باعتبار أن مجموعة البحث تتميز بالتجانس والتي يقصد بها الأخذ بتقسيمات مجتمع البحث المتجانسة حسب صفة أو صفات معينة لها علاقة بالظاهرة المراد دراستها ويتمثل المجتمع الأصلي في الأساتذة الدائمين العاملين داخل فرق البحث ومخابر البحث التابعة للكليات وفي مختلف التخصصات ويقدر عددهم ب688 باحث حسب إحصائيات جانفي 2008 موزعين على سبعة كليات وتم اعتماد نسبة 1/4 من المجتمع الأصلي وتطبيق هذه النسبة على الكليات ثم على التخصصات كما يوضحه الجدول الآتي:

الكليات	الأقسام التابعة للكلية	عدد الباحثين	مجموع نسبة الصبر 1/4
الآداب والعلوم الاجتماعية	علم الاجتماع والديموغرافيا	29 باحث	7
	اللغة العربية وآدابها	20 باحث	5
	علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا	12 باحث	4
	لغة فرنسية	4 باحثين	1
المجموع		65 باحث	**17 باحث**
كلية الاقتصاد وعلوم التسيير	علوم تجارية	20	5
	علوم التسيير	20	5
	علوم اقتصادية	20	5
المجموع		60	**15 باحث**
كلية الحقوق والعلوم القانونية	/	20	**5 باحثين**
	قسم الرياضيات	41	11

كلية العلوم	قسم الكيمياء	36	9
	قسم الإعلام الآلي	22	6
	قسم الفيزياء	32	8
المجموع		131	**33 باحث**
كلية العلوم الهندسية	الإلكترونيك	77	19
	الميكانيك	76	19
	قسم الهندسة المدنية	55	14
	الكيمياء الصناعية	48	12
المجموع		256	**66 باحث**
كلية العلوم الفلاحية والبيولوجية	الفلاحة	50	12
	البيطرة	50	12
	البيولوجيا	40	10
المجموع		135	**34 باحث**
كلية الطب		8 باحثين	**2 باحثين**

9.1. الدراسات السابقة:

1_ الدراسات الغربية:

دراسة حرة خاصة بمنظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OCDE) دراسة رقم (01) Ellen Hazelkorn [05] عنوان الدراسة هو: تسيير البحث الجامعي La gestion de la recherche universitaire.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1_ ما هي المقاييس التي تعتمدها المؤسسات الجامعية في تحديد أولويات عملية البحث العلمي (البنية، المقاييس، الإجراءات، الموارد..) ؟

2_ كيف يمكن إعداد مخطط إستراتيجي وفق المقاييس الوطنية و الدولية في تسيير البحث الجامعي؟

3_ كيف تستطيع مؤسسات التعليم العالي الموازنة بين نشاطات البحث و التعليم؟

4_ ما هو الدور الذي تلعبه وحدات البحث في ترقية و تطوير البحث العلمي؟

6_ إلى أي مدى يمكن للسياسة الحكومية أن تسهل أو تعرقل طموح المؤسسات الجامعية في عملية البحث العلمي؟

7_ إلى أي مدى يمكن للعلاقات المهنية و الفردية و الإنسانية أن تؤثر في إجراءات سير الإستراتيجية الخاص بتسيير البحث العلمي؟

ولدراسة هذه التساؤلات جاءت الدراسة مقسمة إلى ثمانية فصول نوجز أهدافها فيما يلي:

الفصل الأول:

تناول تطور مؤسسات التعليم العالي بداية من الحرب العالمية الثانية حتى المرحلة الحالية، كمل تناول مختلف التحديات الوطنية والدولية التي تواجه هذه المؤسسات خاصة الجديدة منها في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OCDE) .

الفصل الثاني و الثالث و الرابع و الخامس:

تناول عرض تحليلي معمق لمختلف المشاكل التي تطرحها المؤسسات الجامعية على مستوى البحث، كما تناولت هذه الفصول الاستراتيجيات التي تتبعها في تنظيم و تسيير البحث العلمي الجامعي انطلاقا من القرارات الخاصة بالمؤسسات الجامعية و اقتراحات من السلطات العمومية.

الفصل السابع و الثامن:

بين أهمية احترام التوصيات المحددة في الإستراتيجية من قبل المؤسسات الجامعية والسلطات العمومية قصد السير الجيد لعملية البحث العلمي داخل المؤسسات الجامعية.

كما تناول الفصلين ضرورة ربط القرارات الحكومية واستراتيجيات مؤسسات التعليم العالي من أجل تطوير البحث العلمي الجامعي.

وكانت نتائج هذه الدراسة عبارة عن عرض لأهم الخصائص الأساسية للاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات الجامعية في تسيير البحث الجامعي وهي:

_ ربط الاستراتيجيات مع مؤسسات جامعية أخرى ومع القطاعات الاقتصادية.

_ وضع استراتيجية خاصة بتسيير ميزانية البحث الجامعي مع مراعاة أولويات البحث واستثمارها بطريقة عقلانية.

_ التحديد الجيد لتشكيلة الأساتذة الباحثين لإنتاج المعرفة العلمية الجيدة.

_ توفير اللوازم العلمية للباحثين حتى تكون نتائج البحث ذا فعالية عالية.

_ ضرورة مساهمة السلطات العمومية في التدعيم المادي و المعنوي لكل مشاريع البحث العلمي التي تقوم بها المؤسسات الجامعية و أن لا تتعارض مع الأهداف المنشودة وهذا لتحقيق التطور لدى دول منظمة التعاون و التطوير الاقتصادي.

_ ضرورة خضوع الباحثين الجدد داخل المؤسسات الجامعية إلى تكوين تطبيقي واسع للرفع أكثر من قدراتهم العلمية.

_ دمج الطلبة الباحثين في الدراسات العليا في عملية البحث الجامعي ، حيث كانت هذه أهم الخصائص التي توصلت إليها الدراسة في وضع استراتيجية لتسيير البحث العلمي.

تقييم الدراسة

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تناولت بالتحديد البحث العلمي الجامعي فقط و هذا هو القاسم المشترك بين هذه الدراسة و دراستنا حول البيئة الخارجية و علاقتها بتنمية البحث الجامعي في الجزائر و من خلال إطلاعنا على هذه الدراسة لاحظنا وجود عناصر مشتركة في الطرح الإشكالي للدراسة، بحيث تناولت الدراسة تأثير أهم العوامل الخارجية و الداخلية في بناء استراتيجية لتسيير البحث الجامعي و أهم هذه العوامل الخارجية نجد عوامل اقتصادية و سياسية (تأثير العولمة، اقتصاد المعرفة، سياسة الحكومات) عوامل مالية (التدعيم المالي من قبل السلطات العمومية ، تطوير التعاون) وجود منافسة من قبل جامعات عالمية، الطلب الاقتصادي و الاجتماعي.

وما لاحظناه في هذه الدراسة أنها شملت المؤسسات الجامعية للدول المتطورة ألمانيا_ أمريكا _بريطانيا.. لذلك نلاحظ اختلاف في المشاكل التي تعيق تسيير البحث الجامعي فنلاحظ في هذه الدراسة أنه لبناء إستراتيجية تسيير للبحث الجامعي ضرورة تمويل مالي من قبل الحكومات لأن البحث العلمي أصبحت تتكفل به القطاعات الخاصة بدرجة كبيرة، لكن نحنح في دراستنا نلاحظ العكس عدم تدعيم القطاعات الخاصة للبحث الجامعي و اعتماد تمويل البحث العلمي فقط يقتصر على الدولة.

أما من الناحية طلب القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية للبحث الجامعي فهذه الدراسة تبين الحجم الكبير لطلبات هذين القطاعين مما أدى إلى اعتباره تأثير خارجي كبير لدى هذه الدول، في حين نجد في دراستنا وجود ضعف في طلب القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحوث الجامعية و هذا راجع لعدة اعتبارات نوردها في الفصول اللاحقة. (و هذه الاختلافات في الطرح الإشكالي تعود إلى عدة عوامل أهمها أن هذه الدراسة خاصة بالدول المتطورة اقتصاديا و صناعيا وتكنولوجيا، ودراستنا تناولت مؤسسة جامعية تنتمي إلى إحدى الدول النامية.

2 الدراسات العربية:

دراسة حرة بعنوان: البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية [22]

تحاول هذه الدراسة تحليل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية و قد شملت الإشكالية التساؤلات الآتية:

_ ما سبب تقدم الدول المتقدمة ، و ما سبب تخلف الدول النامية؟

_ ما هي مقومات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي؟

_ ما هي الآليات التي يؤثر بها البحث العلمي في التنمية؟

_ ما هو واقع البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الدول النامية؟

_ ما هو دور البحث العلمي في بناء القاعدة العلمية و التكنولوجية؟

_ هل تسهم الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية في الدول النامية؟

_ كيف يسهم البحث العلمي في تحقيق التنمية و استشراق المستقبل في مصر؟

و للإجابة على هذه التساؤلات استخدم الباحث الفروض الآتية:

_ يرجع الباحث تقدم الدول إلى اهتمامها بالبحث العلمي لتحقيق تنميتها، بينما الدول النامية تهمل الأخذ بأسباب العلم والبحث العلمي لذلك فهي تعيش في تخلف وتواجه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

_ تتوافر في الدول المتقدمة مقومات البحث العلمي و لتطوير التكنولوجي و لذلك حققت عائدا اقتصاديا و اجتماعيا تمثل في تحقيق التنمية، بينما الدول النامية يندر فيها مقومات البحث العلمي و ينعكس ذلك سلبا في تخلفها الاقتصادي و الاجتماعي.

_ للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي آثار اقتصادية مهمة في تحقيق التنمية وزيادة الدخل القومي الإجمالي.

_ يعد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الطريق الأمثل للدول النامية التي تريد تحقيق التنمية الاقتصادية ، و يتزايد هذا الأمر في ظل تحرير التجارة العالمية و سريات اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

كما استخدم الباحث في تحليل المعلومات والبيانات أسلوب التحليل المنطقي بنوعية الاستقراء والاستنباط.

كما اعتمد البحث على مصادر المعلومات التي تصدرها منظمة اليونسكو، و تقارير منظمة الأمم المتحدة ، تقارير الاستثمار في العالم، تقارير التنمية البشرية، تقارير البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، بيانات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، تقارير التنمية البشرية في مصر، كما قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات مع بعض العلماء المصريين قصد تقديم تحليل لدور البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تحقيق التنمية.

وفي ضوء الفروض السابقة والمنهج المتبع ، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أبواب ، كل باب مقسم إلى فصول كالآتي:

_ الباب الأول: الجوانب التنموية للبحث العلمي

_ الباب الثاني: البحث العلمي و القدرات التنافسية في ظل تحرير التجارة العالمية

_ الباب الثالث: البحث العلمي و التنمية الاقتصادية في مصر

و قد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1_ أن البحث العلمي و التطوير التكنولوجي هو أساس التنمية الاقتصادية و مفتاح التقدم، و يشير إلى ذلك الوضع في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.

2_ انفصال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن التنمية في الدول النامية، يرجع ذلك إلى قلة المقومات اللازمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مع عدم الاعتماد عليه في حل المشاكل التي تواجه التنمية في الدول النامية.

3_ انخفاض إنتاجية الدول النامية وانخفاض صادراتها وزيادة وارداتها مع ضعف إنتاجها من الناحية التكنولوجية وثم التنافسية، و يرجع ذلك لعدم وجود قاعدة علمية تكنولوجية وطنية في الدول النامية.

4_ البحث العلمي و التطوير التكنولوجي هو عماد القدرة التنافسية في السوق العالمي و المحلي لتوحد السوق وهو مفتاح الإنتاج والخدمات في عصر العولمة و تحرير التجارة العالمية.

5_ زيادة العبء على الدول النامية في ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية و ضعف الأساس العلمي والتكنولوجي ، وانخفاض إنتاجها من ناتج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ما يؤدي إلى التبعية العلمية.

تقييم الدراسة:

من خلال إطلاعنا على هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل دور البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في التنمية الاقتصادية في الدول النامية فقد تطرق الباحث إلى التنظير الفكري في الفكر الاقتصادي، وبيان مقومات البحث العلمي و الأليات التي يسهم بها البحث العلمي في التنمية، و بيان واقع البحث العلمي في التنمية، كما لاحظنا في هذه الدراسة هو أثر انعدام القاعدة العلمية و التكنولوجية داخل البلدان النامية مما يعرقل دور البحث العلمي في التنمية.

كما أبرزت هذه الدراسة دور البحث العلمي في تعزيز القدرات التنافسية للدول النامية في ظل تحرير التجارة العالمية، فالأقتصاد العالمي تحول إلى نظام جديد منذ تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ويعود ذلك إلى القدرات العلمية و التكنولوجية التي تملكها الدول المتقدمة و شركاتها متعددة الجنسيات، و هذا ما أثر سلبا على الدول النامية لضعف قدراتها الإنتاجية و ضعف بنيتها العلمية و التكنولوجية.

إن هذه الدراسة ساهمت في إظهار دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية و هذا ما ساهم في إثراء دراستنا فيما يتعلق بالفرضية الخاصة بدور القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تمويل البحث الجامعي ولاحظنا أن مستوى تمويل القطاع الاقتصادي مرتبط بمدى تحقيق التنمية الاقتصادية، كما استفدنا من هذه الدراسة في تحليل للوضع الاقتصادي و انعكاسه على تمويل وتطوير البحث الجامعي.

الدراسات الجزائرية:

دراسة أكاديمية وهي أطروحة دكتوراه دولة بعنوان:" الدلالات السوسيولوجية للإشكال الاجتماعي السياسي لنظام وتسيير و توجيه البحث العلمي و التطور التكنولوجي في الجزائر" من إعداد عبد المجيد بن مبارك (2008/2007).

يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق إلى دلالات السوسيولوجية التي عرضها البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الجزائر من خلال سياسة التسيير والتوجيه التي اتبعتها الدولة الجزائرية وعليه فقد انطلق الباحث من التساؤلات الآتية:

1_ هل عمليات تنظيم و إعادة تنظيم البحث العلمي تدخل في إطار السياق العام الذي تعرفه البلاد في هذه المرحلة و التي عرفت بمرحلة إعادة التنظيم و الهيكلة، أم يعكس أزمة تنظيمية لهذا القطاع؟

2_ هل يعكس تعدد هذه التنظيمات أسباب موضوعية لهذا القطاع أم تناقضات و صراعنا مخيفة؟

3_ إذا كانت أزمة البحث العلمي هي أزمة تنظيمية، فإلى أي مدى استلهم التنظيم الجديد الجزائري من نماذج التنظيم الأجنبية؟

4_ هل كانت لهذه العمليات التنظيمية الرسمية نتائج ملموسة على مستوى البحث العلمي الجزائري؟ وما هي وضعية و مكانة الباحث من هذه العمليات؟

5_ ما هو الإطار المرجعي للمنظور الإيديولوجي لقانون 11_98 المتضمن الإستراتيجية الجديدة لتنظيم و تسيير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر؟

و للإجابة على هذه التساؤلات وظف الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: أن العلم و البحث العلمي في الجزائر عرف توظيفات متنوعة بهدف تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية لنظام الحكم في البلاد والمتمثلة في الاستمرارية والتوازن والاستقرار لسلطة الحكم.

الفرضية الثاني: إن عدم تحقيق أهداف قانون 11_98 المؤرخ في 1998/08/22 المتضمن قانون توجيه و برنامج التوقعي للخماسية الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998_2002 يرجع إلى عدم وجود نظام تسييري ناجح معتمدا على مبادئ و قيم علم تسيير المعرفة.

الفرضية الثالثة:إن الوضعية الحالية العلمية بصورة عامة والبحث العلمي بصورة خاصة ليست سوى ظاهرة منطقية يفرضها الواقع الذي يعكس مكانة النخبة العلمية والعلم لدى النظام السلطوي في البلاد.

و قد اعتمد الباحث لدراسة هذا الموضوع على الخطة الآتية:

قسم الباحث دراسة إلى ثلاث أبواب كل باب بدوره مقسم إلى فصول تناول الباحث بالدراسة في

الباب الأول الدراسة النظرية لعناصر النسق من خلال الفصول الآتية:

الفصل الأول: مفهوم العلم و خلفياته التاريخية

الفصل الثاني: تعريف المفاهيم المستعملة في مجال البحث العلمي

الفصل الثالث: دراسة خاصة حول المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث

الفصل الرابع: مكانة و دور النخبة العلمية و علاقتها بالمجتمع.

الباب الثاني: تطبيقات عناصر النسق العلمي على المستوى العالمي و كانت فصوله كما يلي:

الفصل الأول: اهتمام الأنظمة السياسية العالمية بالعلم و البحث العلمي

الفصل الثاني: تطبيقات تكنولوجية الاتصال والمعلومات في إطار العولمة.

الباب الثالث: وضعية منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر

الفصل الأول: الانعطاف في توجيه النظام الإيديولوجي للدولة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور قانون الباحث.

المناهج المستعملة في الدراسة:

لقد استعمل الباحث في دراسته هذه منهج تحليل المحتوى للمعطيات التي جاءت في المحاضر الرسمية لمختلف الاجتماعات و الندوات،كما استعمل أيضا المنهج التاريخي في عرضه لمراحل تطور تنظيم

البحث العلمي في الجزائر،كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الإحصائي في تحليل البيانات الخاصة والجداول.

التقنيات المستعملة:

استعملت في هذه الدراسة تقنية الملاحظة بالمشاركة و المقابلات، و تقنية الاستبيان حيث وزعت على عينة عشوائية مكونة من 400 من الباحثين في اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، العلوم الطبيعية والحياة، العلوم الفيزيائية والتكنولوجية.

وقد كانت أهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

1_ لقد أصبح العلم و البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال السياسات العلمية المقررة من قبل الأنظمة السياسية لبلدان العالم على أنه مسألة جوهرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعاملا محوريا في عملية الصراع من أجل البقاء ضمن حظيرة الدول المتقدمة ، لهذا الغرض تولي الدول مبالغ مالية و بشرية و مادية لقطاع المنظومة العلمية بأكملها بهدف تدعيم وتركيز الاتجاه العلمي نحو تحقيق الأهداف المطلوبة. و بان الجزائر كغيرها من الدول النامية لا تخصص مبالغ مالية لتدعيم البحث العلمي فالجزائر بدأت بتخصيص ما نسبته 1% من إجمالي الناتج القومي من البرنامج الخماسي 1998 /2002.

2_ أما حول مسألة النماذج العالمية بتنظيم و تسير البحث العلمي توصل الباحث أن لكل هذه النماذج عامل مشترك يتمثل في ارتباط البحث العلمي بجهاز الدولة وهذا ما يؤكد أن الجهاز السياسي في الدولة هو الذي يملك سلطة القرار النهائي و الرئيسي في توجيه البحث العلمي، رغم وجود نوع من الحرية النسبية لدى الشركات الصناعية و المؤسسات والتي تمثل القاعدة الأساسية في الاقتصاد في الدول الرأسمالية رغم أن مجالها يبقى دائما تحت الرقابة إذا تعلق الأمر بالبحوث الأساسية الإستراتيجية العسكرية، كما استنتج الباحث أن هناك علاقة ارتباطية توافقية بحيث كلما زادت الاستثمارات المخصصة لقطاع البحث العلمي كلما زادت قوة البلاد من الناحية الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية و العكس صحيح.

أما الجزائر باعتبارها من الدول النامية فيجب عليها لتطوير بحثيها الاعتماد حسب الباحث على : عامل القدرة المالية + عامل القدرة التكنولوجية + عامل الإرادة السياسية في تجسيد السياسات العلمية الموضوعية وهذا ما يبين في تخصيص الجزائر نسبة 1% من إجمالي الناتج القومي و لا يستهلك منه سوى 30% و بالتالي تصبح العملية عكسية و تبقى الأموال محبوسة مما تفقد قيمتها بفعل التضخم.

كما استنتج الباحث من خلال دراسته لحالة تنظيم البحث العلمي في الجزائر و تحليله السوسيولوجي لعملية حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي وتوجيهات عمليات تنظيم الملتقى الوطني للبحث العلمي مايلي:

_ أثرت العصبيات (الصراعات و النزاعات) في تبلور تنظيم البحث العلمي لذلك أثر ذلك في الإشكال السياسي بين العصبيات المتنازعة عليه، إضافة لذلك مشكلة الصياغة القانونية لتنظيم إهمال مشاركة الباحث هذا ما يعكس لنا أن البحث العلمي في الجزائر ليست له وظيفة علمية محسوسة أيضا توصل الباحث إلى أن قانون 11_98 المؤرخ في 1998/08/22 والمتضمن قانون البرامج الوطنية للبحث العلمي مرتبط

أساسا بمسألة استقرار وحماية البلاد خاصة بعد الحرب الأهلية التي تعرضت لها الجزائر في بداية التسعينات .

_ كما استنتج الباحث أن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير والتكنولوجي 1998_2002 يجسد الاهتمام الذي توليه الدولة للبحث العلمي كما يسجل إرادتها في جعل العلم والتكنولوجيا جوهر مسار بناء دولة عصرية من خلال إطلاعنا على هذه الدراسة العلمية القيمة لاحظنا أنها ركزت على النظام السياسي الذي تتخذه الدولة في توجيه و تسيير مؤسساتها العلمية وهذا بدراسة مختلف المراحل التي مرت بها سياسة البحث العلمي في الجزائر، كما أبرزت الدراسة جانب يتعلق بالمكانة العلمية للباحث في ظل سياسة الدولة في مجال البحث العلمي.

تقييم الدراسة:

هذه المعطيات ساعدتنا في التعرف أكثر على إشكالية البحث العلمي في الجزائر و مدى تأثير الصراعات والنزاعات في تطور البحث العلمي، فهذه التهديدات الداخلية جعلتنا نتصور حالات البحث العلمي الجامعي الجزائري في ظل التحديات الخارجية التي تؤثر فيها بطريقة مباشرة.

كما أسهمت هذه الدراسة بشكل كبير في تحديدنا لبعض المفاهيم المتعلقة بالبحث العلمي من خلال سياسة الدولة في ذلك إضافة إلى تعرفنا على واقع النخبة العلمية في الجزائر وهذا العنصر يرتبط ارتباطا وثيقا مع فرضيتنا المتعلقة بظروف الاجتماعية و المادية للباحث الجزائري.

لذلك انطلقنا من أن الباحث العلمي مهمش في مجاله سياسيا فكيف ينعكس ذلك على ظروفه الاجتماعية و المادية و مدى تأثير ذلك في تنمية البحث الجامعي في الجزائر.

الدراسة الثانية: رسالة ماجستير " مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر- دراسة مقارنة لمكانة الباحث الاجتماعية والمهنية في كل من الجامعة ومراكز البحث " للباحثة مامري جميلة.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة من خلال الخطة الآتية:

الفصل الأول تناول الإطاري للدراسة حيث تم عرض فيها مختلف المفاهيم السوسيولوجية المستعملة إضافة إلى عرض الإشكالية.

الفصل الثاني: تناول مختلف الدراسات السابقة وعرض أهم الانتقادات لها.

الفصل الثالث : تناول سياسة البحث العلمي وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية.

الفصل الرابع : تم عرض مكانة ودور الباحث وعلاقته بمؤسسات البحث العلمي ، وفي الأخير تضمن الفصل الخامس الدراسة الميدانية للموضوع.

إشكـالية الدراسة وفرضياتها:

انطلقت الباحثة من إشكالية حول التغيرات الحاصلة في الأنساق الاجتماعية والسياسية ومدى تأثيرها على مكانة ودور الباحث في مجال البحث في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية في كلا من الجامعة ومراكز البحث.

عرض فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة: تعتبر التغيرات الحاصلة في الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من أهم العوامل التي عرقلة وظيفة نسق البحث.

الفرضيات الجزئية:

1- عدم وضوح وتذبذب سياسة البحث العلمي أثر سلبا على وضعية البحث في مجال العلوم الإنسانية في كلا من الجامعة ومراكز البحث.

2- يمارس الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري أثرا مباشرا على مستوى معيشة الباحث وعلى مكانته العلمية والاجتماعية في كلا من الجامعة ومراكز البحث.

3- يعاني الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية من قلة الاعتراف بمكانته العلمية وهذا ما يجعله مهمشا بفكره من الساحة الاجتماعية والسياسية لمجتمعه؟

المناهج والتقنيات المستعملة: نجد الباحثة استعملت المنهج النسقي التحليلي إضافة إلى المنهج المقارن وهذا للمقارنة بين وضعية الباحثين العاملين في الجامعة والباحثين العاملين في مراكز البحث، أما الدراسة الميدانية فقد استعملت الباحثة المنهج الإحصائي ، أما التقنيات فقد لجأت إلى تقنية الاستمارة حيث وزعت 100 باحث، 50 للباحثين العاملين في الجامعة و50 للباحثين العاملين في مراكز البحث العلمي

من خلال هذه الدراسة نجد الباحث قد تحصل على النتائج الآتية:

- أن سياسة تذبذب البحث العلمي في الجزائر أثر على كل الباحثين والعاملين في مراكز البحث، إذ نجد الباحثين العاملين في مراكز البحث يفتقرون إلى قانون الباحث الذي يهتم بترقيتهم ومكانتهم العلمية ، عكس الباحثين الجامعيين الذين يحتلون مكانة الأستاذ التي توفر له مكانة أفضل ، وعليه نستنتج أن الباحثين العاملين في مراكز البحث أكثر تأثرا بسياسة تذبذب البحث العلمي في الجزائر.
- اثر سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اثر سلبي على عمل الباحثين خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والتي تتطلب إمكانيات مالية معتبرة ونجد الباحثين الجامعيين أكثر حظا من الباحثين العاملين في مراكز البحث.

أما الاستنتاج الأخير فتعلق بمكانة الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية يعيش حالة من التهميش عكس السياسيين والإداريين الذين تسلط عليهم الأضواء فهو يعاني من قلة الاعتراف من السلطة والمجتمع وهذا يعود – حسب الباحثة- انعدام ثقافة البحث في المجتمع وهذا ما أثر على مردودية البحث العلمي .

ولقد ساعدتنا هذه الدراسة في تحديد إشكاليتا والتي تنطلق من أن نسق البحث العلمي في الجزائر مهدد من الداخل والخارج بالزوال إذا لم يعاد النظر في إستراتيجيته وأهدافه وفي تنظيم عناصره وسيتلاشى من المحيط، لذلك سنحاول من خلال دراستنا إلقاء الضوء على البيئة الخارجية للجامعة ومدى تأثيرها في تنمية البحث العلمي في الجزائر.

تقييم الدراسات السابقة :

تعد هذه الدراسات المعتمدة في دراستنا من الدراسات الحديثة التي عالجت موضوع البحث العلمي من زوايا مختلفة فالدراسة الغربية الأولى حول تسيير البحث الجامعي ساهمت في إحاطتنا بعدة جوانب متعلقة بتسيير البحث الجامعي خاصة بتوفير مختلف اللوازم الخاصة بالبحث , كما تناولت الدراسة طرق ربط البحث الجامعي مع القطاعات الاقتصادية من خلال تكوين باحثين أكفاء , لكن هذه الدراسة تختلف عن واقع جامعاتنا ومؤسساتنا الاقتصادية خاصة تلك الاستراتيجيات المطبقة في تسيير البحث الجامعي وحجم النفقات المالية المقدمة.

أما الدراسة الثانية فهي دراسة عربية حول البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية فقد أفادتنا في تحديد أثر تطور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية وقد أشارت الدراسة إلى نماذج عن الدول المتقدمة , وتم الاستعانة بهذه الدراسة في فرضيتنا المتعلقة بدور القطاع الاقتصادي في تنمية البحث الجامعي ومدى مساهمته في تطوير البحث العلمي خاصة مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلدان النامية , لكن هذه الدراسة إشارة بصفة عامة إلى الدول الإفريقية ولم تتناول الدول العربية ووضعها الاقتصادي إلا مصر .

أما الدراسات الجزائرية التي اعتمدناها فالأولى حول الدلالات السوسيولوجية لإشكال الاجتماعي السياسي لنظام تسيير وتوجيه البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر فهي تعد من الدراسات الحديثة والتي أفادتنا في معرفة الإطار التنظيمي والهيكلي للبحث العلمي من خلال السيرورة التاريخية التي عرضها الباحث ووفق سياسة التوجيه التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في تسيير البحث العلمي ومنه ساهمت هذه الدراسة في استنتاج أوضاع وملامح البيئة العلمية للبحث الجامعي وقد حاولنا من خلالها استنباط بعض المشاكل التي تعترض الباحث الجامعي حاليا في الجزائر.

أما الدراسة الجزائرية الثانية فهي حول مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي دراسة مقارنة لمكانة الباحث الاجتماعية والمهنية في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية , هذه الدراسة انطلقنا من نتائج بحثها هو أن نسق البحث العلمي مهدد من الداخل والخارج بالزوال ما لم يعاد النظر في مكانة الباحث وهذا ما لمسناه في دراستنا لواقع البيئة العلمية وفي واقع الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي والتي أثرت في مكانته لكن هذه الدراسة تناولت الباحثين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية فقط

من خلال هذه الدراسات السابقة ضبطنا إشكاليتنا المتعلقة بعلاقة البيئة الخارجية من خلال البيئة العلمية للباحث , تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث العلمي , الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي وعلاقتها بتنمية وتطوير البحث الجامعي في الجزائر.

11.1. صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة نجد:

1- الجانب المنهجي

- صعوبة تطبيق المنهج النسقي التحليلي خاصة في تحديد التفاعلات بين عناصر نسق البحث الداخلية والخارجية

2- صعوبات خاصة بالجانب الميداني:

- صعوبة إرجاع الاستمارات من قبل الباحثين والتي استغرقت 06 أشهر مما جعلنا نقلص نسبة الصبر من 1/3 إلى 1/4.

- صعوبة إجراء المقابلات مع بعض رؤساء المخابر خاصة اللذين يمارسون مناصب إدارية عليا في الجامعة

الفصل 2

الجامعة الجزائرية ، الواقع والتحديات

تمهيد

تحتل الجامعات اليوم موقعا مهما ومؤثرا في المجتمعات المعاصرة وتعيش تحولات نوعية متسارعة ،اجتماعية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية طرأت على الساحة الدولية بشكل عام والعربية بشكل خاص وتلقى على الجامعات مسئوليات جديدة لمواجهة التحديات المتجددة ، ولتصبح الجامعات رائدة في تطوير مجتمعاتها والنهوض بها من خلال قيامها بممارسة مهامها وأدوارها ووظائفها حيث أصبح مطلوبا منها أن تقوم بمواكبة هذه التحولات والاستجابة لها و التي تسهم في إعداد جيل جديد ، يملك القدرة على مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة من خلال إقامة شراكة فاعلة مع المجتمع من حولها لتطويره وتنميته ، وإعداد البحوث والدراسات والاستشارات العلمية للاستفادة منها في المشاريع التنموية.

وعليه فقد أدركت الجامعة الجزائرية خطورة التحديات الخارجية التي تفرض على الجامعة مسايرتها قصد اللحاق بركب الدول المتطورة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالجامعة و التطرق إلى أوضاع الجامعة الجزائرية من فترة الاستعمار إلى المرحلة الحالية التي تعرف حركة إصلاحية واسعة في منظومتها التعليمية ، كما سيتم إبراز الدور الراهن للجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية في مختلف قطاعاتها.

أما المحور الأخير فقد خصص للتعريف بأهم التحديات الراهنة التي تعيشها الجامعات العربية بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة.

1.2 نشأة الجامعة الجزائرية

1.1.2 مفهوم الجامعة:

إن اصطلاح جامعة University مأخوذ من كلمة universities وتعني التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في مجال السياسة ، من أجل ممارسة السلطة ، وهكذا استعملت كلمة الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب ، هذا وتعد كلمة جامعة بالعربية ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية[23] ص 10.

في حين نجد "حامد عمار" يعرف مصطلح الجامعة أنه يعني أكثر من مجرد تجمع الأساتذة ، فهو يتضمن أبعادا عديدة منها جامعة المعارف ، وجامعة لمختلف إبداعات الفكر الإنساني ، وجامعة لثوابت

المجتمع وخصوصياته الثقافية ، وجامعة لموارد ومصادر المعرفة ، بما ييسر تجديدها وإنتاجها[24] ص 30.

أما "معتوق جمال" فيعرف الجامعة أنها العامل الأساسي في عملية البناء والتنمية ، كما أنها تعد من المؤسسات المعرفية ذات المكانة المحترمة والوزن الكبير داخل المجتمعات التي تحترم بل تقدس العلم والعلماء ، كما أنها تؤثر وتتأثر بالمجتمع بكل ما يحمله من آمال وتطلعات ، بل هي ترجمة لواقع وحقيقة المجتمع [25] ص 20.

ويعرفها المشرع الجزائري:" بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية [26].

أما الجامعة بمفهومها الحديث تعد البوابة الحقيقية للخروج من دائرة التخلف والتبعية الفكرية والاستلاب الثقافي ، والعاملة على إثبات الهوية الوطنية وتحقيق التطور في شتى نواحي الحياة ، لذلك نجد الجامعة الجزائرية تعمل جاهدة من أجل الرقي بهذه المؤسسة التكوينية قصد مسايرتها للتحديات الراهنة المحيطة بها من جميع الأصعدة ، وسنعرض الآن أهم المراحل التاريخية التي سايرتها جامعتنا منذ نشأتها.

2.1.2 مراحل تتطور الجامعة الجزائرية

سنقوم بتقسيم المراحل التي ميزت الجامعة الجزائرية منذ الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا

1.2.1.2 الجامعة خلال العهد الاستعماري:

لقد تم إنشاء جامعة الجزائر سنة 1909 وهذا بعد سلسلة من الخطوات التي كانت بدايتها قانون 20 ديسمبر1879 الذي تولى إنشاء أربع مدارس متخصصة بالطب، الصيدلة، العلوم، الأدب والقانون هذه المدارس كانت تضم في غالبيتها المطلقة طلبة الأوروبيين يتوزعون على مختلف هذه لمدارس ، وهذا راجع إلى سياسة التجهيل ومحاولة طمس الهوية الوطنية التي اتبعتها السلطات الفرنسية في جامعة الجزائر [27] ص 146. إن المستعمر الفرنسي عمل جاهدا على ترك الجامعة الجزائرية تخدم مصالح الاستعمارية سواء من حيث الأبحاث الميدانية التي ساعدت المستعمر في معرفة المجتمع الجزائري معرفة حقيقية أو من أجل فرض سيطرته، إننا عند استعمال مصطلح جامعة الجزائر بناء على مقولة "الجزائر فرنسية" ، أما الكلام عن جامعة الجزائر خالصة المبادىء إلا في مرحلة التحرر [28] ص 63

لذاك نجد أن الجامعة الجزائرية كانت شبه مقفلة أمام الطلبة الجزائريين فنجد أن طالبا واحدا لكل 15342 من سكان الجزائر الذين كان يبلغ عددهم حوالي 10ملايين نسمة مقابل طالب فرنسي يقابله 227 من السكان الأوروبيين وهذا سنة 1950.[27] ص 147.

وعليه يمكن القول بأن الجامعة بالجزائر خلال المرحلة الاستعمارية تميزت بـ:

- تكوين إطارات فرنسية ذات مؤهلات علمية لخدمة المصالح الفرنسية وهذا على حساب الطلبة الجزائريين.
- ضعف عدد الطلبة الجزائريين المسجلين على مستوى الجامعة وهذا ما حاولت فرنسا القيام به من خلال منع معظم الجزائريين من ممارسة حقهم في التعليم العالي.
- انتشار الجهل والأمية بنسب كبيرة جدا في أوساط المجتمع الجزائري ومازالت الجزائر حتى الأن تحصد ثمار ذلك.
- الخدمة على تحقيق وتجسيد المشروع الكولونيالي.

إن هذه الآثار وغيرها ساهمت في نقص دور الجامعة الجزائرية في تنمية ورقي المجتمع الجزائري ذلك أن المستعمر سخرها لخدمة السياسة الاستعمارية وكان يهدف أساسا إلى فرنسية التعلم وربطه مباشرة بالجامعة الفرنسية الأم وهذا منذ الأيام الأولى من الاستعمار.

2.2.1.2 الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال (1963-1971):

بعد الاستقلال أصبحت مسؤولية الجامعة الجزائرية صعبة نظرا للأوضاع المزرية التي خلفها المستعمر على الصعيد الاجتماعي والسياسى والاقتصادي إضافة إلى نقص الإطارات المؤهلة لتولي تسيير هذه القطاعات خاصة وأنها كانت تسير بإطارات فرنسية [29] ص 112. مما أحدث فراغ داخل هذه القطاعات، لقد ترك المستعمر الفرنسي الجامعة تنزف من خلال:

- نقص الكفاءات الإدارية
- العجز في التأطير
- عدم قدرة المسيرين الفصل بين إدارة التعليم وإدارة الجامعة
- تسيير إداري وفق البرامج والخطط الفرنسية .
- خضوع المجتمع الجزائري لإيديولوجية غريبة عنه.
- نقص الإمكانيات المادية لتسيير الهياكل الجامعية[30] ص .

كما بلغ عدد الطلبة الجزائريين بعد الاستقلال 3718 طالب جامعي فقط خلال سنة 1962-1963 ، من سنة 1964-1966 فقد بلغ عدد الطلبة 12800 طال جامعي أما في سنة 1967-1968 وقد عرف تطورا حيث قدر عدد الطلبة 9272 طالب جامعي ، أما من سنة 1969-1970 فقد بلغ عدد الطلبة 13236 طالبا ، هذا التطور راجع إلى سياسة الدولة الجزائرية الرامية إلى إعادة هيكلة المنظومة الجامعية وتم ذلك خلال سنة1971 عندما تم إصلاح التعليم العالي الذي أسفر على إدراج عدة اختصاصات أساسية وهي : العلوم الدقيقة والتكنولوجية ، العلوم الطبية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية ،

كما ساهمت هذه المرحلة في إنشاء عدة جامعات بحيث كانت جامعة وهران أول جامعة تقيمها الجزائر بعد الاستقلال سنة 1966 ثم جامعة قسنطينة 1967 ثم جامعة العلوم التكنولوجية في العاصمة.

والجدول رقم 01 تتطور عدد الشهادات الجامعية مابين سنة (1963-1972 [31] ص 114

السنة	ذكور	إناث	عدد الشهادات	عدد الأساتذة
63/62	2230	578	111	316
64/63	3039	814	180	343
65/64	4727	1199	179	-
66/65	6422	1631	195	682
67/66	7421	1851	378	693
68/67	7500	2220	654	816
69/68	8283	2398	724	866
70/69	10422	3408	817	817
71/70	14375	4838	1244	1244
72/71	-	-	1703	1703
المجموع			6084	7480

من خلال هذا الجدول نلاحظ التطور السريع في عدد الملتحقين بالجامعة بعد الاستقلال وتزايد عدد المتخرجين والحاصلين على الشهادات العلمية وهذا ما يبرز اهتمام الدولة الجزائرية بتكوين إطارات جزائرية لتسيير شؤون البلاد.

مرحلة الإصلاحات الجامعية (1971):

في يوم 23 جويليا1971 قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي محمد الصديق بن يحي في ندوة صحفية حدد فيها الأهداف الأساسية للجامعة المستقبلية وتمثلت هذه الأهداف في:

1- تكوين الإطارات الجزائرية بصورة آلية وعملية حتى نستطيع تطوير الجزائر.

2- تنويع عدد التخصصات من أجل التكوين وهذا لتحقيق الحاجيات لمختلف القطاعات ، أي أن الجامعة مطالبة بتحقيق كل الطلبات في إطار تنظيم الهياكل الاستراتيجية.

3- تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات بأقل التكاليف وهذا لتحقيق استثمارات تستغل للتطوير.

4- إدماج الطلبة المتخرجين مباشرة في القطاعات الاستراتيجية للعمل [31] ص 366.

وحتى تبين التطور السريع في عدد الطلبة بعد مرحلة إصلاح التعليم العالي نعرض الجدول رقم :02 الآتي يمثل تطور عدد الطلبة الجامعيين من سنة 1981 على سنة 1990 [32] ص 97.

السنة / الطلبة	82/81	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86	88/87	/88
عدد الطلبة المسجلين	72590	90145	97000	103223	122084	143293	161464	301 7
عدد الطلبة المسجلين في الدراسات العليا	5429	5722	7285	8697	9973	11407	12288	934
المجموع	78019	95867	104285	111920	132057	154700	173752	095 1

إن ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو أن عدد الطلبة قد عرفا تطورا كبيرا وهذا من سنة لآخر ويرجع لسياسة التعليم العالي والإصلاحات التي مست منظومة التعليم العالي واهم نتائج هذه الإصلاحات نجد:

1-الجزأرة :

لقد حققت الجامعة الجزائرية في ميدان الجزأرة تقدما ملحوظا خاصة ما تعلق بإطارات التي أصبحت المشرفة الرسمية عليها والتي من خلالها تقوم باختيار أهداف التعليم ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاتها بما يحقق تنميتها الشاملة وفق مقوماتها الوطنية ، إلا أن هذه العملية لم تشمل كافة هيئة التدريس فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية وبأعداد كبيرة جدا على مستوى بعض التخصصات[33] ص 251.

كما ساهمت جزأرة التعليم في إنشاء ستة جامعات كبرى هي ، جامعة الجزائر، وهران، قسنطينة، جامعة هواري بومدين للعلوم التكنولوجية ، جامعة وهران للعلوم التكنولوجية ، أما المراكز الجامعية فقد وصل إلى غاية عشر مراكز منها ، مركز البليدة ، مستغانم ، سطيف ، باتنة، تيزي وزو ، بسكرة.....

إضافة للمراكز الجامعية نلمس وجود معاهد عليا مثل المعهد الوطني للعلوم الفلاحية ، المدرسة الوطنية للطب ، المدرسة الوطنية العليا للإدارة ، وغيرها من المعاهد[34] ص 155.

2- التعريب

إن سياسة التعريب في مجال التعليم العالي احتلت المكانة الأولى في الإصلاحات ، فإدخال اللغة العربية في جميع مجالات التكوين وإنشاء عدد من الدراسات باللغة العربية للحصول على مختلف الشهادات

العلمية ، كما تم تعريب برامج تكوين المعلمين ، كل هذا عبارة عن إجراءات تهدف إلى تشجيع تكوين إطارات قادرة على التعبير باللغة الوطنية [35] ص 07.

كما تم تأسيس المجلس الأعلى لتعميم استعمال اللغة العربية في بداية الثمانينات برئاسة الرئيس الشادلي بن جديد وهذا قصد متابعة جهود التعريب في كافة مجالات وفي مقدمتها التعليم العالي [34] ص 155..

إن ما نستنتجه من خلال عملية تعريب التعليم العالي أنه عرف نوعا ما تباطئا في تعميمه خاصة داخل الإدارات الجزائرية ، ناهيك على التكوين الذي تلقاه الإطارات فكله كان فرنسي وهذا ما يصعب حقا استعمال اللغة العربية بصفة رسمية.

لذلك نجد محمد العربي ولد خليفة يصف ذلك بقوله " مازلنا نشهد بعض التذبذب.... بين التعريب والجزأرة من جهة وبين سيطرة اللغة الأجنبية على قطاع التعليم... إن الثنائية السائدة حاليا في بعض أقسام العلوم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ستعرض الطلاب والدارسين جميعا إلى انشطار عقلي ، ونفسي وثقافي..." [33] ص 195.

3- ديمقراطية التعليم:

عملت الدولة الجزائرية على تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم وتعميمه على كل فئات المجتمع الجزائري ، فقد أصبح التعليم مجاني ،كما أتيحت الفرصة للطلبة الحاملين لشهادة البكالوريا من الدخول إلى الجامعة والتي أصبحت جامعة مفتوحة ، نظرا للظروف التي مرت بها البلاد أثناء الثورة التحريرية حين ترك الطلبة الجزائريين دراستهم للالتحاق بصفوف الثورة وأعلنوا إضرابهم عن التعليم حتى استقلال الجزائر ، لذلك كان من الضروري إتاحة الفرصة للذين انقطعوا عن التعليم سواء كان منهم من يدرس باللغة العربية أو الفرنسية ، كذلك فئة أبناء الشهداء والمجاهدين والذين أتيحت لهم فرصة الالتحاق بالجامعة بعض خضوعهم لامتحان تقييم المستوى وتقديم شهادة تعادل شهادة البكالوريا [33] ص 156.

ولم تقف الجزائر عند هذا الحد بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بحيث منحت كافة الطلبة الجامعيين منحة دراسية تمكنهم من سد بعض حاجياتهم التكوينية دون نسيان إطعام لكل طالب جامعي وبسعر رمزي، إضافة لذاك قامت الجزائر بتكفل بإيواء الطلبة الجامعيين البعيدين عن المراكز الجامعية وجامعات التكوين وهذا حتى تسهل فرص التعليم لكل فئات المجتمع داخل الجزائر.

أما من ناحية توفير المؤطرين ، عمدت الجزائر على إرسال بعثات إلى مختلف الدول الأوروبية ليمس حتى الطلبة المتفوقين تحفيزا لهم ، وهذا حتى تتمكن من إعداد نخبة مؤهلة علميا وتتماشى ومتطلبات العصر ولسد الفراغ الذي تركه المستعمر لذلك نجد أن ديموقراطية تهدف إلى:

- إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين أكملوا بنجاح دراستهم الثانوية كلا حسب كفاءته العلمية.

- ربط القطر الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات والمعاهد العليا ومنه تعدد مراكز توزيع العلم والثقافة والتكنولوجية في كل جهات الوطن.

- توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لبناء الفئات الاجتماعية باختلاف انتماءاتهم فهي تؤكد حق التعليم لكل مواطن جزائري.

أما بالنسبة للدراسات العليا فقد ألغى الإصلاح دبلوم الدراسات العليا وحل محله دبلوم الدراسات المعمقة واستمر نظام شهادة الدكتوراه من الدرجة الثالثة، ودكتوراه الدولة.

أما من ناحية المناهج فقد أدخلت مواد كثيرة لم تكن تدرس في السابق وهذا تماشيا مع متطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [34] ص 159.

إن هذه المبادئ الثلاثة التي أتى بها إصلاح 1971 تعتبر كرد فعل معاكس وكامن للسياسة التربوية الاستعمارية الذي نتج نوع الحقد على احتكار التعليم والثقافة من طرف الفرنسيين ، لكن رد الفعل هذا لم يحسن المنظومة التعليمية إن لم نقل زاد من تعقيدها ، وفي هذا الصدد يقول Kadri على التعليم العالي في الجزائر " إن مشكلة التعليم الجامعي هو غياب مشروع ثقافي كامل يقيم العمل المنتج وثقافة التكوين النوعي ، وتدني المستوى الإنتاج الجامعي لا يعود فقط إلى عوامل تنظيمية مؤسساتية وبيداغوجية بل يعود أيضا إلى أسباب اجتماعية كضعف المستوى الثقافي للمحيط الأسري الجزائري والذي خلفه الاستعمار ، إضافة إلى ضعف مستوى أساتذة الجامعة بعد عملية الجزأرة والتعريب [36] ص 22.

إلا أن هذا الإصلاح لم يحقق النتائج المطلوبة منه ويرجع الدكتور العربي ولد خليفة ذلك إلى:

- عدم وجود تخطيط مسبق وفق حاجات البلاد
- غياب التوعية والتوجيه الجامعي
- التطبيق العشوائي لديمقراطية التعليم وحشد عدد كبير من الطلبة في أماكن ضيقة بدون مرافق(بيداغوجية وخدماتية).
- انعدام المبادرة الفردية والجماعية بدعوى تطبيق النصوص الإدارية أما الطلبة والأساتذة
- غياب التوافق بين التعليم العالي وسوق العمل [33] ص 231.

كذلك من بين النتائج التي أفرزها إصلاح 1971 نجد:

- الانفجار الديمغرافي لعدد الطلبة والأساتذة.
- جزأرة التأطير وتوظيف أساتذة دون الكفاءات
- ضعف التخصصات المعربة خاصة العلوم الاجتماعية
- تحول الجامعة من مؤسسة نخبوية إلى مؤسسة ذات العدد الكبير وبالتالي ضعف المستوى التكويني [37] ص 54.

3.2.1.1 الجامعة الجزائرية والإصلاحات الحالية

تعرف منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا إذ نسجل وجود 60 مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية ، كما تزايد تعداد الأساتذة (ما يزيد عن29000 أستاذ) بتعداد الطلبة المقدر بـ902300 طالب من بينهم 43500 مسجل في الماجستير والدكتوراه ، كما تخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال [38]

إن مثل هذا التطور السريع ما كان له ليحدث دون أن تتولد عنه إختلالات والتي مردها أساسا إلى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي

لقد أدى تراكم الاختلالات عبر السنين إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها بلادنا على الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية ، وهذا ما يترجم عدم مواءمة نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الاستجابة بفعالية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور غير مسبق في العلوم والتكنولوجيات ، أدى إلى عولمة الاقتصاد وبزوغ ما يعرف حاليا مجتمع المعلومات وبروز المهن الجديدة فضلا عن التحديات المتمثلة في عولمة منظومات التعليم العالي.

إن هذه الوضعية الجديدة تفرض على منظومة التعليم العالي أن تكون قادرة في إطار إستراتيجية تطويرها على استيعاب نتائج التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي ميزت تطور البلاد.

لقد مكن الإصلاح الجامعي1971 الجامعة الجزائرية الإسهام بشكل فعال وحاسم في التنمية الوطنية من حيث كونه سمح لها بضمان تكوين إطارات لازمة لمؤسسات الدولة والاقتصاد فضلا عن تلبية احتياجات الجامعة من الأساتذة وتكوين المكونين[38].

لقد آن الأن بعد أكثر من ثلاثين سنة من إصلاح 1971 والتعديلات التي تبعته لخلق الظروف التي تمكن جامعتنا من الانخراط الكلي في سيرورة التنمية ذات الديناميكية المتسارعة التي باشرتها البلاد من رفع التحديات الراهنة المستقبلية.

فبلوغ مستوى البلدان المتطورة ينبغي حتما على بلادنا أن تتسلح باقتصاد قوي يجمع بين النجاعة والتنافسية موجه نحو امتلاك المعرفة والتحكم في التكنولوجيا ، إن هذه العوامل تمثل اليوم أسس المجتمعات الحديثة .

أمام هذه الأوضاع المحيطة بجامعتنا وأمام تقارير اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية التي أبرزت مختلف الحلول الواجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها في دفع تكييف منظومتها التكوينية مع متطلبات والحاجيات التي أفرزتها هذه السيرورة .

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 افريل 2002 حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013 وتتضمن هذه الاستراتيجية في أحد محاورها إعداد وتطبيق إصلاح شامل للتعليم العالي تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلة جديدة للتعليم ما يسمى نظام LMD ذات ثلاث أطوار تكوينية : ليسانس- ماستر- دكتوراه هيكلة تستجيب للمعايير الدولية[38].

يهدف هذا النظام إلى:

- المواءمة بين المتطلبات الشرعية الديمقراطية للالتحاق بالتعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي .
- إرساء أسس الحكم الراشد للمؤسسات تستند على المشاركة والتشاور
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على مختلف الأصعدة.
- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات فقد أصبح من الضروري بمكان وضع الجامعة في سياق ديناميكية إصلاحات صممت في إطار مشروع شامل ومنسجم وتزويدها تدريجيا بالوسائل البشرية والمادية والتنظيمية التي تسمح لها بالتحضير لمواجهة هذا الموعد في ظروف جيدة.

إن هذا الإصلاح الذي شرع فيه لا ينبغي أن يقدم على أنه عملية لتصحيح الاختلالات على نظم التعليم الجامعي في بلادنا فقط بل إنه يسمح بوضع الجامعة الجزائرية في مصاف أنظمة التعليم العالي في العالم لاسيما منها أنظمة التعليم العالي في البلدان المتقدمة

إن العمل على مطابقة الجامعة الجزائرية للمعايير الجامعية المعمول بها دوليا سيكون لها تبعات تتمثل في تحفيز المبادلات بالتعاون وكذا دعم الاعتراف بالشهادات الوطنية فضلا عن تشجيع حراك الطلبة والأساتذة.

إن هذا الإصلاح الشامل في تصوره ومسعاه التدرجي يهدف إلى ترسيخ طابع المرفق العمومي للمؤسسة الجامعية وتكريس الخدمة العمومية للتعليم العالي وتعزيز ديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي ، مع الحرص على تكوين نوعي يستجيب باستمرار للمعايير الدولية.[38].

وعليه فإن مجمل الجهود المبذولة في مجال التطوير والإصلاح هدفها إيجاد الظروف الملائمة البيداغوجية والعلمية والتنظيمية والاجتماعية الكفيلة بتكوين الموارد البشرية وتطويرها بوصفها الهدف الاستراتيجي الذي يزود البلاد ميزة تنافسية أكيدة في عالم يشهد تحولات متسارعة في شتى المجالات.

إن إعادة تنظيم التعليم العالي من خلال هذا كله يعمل على تنويع ملامح التكوين وتكييفها مع الحقائق التي تمليها عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي والعلمي ن فهكذا تترجم عولمة التعليم العالي بفضل برامج بيداغوجية يتعين مراجعتها باستمرار وبتكوينات تكون مدتها أقصر ما يمكن وتكون ذات طابع مهني.

إن الجامعة الجزائرية اليوم تعمل جاهدة لتوفير كل الإمكانيات البشرية والمادية قصد نجاح مخططها الإصلاحي وهذا حتى تتمكن من مسايرة مختلف التحديات الخارجية التي أصبحت تشكل هاجس كل الجامعات العربية .

2.2 الوظائف الأساسية للجـامعة الجزائرية

تحتل الجامعات مكانة مرموقة في كل دول العالم لما تقوم به من وظائف حيوية داخل المجتمع وهذه الوظائف متمثلة في التعليم العالي ، البحث العلمي ، خدمة المجتمع ، وهي وظائف متكاملة ومترابطة فالتعليم العالي يسهم في نشر المعرفة والبحث العلمي يسهم في تجديد المعرفة وإنتاجها وتطويرها ، بعدها تطبق المعرفة داخل المجتمع من أجل حل مشكلاته وخدمة أفراده ، وتحسين مستوى معيشتهم ، وفيما يلي سنعرض هذه الوظائف.

1.2.1 التعليم العالي:

يعتبر التعليم الوظيفة الأولى والوحيدة مند نشأت الجامعات ، تلك الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل الممارسين و المنظرين على حد سواء ، مما جعل كل الجامعات توظف كل إمكاناتها المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هذا الهدف ، لذا فإن مؤسسات التعليم الجامعي ركزت جل اهتمامها منذ بداية مسيرتها التاريخية على توفير نوع من التعليم ذي المستوى العالي[39] ص 226.

ونقصد بالتعليم العالي ذلك التعليم الذي يتم على مستوى المؤسسات الجامعية مثل الكليات ، المعاهد ، الأقسام المرتبطة بها ، وعليه فالتعليم العالي يشير إلى عملية زيادة المعارف والمعطيات والطرائق العامة وتحسين مستوى الإدراك وتزويد المتعلم بخبرات تفسيرية نمطية في إرساء قاعدة تفكيرية يرتكز عليها في سياق إدراكه للأشياء والموضوعات والأفكار ، بما يمكنه من وضع تصور وإيجاد الحلول الملائمة التي تخص المجتمع [40] ص 270.

إن هذا النوع من التعليم هو الذي يسهم في تنمية شخصية الطلبة وإعدادهم للعمل الذي يمكن أن يمارسونه مستقبلا ، بتحصيل المعلومات والمعارف وممارستها ولاكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات ، وبالتالي تضطلع الجامعات من خلال القيام بوظيفة التعليم العالي بإعداد وتنمية القوى البشرية المؤهلة والمدربة للنهوض بالمجتمع وتطويره ، ومن هنا نجد أن الجامعات تقوم بإعداد الرأسمال البشري الذي يضطلع بدور التنمية ، الأمر الذي يؤكد أن الجامعة من أهم دعائم التقدم في المجتمع[14] ص 24.

إذا نظرنا إلى أهمية هذه الوظيفة داخل مختلف جامعات دول الوطن العربي نجدها قد أصبحت تعرف انتشارا واسعا داخل المؤسسات الجامعية ومعاهد ومراكز التدريب التي أعطت اهتماما ملحوظا لنشر المعرفة ، رغم هذه الأهمية نجد أن التعليم العالي في الوطن العربي يعرف مشكلات كبيرة تؤثر على نوعية ونتائج هذه الوظيفة ، حيث نجد أن المحاضرات مازالت تلقى بطريقة تقليدية ، وارتباط الامتحانات بالحفظ والذاكرة دون الاهتمام بالعمل الجماعي وتطبيق المعارف وتحليلها وإنتاجها ، وهو ما أثر سلبا على مخرجات التعليم الجامعي ، والتي ارتفعت من حيث الكم ، وانخفضت من حيث النوع والكيف ، هذا فضلا على الضعف المهني للأستاذ الجامعي الذي أصبح لا ينمو بالشكل المطلوب حيث أصبح عمله يقتصر على التدريس التقليدي ، دون استخدام أساليب متطورة ومدمج التكنولوجية في عملية التعليم العالي[14] ص 25.

وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى وجود مشكلات كثيرة تواجه التعليم العالي وتؤثر على نوعية الخرجين وعلى مستوى الأداء الجامعي خاصة مع مختلف التحديات الخارجية التي أصبحت تؤثر بشكل كبير جدا في تقيم مستوى الأداء الجامعي[41] ص 18.

وتأتي دراسة " خالد يوسف العمر" لتؤكد أنه لا سبيل للارتقاء بمستوى التعليم العالي إلا من خلال الاستجابة الواعية لمتطلبات العصر وللمتغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية الحالية وأهم ما خلصت إليه الدراسة ما يلي:

- مراجعة البرامج المطروحة في الجامعات المختلفة وتقييمها من حيث مواءمتها لسوق العمل ومتطلباته.
- إدخال برامج جديدة تستجيب لتعدد التخصصات ، وفروع المعرفة ، والتطور التقني المعاصر.
- الاستعانة بمختلف الأساليب التعليمية المعاصرة ، تأخذ بالتعلم النشط ، واعتبار الطالب مركز العملية التعليمية ، وتكوين مجتمعات للتعلم.
- إدخال أساليب تقويمية معاصرة ومتنوعة ، وعدم الاختصار على الامتحانات كأسلوب أوحد للتقويم وتجريب استخدام التقويم القائم على الأداء والتقويم الذاتي.
- دعم برامج التنمية المهنية لأعضاء وهيئة التعليم العالي ، وإتاحة الفرص لهم للتعلم والنمو المهني.
- توفير مصادر تربوية حديثة ومتعددة ، نظم معلومات مناسبة لكل تخصص ومساعدة الطلبة من التعلم من مصادر متنوعة [41] ص 25.

من خلال نتائج هذه الدراسة المتعلقة بمشاكل التعليم العالي في الوطن العربي نتساءل عن وضعية التعليم العالي في الجزائر، فكما نعلم أثناء الفترة الاستعمارية كانت الجزائر تملك جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر التي عملت على تطبيق المشروع الاستعماري و الذي حرم أغلبية الشعب الجزائري من التعليم العالي ، واستمر الوضع إلى غاية الاستقلال حيث تم فتح العديد من الجامعات والعمل على إصلاحها بما يتماشى وأهداف التنمية الوطنية [42]

وقد سبق الإشارة إلى تطور الجامعة الجزائرية لذلك نرى أنها مرت بعدة مراحل كانت أخرتها تطبيق نظام التعليم العالي الجديد LMD الذي تحاول من خلاله الجامعة الجزائرية هيكلة منظومتها التعليمية بما يتماشى ومتطلبات العصر الحديث ودمج الطلبة الجامعيين في سوق العمل، كما يساهم هذا النظام في تحقيق التعاون المتبادل بين مختلف الجامعات العالمية خاصة ما تعلق منها بالشهادات ، لذلك ما يمكننا قوله أن الجامعة الجزائرية تهدف من خلال هذا الإصلاح من أجل تحقيق تنمية شاملة من خلال إكساب مختلف المهارات العملية للطلبة ما يؤهلهم للاندماج المباشر في سوق العمل

2.2.1 البحث العلمي:

لقد أخذ البحث العلمي موقعا متميزا في جامعات العالم المعاصر ، باعتباره أحد العوامل المهنية في إنتاج المعرفة وتطويرها وتحقيق التقدم التقني والعلمي ، فلقد أصبح البحث العلمي من الوظائف المهمة للجامعات المعاصرة ، فالتقدم الذي يشهده العالم في كثير من البلدان الأوروبية والآسيوية ، والولايات المتحدة الأمريكية هو نتيجة حقيقية للأبحاث التي تقوم بها مختلف جامعات ومراكز البحث في مختلف المجالات[43] ص 100.

وأصبح البحث العلمي في هذا العصر يشغل حيزا كبيرا من وقت وجهد وفكر الباحثين الجامعيين لأن مكانة الباحث أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبحث والنشر والتأليف ، كما يمثل البحث العلمي موردا مهما من موارد تمويل الجامعات ، نظير ما يقدمه من مشروعات بحثية لصالح قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدماتية .

لذلك فالجامعة معدة خصيصا لتكوين الباحثين، إلا فإنها تفقد كل معنى لوجودها فالتطور والنمو يحركه المخترعون للأفكار الجديدة ، كما أن عمل الأستاذ الجامعي مرتبط بالبحث العلمي الذي هو صفة لعمله مقارنة مع غيره خاصة أن الجامعة مطالبة بترقية المعرفة العلمية وتجديدها وأن تتوج هذه المجهودات في نهاية المسار بتحقيق إبداع كلا في مجال تخصصه ، وهنا نشير أن الثروة العلمية للأمم تقاس بحجم ونوعية ومستوى الإنتاج العلمي ، وهذا ما أبرزته نتائج ترتيب الجامعات العالمية بحيث لاحظنا الضعف الكبير للدول العربية بحيث لا ترتب في أي رتبة مقارنة مع الدول ذات الرصيد الأكبر في الإنتاج العالمي [40] ص 288.

وإذا نظرنا بنظرة متعمقة للبحث العلمي في الجامعات العربية نجد أنه يتخبط في عدة مشكلات منها نقص التمويل ن كما أصبح البحث العلمي مجرد أداء وظيفي من أجل تحقيق منافع ذاتية ، كالدرجات العلمية ، الترقية الأمر الذي يجعل هذه البحوث روتينية يكرر بعضها البعض.

ويأتي من بين المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في الوطن العربي عدم وجود رؤية واضحة للبحث العلمي ، بمعنى افتقار لخطط منهجية علمية ، تتضمن أهدافا مؤسسة بحيث تحدد لها مراحل زمنية ، وتقدر لها متطلبات إجرائية وتوظف لها إمكانيات بشرية ومادية وعلمية ، وتستخدم نتائجها في مجالات وظيفية أو تطبيقية ، هذا الغياب للخطط الجامعية على صعيد البحث العلمي يرتبط بغياب خطط ومشروعات

حكومية ، ومن هنا فإننا نلاحظ أن هناك شبه انفصال بين ما تقوم به الجامعات من بحوث ، والحالات المختلفة للمؤسسات الإنتاجية [14] ص 28.

لذلك فالجامعة مطالبة بإنجاز البحوث ذات القيمة العلمية والعملية بأسرع ما يمكن مما يرجع بالفائدة على المجتمع بصفة عامة ، نظرا لأن البحث العلمي يدرس المشكلات الحقيقية القائمة في المجتمع، والتي تتطلب العلاج السريع إلا فقد قيمته ، فالجامعة إذا مطالبة بإعداد أطر كفاءة وذات تأهيل جيد يمكنها من المساهمة الفعالة في الإدارة والتسيير والإنتاج لذلك أصبح البحث العلمي يعتبر مؤسسة قوية تتصدى لمشكلات المجتمع من خلال إيجاد الحقائق العلمية لكل ما يعترضه [44] ص 87.

من هنا نجد أن الجامعات العربية أصبحت مطالبة بإقامة شراكة فاعلة مع الجامعات العالمية وتسهيل مشاركة باحثيها في المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية وآلية مناسبة لتطبيق نتائج البحوث ومتابعتها كما يجب على الجامعات العربية إقامة شراكة فاعلة مع مؤسسات المجتمع المحلي وتقديم الاستشارات والمشاركة معهم في إجراء البحوث بهدف تحسين الأداء في هذه المؤسسات[44] ص 29.

مما سبق يتبين أن البحث العلمي أصبح يحتل مكانة مهمة في مجتمع المعرفة الذي تعيشه مختلف الجامعات حاليا وهذا من خلال:

- البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعارف وتجديدها وتطويرها
- البحث العلمي أساس المكانة والتميز ومن خلاله تتفاضل الجامعات
- البحث العلمي بمثل موردا حيويا لتمويل الجامعات وتطويرها .
- البحث العلمي أساس ترقية وتميز الباحثين
- البحث العلمي أحد مداخل التنمية الشاملة.

وأمام هذه الأدوار التي يلعبها البحث العلمي في حياة الجامعة نجده في الجزائر يعرف ويواجه عدة مشكلات إدارية واجتماعية واقتصادية تعرقل عمل الباحث ، ونشير أننا سنتناول هذا الموضوع بكل أبعاده بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق نظرا لارتباط موضوع الدراسة بالبحث الجامعي في الجزائر.

3.2.1 خدمة المجتمع

أصبحت خدمة المجتمع من بين الوظائف الأساسية للجامعات في الوقت الراهن ونعني بهذه الخدمة كل ما يقدم لهيئات ومنظمات وأفراد لأغراض ثقافية ، ومهنية ، واجتماعية مختلفة كما أصبحت الجامعة تستلهم من المجتمع هياكلها وإطاراتها وتختار قيمها وأهدافها ، أي أن المجتمع يمنحها شهادة الميلاد ، المعنى والغاية والوسيلة [35] ص 40

إذا دور ومكانة وأهداف الجامعة تتباين بتباين المجتمعات ، وعليه يمكن أن نعرف الجامعة أنها مؤسسة تربوية متطورة تستجيب لتطورات المجتمع المستمرة من أجل تقديم أفضل الثقافات والمعارف العصرية للأفراد المجتمع لكي يكونوا عناصر مثقفة تخدم مجتمعاتها في كل الميادين والتخصصات [40] ص 274.

إضافة لذلك تقوم الجامعات بدور أساسي في تنمية المجتمع تنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية و من ثم تسهم في صنع حاضر الأمة ومستقبلها من خلال إعداد رأس المال البشري ،باعتباره أحد مقومات التنمية والتطور في المجتمع ، ومتابعة تدريب وتأهيل الفرد في مهنهم بهدف تجديد أفكارهم ومعارفهم وتزويدهم بكل جديد في مجال عملهم ، فالجامعات مطالبة بتحسين مستوى معيشة الأفراد وبحل مشكلاتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونه [43] ص 99.

ونشير في هذا الصدد أن هناك عدة دراسات اعتبرت خدمة المجتمع تمثل أحد أدوار الجامعات المعاصرة حيث تعمل من خلال هذه الوظيفة على تطبيق المعرفة داخل أسوارها ، على المجتمع لتتفاعل معه ومع التطورات الجارية وحاجاته الحقيقية وتعمل على تلبيتها لتعكس فكرة الجامعة كمنظمة مفتوحة على المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به وتسهم في خدمته والارتقاء بمستوى أداء أفراده فيه [14] ص 30.

إضافة لهذا نجد أن الجامعات تقوم بخدمة قطاعات المجتمع المختلفة من خلال تقديم استشارات وتوفير معلومات للمؤسسات الاجتماعية ويقوم بذلك كوادر علمية على درجة عالية من الفكر والوعي والأداء ، كما تقيم الجامعات شراكة فاعلة مع قطاعات المجتمع الإنتاجية ، حيث تتعاون معها في إجراء بحوث لصالح هذه القطاعات بهدف تحسين أداء الأفراد ،وبل وتقوم الجامعات بقديم برامج تدريبية للعاملين في مؤسسات المجتمع بهدف رفع مستوى إنتاجيتهم ، هذا فضلا على عقد ندوات ومؤتمرات لتوعية الفرد بالقضايا المعاصرة التي تمس حياتهم وثقافتهم وترتبط بمتطلبات مجتمع المعرفة الجديد المتمثلة في التعلم والإنتاج والتقنيات والمعرفة وغيره من القضايا التي لا يستطيع الإنسان العيش دونها في الألفية الثالثة [14] ص 54.

يمكن من خلال هذا حصر خدمات الجامعة للمجتمع من خلال :

- التعليم المستمر والتدريب حيث تقوم الجامعات بفتح دورات لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل من خلال إعطاء أهم ما توصلت غليه العلوم المختلفة
- الاستشارات ويتم ذلك من خلال تقديمها لمؤسسات المجتمع لكونها تضم خبرات متخصصة جدا في مختلف مجالات العلوم والتقنية
- تقديم خدمات تقنية متطورة لاستثمارها بما يسهل عمل الأفراد[41] ص 54.

كما تسهم الجامعة في خلق حقل ثقافي للمجتمع والمحافظة على المثل العليا له ومنه يتكون لدى الأفراد نموذج للمعرفة الذي من خلاله يتمكن أفراده من الاندماج في إطار المجتمع العام[45] ص 08.

من خلال إبراز أهمية الجامعة داخل المجتمع نصل إلى اعتبار الجامعة مؤسسة اجتماعية تكوينية تستلهم مكوناتها من خلال تفاعلها مع بيئتها الاجتماعية التي تسعة إلى دمجها مع مختلف التطورات المعاصرة الراهنة ، لذلك وجب على الجامعة الجزائرية اعتماد منهجية علمية تحدد معالم وطرائق العمل في مجالات خدمة المجتمع ، وأن لا تسير الأمور حسب الرغبات والمبادرات الشخصية ن وأن تضع جانبا

الصراعات والإيديولوجيات المختلفة التي لا تخدم مطلقا المجتمع الذي هم أعضاء فيه ، لذا وجب أن يكونوا أعضاء فاعلين ومنتجين وأن يضعوا أمام أعينهم المسؤوليات التي يعلق عليهم مجتمعاتهم القيام بها.

3.1 الدور التنموي للجامعة الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المحور إبراز الدور الراهن الذي أصبحت الجامعات المعاصرة تقوم به من خلال تفعيل أدوارها وأردنا من خلال هذا العرض التطرق على دور الجامعات من الناحية التنموية وهذا اعتبارا من أن التنمية هي عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وبشريا وبمشاركة الجميع ، إضافة إلى اعتبارها حالة ديناميكية تهدد مختلف القطاعات سالفة الذكر لذلك سنتناول دور الجامعات في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية باعتبارها مقاييس لرقي المجتمعات المعاصرة.

1.3.1 التنمية التكنولوجية:

تعتبر البيئة التكنولوجية من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين لكن كل واحد منهم ينظر إليها بنظرات تختلف عن الآخر وهذا راجع على اختلاف تخصص الباحثين وتطور خصائص التكنولوجية ، فالتكنولوجيا كما يعرفها محمد عاطف غيث أنها " المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادىء العلمية والاكتشافات فضلا عن العمليات الصناعية ومصادر القوة وطرق النقل والاتصال الملائمة لإنتاج السلع والخدمات ، كما أنها تعنى بوصف العمليات الصناعية ولكنها تتبع تطورها ، معنى ذلك أن التكنولوجيا تكشف عن أسلوب الإنسان في التعامل مع الطبيعة والتي من خلالها يدعم استمرار حياته[46] ص 484.

إذا التكنولوجية بصفة عامة هي الوسائل الديناميكية المتطورة، لتحقيق الهداف والغايات سواء كان ذلك بآلات وأدوات متطورة ، أو مجموعة من الطرق أو الوصفات والمعارف التي يفترض فيها القدرة على حل مشكلات الإنسان المعقدة والمتداخلة والتي تشكل الإطار الحياتي الإنسان . ومن ذلك كله عرفت التكنولوجية على أنها دراسة مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة آليات لازمة لإنتاجه، وتشمل التكنولوجية كذلك دراسة الوسائل التي صنعها الإنسان طبقا لطرق عملية واعتمادا على معرفه وخبراته .

ومن ثم فإن هناك أربعة عناصر متشابكة ومتكاملة تشمل التكنولوجيا وهي: الأدوات ، طرق العمل، العلم ، القدرة على الابتكار، إذا يمكن أن نعرف التكنولوجية على أنها مجموعة المعارف المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات وفي خلق سلع جديدة [47] ص 236.

كما تعرف التكنولوجية أنها كل ابتكار في ميدان العلم والتقنية لهذا فصفته الحداثة تبقى صفة مؤقتة لأنها قد تصبح عادية بعد سنوات [48] ص 57..

إن التنمية التكنولوجية تمثل احد الإبداعات المهمة التي يحاول الإنسان تطويرها وتحديثها بصفة ديناميكية وسريعة وتشمل عدة مجالات مهمة في حياة الإنسان مثل الهندسة البيولوجية والكيمياء والطب وغيرها من المجالات الحيوية ، كما أنها أصبحت تعد مقياس لتطور الشعوب المعاصرة ، لذبك فدور الجامعات في تحقيق التنمية التكنولوجية مهم وفعال خاصة أمام البيئة التنافسية التي تشهدها هذه المجتمعات في هذا المجال.

ويمكن إبراز دور الجامعات في التنمية التكنولوجية من خلال:

- العمل على تفعيل العلاقة بين العلم والمجتمع ويكون الإنسان محوره الأصلي والجامعة تمده بمختلف معارفها.
- توفير مختلف المعارف والخبرات والممارسات المتاحة والمتراكمة من اجل خدمة أغراض محددة للإنسان.
- تساهم في تنمية القدرات الذاتية للأفراد وهو ما يعطي ابتكار وتصور جديد للتكنولوجية.
- العمل على ضمان انتشار التكنولوجية وتطويرها في المجتمع.
- تطوير الممارسات الإدارية والتسييرية لمواكبة التطور التكنولوجي.
- العمل على تحديد الأهداف التكنولوجية العاجلة المتوسطة وبعيدة المدى ، التطبيق والتطويع ، المحاكاة والابتكار من خلال البحث العلمي الذي تقوم به في مختلف نخابرها.
- كما تقوم الجامعات بتعليم واستخدام التكنولوجية من خلال القيام بأدوارها والمتمثلة في التعليم العالي ، البحث العلمي، تطوير المجتمع.

إن ما يمكن ملاحظته حاليا في المستوى التكنولوجي لجامعاتنا نقول أننا حقا بعيدين حتى الاستخدام الأمثل والواسع للتكنولوجية ، خاصة تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت ضرورية لتطوير البحث في الجامعات وحتى في توصيل المعارف وإنتاجها وهذا ما يلزم جامعاتنا ضرورة التحكم الجيد والعقلاني للتكنولوجية حتى تستطيع تحقيق التنمية التكنولوجية الفعالة وانتشاراها في تسيير إنتاج مختلف السلع والخدمات، كما أن الاهتمام بالتكنولوجية يشكل أبرز مكونات الجامعات العريقة في القرن الحادي والعشرين ، كما أنها تعتبر من أهم العوامل المساعدة على إنتاج المعارف لذلك وجب على جامعاتنا أن تعمل على امتلاك منطق بناء التكنولوجية والمشاركة في تحديثها وإبداع في تطبيقاتها وأن لا تقتصر على إدخال الحاسوب والتقنيات المختلفة وامتلاك القدرة في تشغيلها فقط وهذا ما يجب أن تدركه جامعاتنا حاليا.

2.3.1 التنمية الاجتماعية

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها تهدف إلى تحقيق نمط خاص من التقدم يلائم خصوصيات المجتمعات النامية قصد إحداث تغيرات في البنية الاجتماعية والهياكل الأساسية للمجتمع ويحدد " Roupp" التنمية الاجتماعية بأنها " تكيفا يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف" [49] ص 3.

كما يعرفها عبد الباسط حسن " هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها... فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمتعددة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين [47] ص 20.

كما نجد بعض اتجه إلى اعتبار التنمية الاجتماعية هي تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي، وزيادة قدرته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل كما أنها – أي التنمية الاجتماعية- إرادة اجتماعية مستمرة وموحدة فتهدف إلى إحداث تغيير وتطوير كمي ونوعي في المجتمع على مراحل زمنية مخطط لها

وذلك للوصول إلى وضع اجتماعي سياسي وتقني يوفر للفرد الرفاهية المعنوية والمادية ، ليؤكد هويته من خلال ثقافته ويساهم في تقدم الحضارة [50] ص 109.

أما حامد عمار فنجده يعرف التنمية الاجتماعية من خلال مؤشراتها الآتية:

- تحقيق حالة معيشية إنسانية وتوفير حياة كريمة من خلال توفير السلع والخدمات والعلاقات الاجتماعية السوية مما يعمل على الوفاء بالحاجات الإنسانية والمادية والنفسية ، وأن يتحقق ذلك في إطار موضوعي لشروط التنمية الشاملة التي يتصاعد في إطارها هذا التحقق.
- إكساب الأفراد ثقافة مشتركة من المعارف وأدواتها ومهاراتها ، مع اسمرار تطويرها بما يواجه تحديات التخلف مستعينا بروح العصر وإنجازاته التكنولوجية
- التواصل الفعال بين الفرد ومجتمعه بين مختلف الشرائح الاجتماعية
- المشاركة الإيجابية في صياغة حركة المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- توسيع قاعدة فرص العمل المنتج وزيادات الحراك الاجتماعي وترسيخ قيم الاحترام والتقدير الاجتماعي لكل أنواع العمل[51] ص15.

من خلال عرض مختلف التعاريف والتي عرضت من وجهات نظر متعددة يمكننا أن نحدد هدف التنمية الاجتماعية من خلال:

- التنمية الاجتماعية تهدف على تطوير الفرد من خلال التعليم ، الصحة ، السكن ، القيم ، الثقافة وغيرها

- التنمية الاجتماعية تهدف إلى تغير اجتماعي مقصود ومرغوب في أبنية المجتمع ووظائفه وفي مواقف الأفراد والجماعات نحو أنفسهم ونحو مجتمع.
- التنمية الاجتماعية تهدف إلى استثمار العنصر البشري بهدف تنمية المجتمع ثقافيا وعلميا واقتصاديا.

أما أهمية التنمية الاجتماعية في تطوير الفرد نجد الجزائر قد انتهجت سياسة تنموية شاملة من خلال المخططات التنموية ومن خلال ما تضمنه الميثاق الوطني (1976) الذي جسد التنمية الاجتماعية من خلال تحسين مستوى معيشة الجماهير وتوفير الخدمات الصحية، تعميم الديمقراطية ، محاولة بناء مجتمع صناعي مساير للنظام العالمي.

كما عملت الجزائر على ترسيخ العروبة بمفهومها الإسلامي وإعادة الاعتبار للغة العربية، محو الأمية ، التحكم في العلوم التكنولوجية ، التكوين [49] ص157.

إن هذه الأهداف قد أعيد النظر فيها من خلال دستور (1996) الذي أعاد هيكلة التنمية الاجتماعية بما يتناسب و التوجه العالمي الجديد الذي انتهجته الجزائر

من هنا يظهر لنا دور الجامعة كمؤسسة تكوينية علمية اجتماعية وثقافية في التنمية الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، فالجامعة بتأديتها لوظائفها الأساسية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية و هذا ما نوضحه من خلال النقاط الآتية:

تساهم الجامعة من خلال تزويد الأفراد بالتعليم العالي

- إلى إكسابهم تكوينا علميا يؤهلهم لامتلاك رصيد معرفي وثقافي
- إكساب مهارات مختلفة تؤدي إلى تنمية القوى البشرية
- محو الأمية ، تكوين قيادات فاعلة داخل المجتمع توجه التنمية الاجتماعية
- رفع مستوى المعيشة لدى الأفراد من خلال المكانة الاجتماعية التي يحضون بها.
- يساهم في تكيف مع الحاجات الاجتماعية اللامتناهية باستمرار من خلال الاندماج في المعرفة الجديدة.
- كما تساهم أيضا في عمليات التطوير والتغيير الاجتماعي من خلال تجدد الأفكار والرؤى والمعارف ويكسب الفرد المرونة والقدرة على المبادأة والمشاركة في الحياة الاجتماعية.
- توفير العدالة الاجتماعية في المجتمع في المجتمع من خلال مجانية التعليم
- تساهم الجامعة في تحسين سلوك الأفراد اتجاه بعضهم البعض ومنه رقي قيم المجتمع.
- تحسين الأحوال الصحية،- النهوض بمكانة المرأة من خلال مشاركتها في التنمية
- القضاء على البطالة من خلال فتح مناصب شغل
- تساهم في التنشئة الاجتماعية للأفراد.

كما يساهم البحث العلمي في تقديم حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والخاصة بالسكن ، الصحة ، الجريمة ، كما يساهم في تزويد الفرد بالتكنولوجية المتطورة ، وإنتاج المعارف خاصة وأننا في عصر المعلومات ن كما يعد البحث العلمي موردا مهما للتمويل الاجتماعي.

من خلال عرضنا للأهم ما تقدمه الجامعة للتنمية الاجتماعية نجد أن تطور هذه الأخيرة في الجزائر أصبح مرهونا بمدى قدرة الجامعة الجزائرية على القيام بمهامه على أكمل وجه .

3.3.1 التنمية البشرية

إن الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية ليس جديدا ، بل هو تراث قديم وثابت ، إذ نجد ابن خلدون قد طرح العديد من المقولات والأفكار التي تعكس إسهاماته في تعظيم الإنسان ، واهتمامه بالعديد من القضايا والأبعاد التي تعد الآن- ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين- مكونات أساسية في التنمية البشرية حيث كرس الباب الخامس من الأبواب الستة في مقدمة للبحث في " المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع" وركز في الفصل الأول من هذا الباب على البحث في حقيقة الرزق والكسب مركزا وموضحا أن الكسب هو القيمة الأعمال البشرية[47] ص198.

وعليه يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهوما متكاملا وشاملا فهي تعتبر الكائن البشري أولوياتها الأولى وتضعه منذ البداية في مركز اهتماماتها فهي تعني توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وفي مقدمة هذه الخيارات الحياة الطويلة الخالية من العلل والأمراض واكتساب المعرفة والحصول على موارد تكفل المستوى معيشي كريم على جانب خيارات أخرى كالحرية ، وضمان حقوق الإنسان [52] ص11.

أما التنمية البشرية فإنها تسعى إلى إدماج ما يسمى بالخارجيات ، كما تعتبر أن العناصر البشرية والمؤسسة هي غايات مباشرة فضلا عن كونها وسائل ، وتعتبر أيضا أن المبادىء والأهداف الاقتصادية ليست الوحيدة في التنمية البشرية ، وبهذا المعنى يمكن التمييز بين جانبين من التنمية ، وجانب يتعلق بتكوين القدرات البشرية والجسدية والفكرية وتعزيزها ، ويتناول جانب استخدام الغذاء والصحة والتعليم واكتساب المهارات المختلفة ، والجانب الآخر يتناول استخدام الناس لقدراتهم والانتفاع بها في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية وبذلك تكون التنمية [53] ص177.

كما نجد الأمم المتحدة قد أعطت اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية ويمكن تعريف التنمية البشرية بأنها" عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها" [54] ص49.

من خلال هذا التعريف الذي قدمته الأمم المتحدة نلاحظ أن التنمية لها جانبان ، هما جانب تكوين القدرات ، وجانب الانتفاع والاستفادة من هذه القدرات،

أما الجانب الأول فيتم تكوينه من خلال التعليم والتدريب وهنا تتدخل الجامعات بشكل مباشر في تكوين الإنسان وتزويده بمختلف المعارف والمهارات، وبفتح تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر مع الحرص على تخريج كوادر بشرية مؤهلة لكل التغيرات الحاصلة داخل البيئة الداخلية والخارجية لها ،

وكان هذا التطور مدعاة للاهتمام بعمليات الإصلاح في التعليم العالي وهذا ما لمسناه في الإصلاحات التي تقوم بها الجامعة الجزائرية وهذا قصد تكوين طاقة بشرية كفأة قادرة على التصدي لمختلف التحديات الخارجية ، وقصد توظيفها أيضا في مختلف القطاعات التنموية الأخرى لذلك نرى أن الجامعة هي معقل بناء القوى البشرية بمختلف المهارات العلمية والتقنية وهذا قصد إنتاج المعارف التي أصبحت من مميزات المجتمعات المتطورة .

4.3.1 التنمية الاقتصـادية

تعتبر التنمية الاقتصادية مقياس تقدم المجتمع ، وهذا عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة لإنماء المهارات والطاقات البشرية إضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع ، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي على تغييرات اقتصادية واجتماعية وهيكلية وتنظيمية .

كما أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي ، وزيادة دخل الفرد وهذا ما يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التقدم داخل المجتمع ، كذلك تشمل تحسيين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات ، وتقدم المؤسسات المالية ، إضافة إلى زيادة معدل التحضر ، وتحسن مستويات الصحة والتعليم ، وتوقعات الحياة [55] ص21.

كما نجد ألفريد مارشال " A.Marshall" يرى في التعليم العالي الجامعي أنه يعتبر نوع من أنواع الاستثمار ، والذي اهتم به رجال الاقتصاد في التنمية الاقتصادية ، وأشار إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي أن لا يقاس بالعائد المباشر منه ، فهناك فائدة عظيمة تتأتى من إعطاء الأفراد فرصا متزايدة من التعليم العالي التي من خلالها يتم كشف مواهبهم وقدراتهم[56] ص74.

كما اعتبرت الكثير من البحوث والدراسات أن المستوى التعليمي لسكان المجتمع من أهم مؤشرات الدالة على وجود تنمية اقتصادية، لنه ينشط النمو الاقتصادي ويتغذى منه ويغذيه.

وحاليا لا يتم تحقيق تقدم اقتصادي إلا إذا توفرت عناصر من الطاقة البشرية ذات الإعداد الجيد والقابلة للتطور من حيث النوع والمستوى وهذا الأمر لا يتم إلا إذا توفر نظام تعليمي يرتبط بخطط التنمية كما أكدت دراسة "Heyneman" أن التعليم الجامعي يؤهل الأفراد لمكانات اقتصادية مرموقة في المجتمع ، كما يدر على الفرد دخلا شهريا معتبرا ، كما أشار أيضا في هذه الدراسة بضرورة إدخال آليات السوق إلى الجامعات بحيث تعد الجامعات طلبتها للعمل في المصانع والشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة [57] ص172.

ويأتي في السياق نفسه تقرير أعد حول العوائد من الاستثمار في التعليم العالي حيث يشير التقرير على أن العوائد من الاستثمار يظهر في عمل الفرد وزيادة إنتاجيتهم، ليس هذا فحسب بل تتعدد الفوائد التي تعود على الفرد والمجتمع ن وهذا ما ينعكس بدوره على التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي العام في المجتمع، إضافة لذلك يرى خبراء الاقتصاد أن توفير راس المال هو العلاج الطبيعي للركود والتخلف

الاقتصادي، لذلك وجب الاستثمار المستمر للتعليم الجامعي الذي يؤثر بدوره على مستوى الدخل ، من خلال تحسين نوعيته وأنشطته البحثية والاجتماعية [14] ص86.

من خلال هذه الدراسات نلاحظ أن الجامعات لأن أصبحت تعد مؤسسات استثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة وأنها تسعى إلى تكوين نخبة قادرة على التخطيط الجيد والفعال، والجامعة الجزائرية نراها تحاول من خلال هيكلة منظومتها الجديدة تحقيق ضمان نوعي قصد تحقيق أفضل مجال للنمو والمنافسة الاقتصادية، وسنتناول في الفصل اللاحق القطاع الاقتصادي وأهميته كشريك في العملية التمويلية في البحث العلمي بشيء من التفصيل ومدى العلاقة الوثيقة الموجودة بين مخرجات التعليم العالي ، والبحث العلمي بالقطاع الاقتصادي الذي دخل ميدان الاستثمار داخل المؤسسات الخدماتية والعمل حتى في تحديد متطلبات السوق من ناحية المخرجات.

4.2 الجامعة الجزائرية والتحديات الخارجية

تعيش حاليا الجامعة الجزائرية فترة زمنية من أصعب الفترات، حيث صار البقاء في المجتمع يعتمد على قوة ما تنتج هذه الجامعة، والتي أصبحت تعيش مرحلة اللأمن من خلال مختلف التحديات الداخلية والخارجية خاصة والتي تعكس وتفسر لنا حالة التخلف والانحطاط في مستوى ومردود هذه الجامعات.

إن التحديات التي تواجهها الجامعة الجزائرية والجامعات العربية أيضا سببها عدم فاعلية أداء الإنسان – الفاعل الأساسي داخل الجامعات- لذلك نجدها تعمل جاهدة من أجل تطوير أدائه ونقله من واقع التخلف إلى واقع التقدم بكل أبعاده وأفاقه وهذا بالتصدي إلى مختلف التحديات الخارجية التي تقف عائقا أمام رقي وتطور هذه الجامعات وستحاول من خلال هذا المحور عرض لمختلف وأهم التحديات التي أصبحت تحيط بالجامعة الجزائرية بصفة خاصة والجامعات العربية بصفة عامة.

1.4.2 تحديات الجامعة لمجتمع المعرفة:

لقد تطورت بنية المجتمعات بمرور الزمن ، وانتقلت من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وأخيرا مجتمع ما بعد الحداثة أو ما يسمى حاليا مجتمع المعرفة ، هذا المجتمع الذي أصبح يعد من أهم مجالات استثمار أس مال البشري ، ومن أهم مصادر القوة الاقتصادية في المجتمع.

إن مجتمع المعرفة يؤكد أن المعرفة قوة ، وهو يقوم على أساس إنتاج المعارف ومن ثم فإن تميز المجتمع وقدرته على المنافسة ومواجهة التحديات يعتمد أساسا على إنتاج المعارف ، الأمر الذي يؤكد أن اكتساب المعلومات والبحث عنها ، واستخدام التقنيات المعاصرة كأداة تيسر الحصول على المعلومات ليس كافيا ،بل لابد من تجاوز ذلك إلى عمليات إنتاج حقيقية للمعارف ، بعدها يتم تسويقها بحيث تصبح مصدرا

اقتصاديا يحمل في ثناياه إمكانات القوة ويمهد للتطور والتحسن على المستوى الأفراد والجماعات ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الترابط بين العلم والتكنولوجيا والمعرفة [14] ص42.

وعليه فإن ارتباط مجتمع المعرفة بالاقتصاد ساهم في ظهور ما يسمى اقتصاد المعرفة الذي يحتل مركز محوريا في مجتمع المعرفة وهو ما يؤكد أهمية الإنسان والعناية به وإعداده وتنميته باعتباره المورد الأساسي للمعرفة ومن ثم يتشكل مجتمع المعرفة لذلك نجد أن مجتمع المعرفة لا يعتمد على الموارد الطبيعية وإنما يعتمد على العقول المفكرة ، والقادرة على إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قوة اقتصادية تقود عجلة التقدم والرقي في كافة مجالات المجتمع[58] ص03.

وفي هذا الصدد نجد الباحثة اليابانية " كازوكو تورمي" المختصة في اقتصاد المعرفة ترى أن النقلة النوعية في تطبيقات المعرفة تعتبر عاملا من عوامل التقدم الديناميكية في المجتمع وترى أن هذه العوامل تساهم في وجود الإبداع الداخلي [59] ص181.

وبنظرة فاحصة لواقع المجتمع المعاصر نلاحظ أن إنتاج المعارف وتحويلها إلى سلع رابحة ، أدى إلى قوة المجتمعات المنتجة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ويرجع ذلك إلى تبني هذه المجتمعات لمجموعة من القيم أهمها التحرر العقلي والمرونة الفكرية ، وتحمل المسؤولية والعمل بروح الفريق ، وإثراء التنوع الفكري والمعرفي ، والنظر إلى المعرفة من زوايا مختلفة ومتعددة حيث تتضمن المعرفة بعدا سياسيا وبعدا اجتماعيا وبعدا اقتصاديا وتربويا وثقافيا وتقنيا ، وهي أبعاد مترابطة ومتداخلة وتتطلب نظرة كلية ومتكاملة ، إذا مجتمع المعرفة يتطلب إمكانات ومهارات خاصة وقدرات فائقة تهيىء الأفراد للتجاوب مع التحديات المتجددة ، الأمر الذي يبرز لنا أهمية التعليم بمختلف مراحله في المجتمع ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تغييرات جوهرية ونوعية في الممارسات المهنية داخل منظمات التعليم وخارجها بهدف الارتقاء بمستوى أداء الأفراد والتحول من مرحلة حفظ المعارف إلى إنتاجها.

إن دخول مجتمع المعرفة يتطلب وجود إمكانيات تكنولوجية ونظم تعليم معاصرة تأخذ بالتقنيات وتقوم على أساس تكنولوجيا المعرفة حتى تصل بها إلى الإبداع والابتكار وإنتاج المعارف والتي يراها حسين حنفي أنها أصبحت حكرا للشركات التي تقوم باستثمارها والترويج بها أي لمن يملك القدرة الشرائية لذلك [60] ص53.

أما أهمية مجتمع المعرفة فقد أصبح مستقبل الجامعات مرهون بمدى تحكمها في مجتمعها المعرفي ، وقد ظهرت عدة اتجاهات تحدد دور الجامعات في ذلك ،فالاتجاه يرى ضرورة المحافظة على الوضع الحالي للجامعات دون تغيير حتى لا تفقد الجامعة خصوصيتها ، كما ظهر اتجاه آخر أكد على مواجهة التحديات التي يفرضها العصر ، وإجراء تغييرات في الجامعات لضمان تأثيرها في المجتمع .

من خلال وقوفنا على ما يتعلق بمجتمع المعرفة نصل إلى أن التعليم الجامعي وبشكل خاص يعد إحدى أهم أدوات تطوير والتحديث والتحسين في المجتمع وسنعرض أهم تحديات مجتمع المعرفة وأثرها على الجامعات مع إبراز دور الجامعات في مواجهتها ومسايرتها .

الجامعة وعولمة المعرفة

إن أهم ما يميز مجتمع المعرفة في وقتنا الحالي هو ذلك العدد الكبير والهائل من المعارف والمعلومات التي تنشر يوميا ، عبر مصادر المعرفة العالمية وهذا ما أدى إلى تطور إنتاج المعرفة ، نظرا لاستخدامها في إيجاد الحلول الجديدة وهذا ما يظهر أهمية نشر وتبادل المعارف بشكل مكثف . [61] ص09.

ولتحقيق عولمة المعرفة وجب على الجامعات القيام بالإجراءات الضرورية التي تساعد في إنتاج هذه المعارف والمتمثلة في:

- تدعيم عملية نشر المعرفة من خلال مصادر التنوع وتبادل الخبرات.
- تحسين إنتاجية التعلم بناء على حقيقة أن الفرد يستطيع أن يتعلم كيف يعرف من خلال إعادة إنتاج معارف الآخرين
- توفير مجتمع افتراضي ، يتم على أساسه توسيع المعارف وهذا ما يعطي صبغة لعولمة المعارف دون الحاجة إلى انتقال الأفراد.
- تصنيف المعارف الجديدة مما يؤدي إلى يسر وسهولة في عرض المعارف والقدرة على الاتصال بمصادر المعلومات والمعارف بشكل أفضل.
- ضمان مراقبة الجودة باعتبار أن كل فرد يستطيع أن ينتج المعرفة وينشرها الأمر الذي يتطلب وجود معايير واضحة لنشر المعرفة [62] ص24.

ويشير "اليس لام" أن عولمة المعرفة ليست تامة بمعنى أن نشر المعارف أصبح سهلا وبطرق متنوعة، ولكن ما يتم نشره ووصوله للآخرين على مستوى العالم هو تلك المعرفة الصريحة والعامة، أما المعرفة الضمنية وهي تمثل الجزء الأكبر والأهم في المعرفة الإنسانية والتي تحمل بين طياتها القيمة الاقتصادية بحيث لا تترك تنساب بحرية كاملة ، عكس المعرفة الصريحة التي يمكن تنقلها .

أما ذياب البداينة فيرى أن هناك فروق بين البيانات والمعلومات حيث تمثل البيانات المواد الخام التي تحمل معنى معين في صورتها الخام، كالجدوال والأرقام، بينما المعلومات فهي عبارة عن بيانات تحول إلى أفكار ومفاهيم ذات دلالات معينة وعند تطبيقها تنتج لنا المعرفة لذلك فهو يرى أن المعرفة هي حصيلة التكامل بين المعلومات الصريحة والضمنية [63] ص60.

لذلك فدور الجامعات اليوم يتطلب بناء نظم معرفية ذات معنى تقود الأفراد إلى إنتاج المعرفة ، وأن تتحول إلى مجتمعات للتعلم الفاعل ، الذي يجعل من التعليم العالي قادرا على المشاركة في إنتاج المعارف والتجاوب مع متطلبات مجتمع المعرفة وهذا ما يجب أن تأخذ به الجامعة الجزائرية من خلال صياغة رؤية جديدة لرسالة الجامعة وأن تأخذ بالمعايير العالمية للعمل الجماعي وفق ثوابت المجتمع الثقافية.

كما وجب عليها لعولمة مجتمعها المعرفي أن تأسس شبكة الاتصالات الحديثة للمعلومات حتى تستطيع القيام بأدوارها داخل المجتمع.

1.1.4.2 الجامعة واقتصاد المعرفة

يرتبط اقتصاد المعرفة ارتباط وثيقا بظاهرة العولمة والتي برزت أول مرة في مجال الاقتصاد ، واهم ما ميز اقتصاد المعرفة الاعتماد المتزايد على قوة العمل المؤهلة والمتخصصة في مختلف ميادين الحياة ، إلى جانب انتقال التنظيم الاقتصادي من الاعتماد على إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات ، فعلى سبيل المثال نجد حوالي 70 %من القوة العاملة في كند ، و.م.أ ، اليابان تعمل في ميدان الخدمات ، لكن أسلوب إنتاج المعرفة ونشرها ، واستنساخها قد قلل الفوارق بين السلع والخدمات والمعلومة التي تشكل جوهر مجتمع المعرفة أدت على اختلاف وتداخلات بين اقتصاد السلع واقتصاد الخدمات[64] ص47.

وعليه فإن اقتصاد المعرفة يجسد تغييرا جوهريا وتطورا نوعيا في تنظيم مسار الحياة الاقتصادية المعاصرة ، لذلك نجد أن نجاح القطاعات الاقتصادية تعتمد بدرجة أساسية في الوقت الراهن على مدى فعاليتها في إنتاج وتوليد المعرفة.

كما أدى ظهور اقتصاد المعرفة إلى تأكيد أهمية التعلم ، كمفتاح للتطور الاقتصادي الذي يجلب الثروة للفرد والمجتمع ، ويقدم راس مال بشري علي الأداء والجودة ، لذلك نجد وجود علاقة وثيقة بين اقتصاد المعرفة والجامعة ، نظرا لأن اقتصاد المعرفة يعتمد على إنتاج المعارف ، وإنتاج المعارف يمثل إحدى أهم وظائف الجامعات الحديثة ، حيث تسهم في حل مختلف القضايا المطروحة في المجتمعات، وتوفير نظم تعلم تستند إلى تقنيات وتكنولوجيات المعرفة وهو ما يسهم في تفعيل آليات ومتطلبات اقتصاد المعرفة [14] ص56.

مما سبق نستنتج أن اقتصاد المعرفة أصبح يشكل تحديا كبيرا للجامعات خاصة مع تطبيق المعايير الاقتصادية عليها ، والمتمثلة في الكفاءة ، الجودة ، والأداء ، وهذا ما يؤكد أن التعليم العالي ، والبحث العلمي في الجامعات قد أصبحا يشكلاني سلع اقتصادية مهمة يتم عرضها وفق المقاييس الاقتصادية ويتم تسويقها حسب درجة الجودة حتى تحقق الربح ، ومن هنا نتساءل عن السلع التي أصبحت الجامعة الجزائرية تقدمها ودرجة الطلب عليها؟ وهنا نجيب أن الجامعة الجزائرية حقا تواجه تحدي اقتصاد المعرفة بصفة خاصة ، نظرا لدورها المحدود في ذلك ، كما أن بنيتها المعرفية الحالية لا تتناسب وبناء اقتصاد معرفي وفق معايير الجودة المطلوبة. لذا نرى أنه من واجب الجامعة الجزائرية هيكلة وهندسة منظومتها الجامعية بما يساهم في بناء قواعد معرفية ومعلوماتية جديدة ، والعمل على نشر ثقافة التعلم بروح الفريق ، وفتح مراكز متخصصة في تدريب الأفراد على إنتاج المعارف حتى تستطيع الدخول في الاقتصاد المعرفي بكل مقاييسه.

2.4.2 الجامعة وتحديات العولـمة

إن العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد والأشكال ، فالعولمة لها أوجه كثيرة منها السياسي، الثقافي، الاقتصادي ، والاجتماعي ، الأمر الذي أدى إلى اختلاف آراء المفكرين حول مفهوم العولمة ، ليس هذا فحسب بل اختلاف المجتمعات في تحديد ماهيتها وآثارها ومدى قبولها أو رفضها استنادا لتوجهات كل مجتمع.

فمثلا يعرف أبو زيد العولمة " أنها عملية توحيد الأفكار والقيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير بين مختلف شعوب العالم كوسيلة لتوفير مساحة واسعة من الفهم المتبادل والتقريب بين البشر وإقرار السلام العالمي [65] ص118.

في حين يعرفها" محمد محسن أحمد الخضيرى" من خلال جوانب عدة:

- ظهور نفوذ وسطوة الشركات متعددة الجنسيات
- تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلومات ، أي يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لديهم.
- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول.
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة ، تقوم بوظائف في إطار العولمة [66] ص16.

فالعولمة من وجهة نظر الدول الداعمة لها هي شكل من أشكال تبسيط العلاقات بين دول العالم ، والنظر إليه باعتباره وحدة متجانسة واحدة لا تفصل بين دولة وأخرى أية حواجز ن سواء كانت سياسية أو جغرافية أو ثقافية ، كما لا يوجد انفصال بين المصلحة الوطنية والعالمية ،لكن هناك علاقات متبادلة فعل ورد فعل تأثير وتأثر بين الدول ، ومن ثم فالعولمة تحمل في طياتها إيجابيات في صالح المجتمع العالمي بشكل عام والمجتمع النامي بشكل خاص.

أما الدول الرافضة للعولمة فهي ترى أنها نوع من السيطرة من قبل الدول القوية على الدول الفقيرة ، وهي تحمل في جوهرها هيمنة على مقدرات الشعوب في الدول النامية ، هذه الهيمنة قد تكون سياسية ثقافية واقتصادية أو تعليمية وهذا ما يؤدي إلى تشويه قيم وأفكار وثقافة هذه الدول المغلوب على أمرها والتي تستطيع أن ترقى بمستوى أدائها في مجالات مختلفة ، ومن ثم أخفقت في إنتاج المعارف وظلت مستهلكة فقط فتضاءلت قوتها وتأخرت عن غيرها ، لكن رغم ذلك نجد هذه الدول على دراية كاملة أن العولمة لها آثار سلبية على مجتمعاتها في مختلف المجالات [14] ص69.

وإذا أردنا أن نرى تعريف هذا المصطلح لدى الغرب فنجد مؤلفو كتاب "العولمة والجامعات" يرون فيه تأويلات ومشكلات صعبة ويؤكدون أن الجامعات لها دور كبير في تطوير هذا المصطلح بمشاركة

طلابها والمجتمع الذي تتواجد فيه ، فكما يشير جون دانيال ، وكريس بروكس "العولمة ليست شيطانا رجيما ، وليست سبب كل المشكلات التي تعاني منها البشرية وليست العولمة الطريق المثالي نحو رخاء البشرية والعولمة مع ذلك توجد لها جوانب سلبية يجب إصلاحها أو تغييرها" [67] ص223.

ويشير أيضا "جون دانيال" إلى أن العولمة تشكل جزءا لا يتجزأ من الحياة الجامعية فمنذ أن نشأت جامعة بولونيا وأساتذتها للانتقال بحرية في أروبا الوسطى ، كما أشار إلى وجود حراك دولي للباحثين داخل الجامعات وممارسة المؤتمرات الدولية في نشر نتائج البحوث كل ذلك يبين أن ممارسة العولمة تأسس في المجتمعات الأكاديمية [67] ص224.

وإذا كنا بصدد الحديث عن تحديات الجامعة الجزائرية في ضل العولمة نقوم أولا بإطلالة على تحديات جامعات الوطن العربي للعولمة ، فواقع التعليم الجامعي يتبن لنا أنه تعليم تقليدي في هياكله ومحتواه ، وطرقه ، ويعاني من مشكلات إدارية وتنظيمية ومشكلات التمويل وغيرها ، هذه المشاكل ساهمت في إعداد أفراد لا يستطيعون العيش في مجتمع المعرفة الحالي والذي يملك القدرة على المشاركة في العولمة بأبعادها المختلفة ، لذلك فأولى الخطوات الواجب على الجامعات العربية القيام بها هي فهم العصر وتحدياته والعمل على تذليل هذه التحديات من خلال تعليم جامعي عصري يحافظ على ثوابت الأمة [14] ص80.

أما الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات تعرف تحولات عميقة في ظل نظام العولمة فنجد أنها رسخت في أذهاننا فكرة ديموقراطية التعليم ، جزارة الإطارات ، وتعريب الشعب العلمية ، إضافة على التغيرات التي مست القيم والميكانيزمات وأصبحت معايير الأشياء تقوم على مبادىء العقلنة والفعالية الاقتصادية ، فالجامعة أصبحت تسيير في ركب التغيرات العالمية ، فالتعليم لا يقتصر دوره على نقل المعرفة فقط بل الذهاب به إلى ابعد من ذلك ليشمل مجالات أخرى منها القدرة على ممارسة الأدوار الموكلة له ، منها ما هو موجه للطلبة ، والباحثين لأن الجامعة في إطار العولمة مطالبة بإعداد إطارات عليا لشغل الوظائف العلمية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي [68] ص73.

كما أفرز هذا المفهوم قيام الجامعة الجزائرية بعملية الإصلاح في ميدان التعليم الجامعي من خلال نظام L.M.D الذي يحمل في طياته عدة تغييرات جوهرية بدءا بتقليص سنوات التعليم إلى محتويات البرامج إلى طرق التعليم... ، هذا النظام جاء نتيجة حتمية للنظام العالمي الجديد الذي وضع الجامعات أمام سياسة التبعية العلمية لمواكبة التطور وإعداد خريجي الجامعات وفق التطورات التكنولوجية المتقدمة ، لكن هنا نتساءل عن مدى توفير الجامعة لوسائل العلمية والتقنية لإعداد مثل هذه النخبة؟

هذا الإشكال المطروح يبرز لنا التحدي الكبير الذي تقوم به الجامعة الجزائرية أمام تحديات العولمة من خلال حركة الإصلاح الجامعي.

كما نلاحظ أيضا أن الجامعة أصبحت تعاني من نقص الإنفاق المالي ومنه عجزها على توفير المستلزمات العلمية والتقنية والإدارية وغيرها للباحثين ، مما يطرح إشكالية البحث عن مصادر تمويلية

أخرى تعمل على استثمار وظائف الجامعة التي أصبحت تعرف ركودا كبيرا على الساحة العالمية وهذا نتيجة حتمية لتأثير العولمة.

لذاك نقول أن الجامعة الجزائرية مطالبة بالاستخدام المكثف والعقلاني للتقنيات العلمية للوصول إلى إنتاج وامتلاك المعارف من خلال البحث الجامعي بهدف الإبداع وإنتاج المعارف والتي أصبحت مقياسا للتطور داخل المجتمعات المعاصرة ، وأن تشجع على التفتح على الجامعات العالمية لتبادل الخبرات والمعارف والأفكار وعندها يمكن أن نؤهل أفراد يستطيعون التعامل مع متطلبات العولمة داخل مجتمع المعرفة.

3.4.2 الجامعة وتحديات إدارة الجودة

يبدو أن مناهج الجودة قد تعددت وتراكمت في الأدب الإداري وفي الممارسات الإدارية عبر حقبات تاريخية متعاقبة في الدول الصناعية ، كما تنوعت الممارسات وبدأ الاهتمام بمنهج ضمان الجودة كوسيلة لرفع مستوى الأداء ، ولم يقتصر على القطاع الصناعي والاقتصادي فقط بل امتد إلى قطاع الخدمات ومنها التعليم العالي في الجامعات

وقد قامت حاليا عدة جامعات عربية بإنشاء صناديق للإبداع والتفوق والإعلان عن جوائز لذلك ، كما شرعت بعضها في السعي لضمان الجودة في أدائها وهذا مع انعدام الممارسات السابقة لها في هذا المجال.

ولما أصبح التعليم العالي مطلبا أساسيا للاستثمار البشري من خلال تطوير مهاراته واستحداث تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر ، الأمر الذي أدى إلى قيام معظم الجامعات العربية بحركات إصلاحية في أنظمتها التعليمية وكان لنظام الجودة الشاملة جانب كبير من ذلك الاهتمام على حد جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة باعتبارها التحدي الحقيقي الذي سيواجه الأمم في العقود القادمة[69].

وإدارة الجودة الشاملة تعتبر فلسفة إدارية عصرية ترتكز على عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة الموجهة التي يستند إليها في المزج بين الوسائل الإدارية والجهود الابتكارية وبين المهارات الفنية المتخصصة من أجل الاتقاء بمستوى الأداء والتحسين والتطوير.

ويعرفها ديناهار "بأنها تأسيس ثقافة متميزة في الأداء والعمل المستمر لتحقيق توقعات المستفيد وتأدية العمل بشكل أفضل وفعالية أكبر في أقصر وقت ممكن"

ويشير" ديمنج "أن القوى البشرية في المؤسسات إذا التزمت بكل إرادتها في إتقان عملها على أحسن وجه ويكون لديها عملية إدارية سليمة يتم من خلالها العمل فإن الجودة ستكون محصلة طبيعية لذلك [71] ص111.

أما معهد الإدارة الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفها أنها" تأدية العمل على نحو صحيح في الوهلة الأولى لتحقيق الجودة المرجوة بشكل أفضل وفعالية أكبر في أقصر وقت ممكن مع

الاعتماد على التقويم المستمر للمستفيدين من خدمات ومنتوجات المنظمة لمعرفة مدى تحسين الأداء " ، كما تم تعريفها أيضا أنها "مدخل إداري يسعى إلى إحداث تغيير جذري في الثقافة التنظيمية داخل المنظمة وتحويلها من أسلوب إداري تقليدي إلى أسلوب حديث يهدف إلى تحقيق مستوى عالي من الجودة للمنتج أو الخدمة المقدمة وهذا التغيير يشمل جميع وظائف ومجالات العمل في المنظمة اعتمادا على العمل الجماعي والتعاون والتحسين المستمر للأداء الكلي لتحقيق النجاح على المدى الطويل" [65] ص208.

أما إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي فقد أشار إليها Huang أنها شمل تحسين أداء المعلمين وأداء الطلاب وتطوير البرامج والخطط والدورات إضافة إلى تكوين فريق يتمتع بخبرة عريضة يساهم في تطبيق مبادىء صحيحة وعلمية.

وبداية تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بدأ في عقد الثمانينات وفعليا بدأ في التسعينات ، وكانت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية كلية Sandwell قد تقدمت للحصول على الاعتراف طبقا لشهادة ISO-9002 عام 1991 وهذا المعيار يتم وضعه من قبل المنظمة الدولية للمعايير (ISO) التي أنشأت عام 1946 في لندن وعام 1987 أصدرت المنظمة الإصدار الأول لمجموعة المعايير الدولية لأنظمة الجودة ومنها الذي تحصلت عليه كلية Sandwel وهذا بعد ثمانية عشر شهرا من العمل لتكيف أنظمتها وطبيعة خدماتها لتلك المعايير ، واستمرت بعدها الجامعات الأوربية ، بريطانيا ، اليابان ، وغيرها من الجامعات والتي استطاعت تحقيق كل معايير الجودة الشاملة وأصبحت تتنافس للاحتلال أكبر عدد ممكن من هذه الشهادات العالمية [65] ص131.

وتسعى العديد من الجامعات كبقية المنظمات للوصول إلى الجودة في مخرجاتها إلا أن الجامعات العربية والجامعة الجزائرية من بينها تواجهها عدة تحديات للوصول إلى تطبيق الجودة الشاملة ، ومن هذه التحديات نجد الإدارة الجامعية في حد ذاتها تعرقل تطبيق مثل هذا النظام وهذا راجع كونها المسؤولة عن توفير الموارد اللازمة لإنجاز النشاطات العلمية وعن توفير الظروف المناسبة لتحسين الجودة .

كذلك إمكانيات المتاحة للجامعة تعرف نقص كبير من ناعية المؤهلات والنوعية وهذا يعرقل تحقيق جودة عالية في الجامعات

أيضا نوعية الطلبة المقبولين من حيث المستوى العلمي والمهارات التي يحملونها ودرجة المواظبة والدوام واحترام العلاقات الاجتماعية السائدة

فلسفة المجتمع وما تقرره من سياسات تنموية وما يتطلبه تنفيذ هذه السياسات من خبرات مهنية جامعية متخصصة واستشارات تقر نوعية مخرجات الجامعة المطلوبة ، كما نظرة المجتمع للتعليم الجامعي ورغبته في الإفادة من مخرجاته تحدد مستوى دعم المجتمع للجامعة من خلال تزويدها بالمدخلات المطلوبة وبالجودة المناسبة[70] ص45.

أمام هذه التحديات التي تواجه الجامعات العربية إلا أنها سجلت عدة محاولات وهذا بالتعاون مع جمعية كيات العلوم الإدارية الأمريكية ، كالجامعة الأردنية ، المصرية ، اليمن ، العربية السعودية ، و هذا فصد

الرفع من مستوى جامعاتها وحتى تساير التطورات المستجدة عالميا لذلك وجب عليها اعتماد معايير منهجية وعلمية موافقة لبيئتها الداخلية وتتناسب ومتطلباتها التنموية[71] ص 132.

إن الجامعة الجزائرية مطالبة اليوم بإدخال وتعميم ثقافة الجودة في مؤسساتها التعليمية – خاصة الجامعة- وبإتباع أساليب تعليمية تراعى فيها توفير الجودة وهذا من خلال:

- تطوير أسلوب المحاضرات وطريقة تقديم المعرفة حتى يتسنى للطلبة الاستفادة منها .
- الاهتمام بإعداد الأستاذ الجامعي وفق معايير عالمية حتى يتسنى له تقديم الحسن
- الاستخدام المكثف للتكنولوجية لتحسين ظروف العمل وتقديمها على أحسن شكل علمي متطور.
- العمل على تأسيس مجالس علمية تقوم بإشراف على تطوير الجودة أي تقديم مخرجات بمقاييس تقوم هي بتحديدها.
- توفير نخبة من الأساتذة ذات التكوين العالي للإشراف على تعميم هذه الثقافة داخل المؤسسة الجامعية ومحاولة تقديم نماذج جيدة لذلك.

إن الجامعة الجزائرية بدخولها في تطبيق الإصلاحات الجديدة تحاول الوصول إلى تحقيق جودة في مخرجاتها وأن تساير المستجدات العالمية، وانتظار نتائج هذه الإصلاحات تبقى الجامعة الجزائرية أمام تحدي إدارة الجودة الشاملة .

4.4.2 الجامعة وتحدي مجتمعات التعلم

يعد مفهوم مجتمع التعلم من المفاهيم الحديثة والتي أفرزتها التغيرات السريعة التي تشهدها الدول ، ومجتمع التعلم حسب "owenby" ظهر نتيجة للتقدم الذي أحرزه الإنسان في مجال التكنولوجية ويميز بتبادل الخبرات والمعارف ومناقشة المشكلات بالتفكر في المواقف ، والحوار البناء ويتم على أساسه تعديل الآراء والأفكار وتوجيهها بشكل إيجابي.

أما Senge" فيرى في مجتمع التعلم أنه مجموعة من الأفراد يعملون معا بروح الفريق لتطوير قدراتهم وإمكانياتهم من خلال توفير فرص اكبر للتعلم النشط بهدف إنتاج المعارف التي تثري مجتمعهم ، وهم يعملون في إطار الانفتاح على العالم الخارجي ويحاولون باستمرار أن يتعلموا كيف يتعلمون.

أما "Brower " يعرف مجتمع التعلم أنه مجتمع يكامل أفراده بين المجال العلمي والاجتماعي والمادي والأخلاقي ، بهدف الارتقاء بمستوى الأداء من خلال انشغال أفراده في أنشطة التعلم واستخدام لتكنولوجية المتطورة في عمليات التعلم [1] ص59.

إن الحديث عن مجتمعات التعلم في الأنظمة التعليمية والدعوة على تحويل المدارس والجامعات إلى مجتمعات لتعلم تأخذ بأساليب المعاصرة والمتمثلة في التعلم النشط والتعلم البنائي والتعاوني ، وتأخذ بالتقنيات وتعمل على دمجها في المناهج وعمليات البحث وإنجاز المشروعات ، كل ذلك جاء نتيجة لتبني الشركات والمصانع والبنوك وكافة مؤسسات المجتمع المتقدم لفكرة مجتمعات التعلم ، والتي ترتكز على تحسين الأداء

من خلال تبني مداخل متعددة تزيد من فكر ومهارة وأداء الأفراد في هذه المنظمات ، وهو ما أدى إلى وجود ضغط اجتماعي يطالب بضرورة أن تتحول أنظمة التعليم كذلك إلى مجتمعات للتعلم.

ومن خصائص هذه المجتمعات حسب " WHILAKER"

- وجود رؤية مشتركة يعمل الأفراد على حقيقتها من خلال الشراكة الفاعلة.
- توفير فرص مستمرة ومتنوعة لتبادل الخبرات والتعلم ، تحمل المسئولية والإخلاص في العمل.
- دعم عمليات الإنتاج المعارف من خلال العمل بروح الفريق واستخدام قواعد المعلومات.
- استعمال التكنولوجية بشكل مكثف ودمجها في التعليم والتعلم.
- توفير فرص متعددة للبحث والاستقصاء وحل المشكلات.
- الشراكة الفاعلة ومد جسور التواصل مع البيئة المحيطة.
- المرونة والتحرر العقلي وسعة الأفق والاستعداد لتبني قيم جديدة [14] ص60.

إن الجامعات العربية بحاجة ماسة على أن تتحول إلى مجتمعات للتعلم كأحد أبعاد مجتمع التعلم الأساسية، وهو نشر ثقافة التنمية التي تعمل على تحقيق النمو المستمر لأعضاء هيئة التدريس والاتقاء بمستواهم الأكاديمي والمهني والعلمي ، وتدريبهم على تجريب الأفكار الجديدة في إطار فريق عمل متكامل

خلاصة الفصل

تبين من خلال العرض السابق لهذا الفصل و من خلال التعريف بالجامعة على أنها مؤسسة اجتماعية علمية بحثية وهذا من خلال مختلف الوظائف التي تقوم بها كا ,التعليم ,خدمة المجتمع والبحث العلمي أما أهداف الجامعة فقد تمثل دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .

كما توصلنا إلى تتبع مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الجامعة الجزائرية بداية من الفترة ما قبل الاستقلال أي الظروف التي ميزت الجامعة الجزائرية آنذاك إلى ما بعد الاستقلال وأهم الإصلاحات التي تم إحداثها من جزأرة التعليم ، ديمقراطية التعليم ، تكوين الكفاءات ، مجانية التعليم وصولا إلى الوضعية الحالية للجامعة الجزائرية التي تعرف حاليا تغيرات جذرية في أنظمتها التعليمية نتيجة الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي

كما توصلنا أيضا في هذا الفصل إلى استنتاج مختلف التحديات الخارجية التي أصبحت تواجه الجامعات العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة بداية من تحدي مجتمع المعرفة إلى تحديات العولمة وما صاحبها من تغييرات في القيم والمعايير العلمية والتعليمة تحدي مجتمعات التعلم, لذلك نقول أن الجامعة الجزائرية مطالبة بالاستخدام المكثف والعقلاني للتقنيات والطرق العلمية للوصول إلى إنتاج وامتلاك المعارف من خلال البحث الجامعي بهدف الإبداع وإنتاج المعارف التي أصبحت مقياسا للتطور داخل المجتمعات المعاصرة وان تشجع على التفتح على الجامعات العالمية لتبادل الخبرات والأفكار وعندها يمكن أن نقول أن الجامعة الجزائرية قد استطاعت تأهيل أفراد يستطيعون التعامل مع مختلف التحديات الخارجية.

الفصل 3:

البحث العلمي الجامعي تنميته،أهدافه ورهاناته

تمهيد

من أهم المهام التي تقوم بها الجامعات اليوم هي مهمة البحث العلمي، فالجامعة هي المؤسسة التي يوكل إليها مواكبة التقدم العلمي في العالم، والعمل على تطويره واستيعابه وإجراء أبحاث ودراسات في مختلف ميادين المعرفة.

ويعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في كافة ميادين الحياة ومن خلاله يستطيع الإنسان اكتشاف المجهول وتسخيره لصالح المجتمع بما يحقق التنمية والازدهار في مجالات الحياة كافة، وبفضل البحث العلمي يمكن امتلاك التكنولوجيا والمعرفة باعتبارها الأداة الفعالة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية والتقدم.

والبحث الجامعي من البحوث العلمية التي أصبحت تشكل عنصرا هاما وضروريا لتقدم أي مجتمع ، فإن الحاجة إليه تبدو أكثر إلحاحا في الوطن العربي وذلك نظرا للتقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا الذي يشهده عالمنا المعاصر ، ونظرا أيضا لاعتباره مقياسا للتطور واحتلال الجامعات لمراكز الصدارة ودخول الحضارة المعاصرة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي خاصة البحث الجامعي،ولهذا فقد وضع المبحث الأول تحت عنوان واقع البحث العلمي في الوطن العربي ومراحل تتطور سياسة البحث العلمي في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول التعريف بمؤسسات البحث العلمي وعلاقتها بتنمية البحث الجامعي، في حين تناول المبحث الثالث أهداف ورهانات البحث الجامعي في الجزائر وصولا إلى سبل تطويره.

أما المبحث الرابع فتناول الباحث الجامعي والبيئة العلمية وصولا إلى إبراز أهم الظروف الاجتماعية والمهنية للباحث الجامعي

1.3.واقع البحث العلمي في العالم

1.1.3 البحوث العلمية ، الأنواع والأهمية

يقصد بالبحوث العلمية استجلاء الحقائق والتحقق من الافتراضات والتوصل إلى النتائج والاستنتاجات، ذلك أن البحث جهد وبحث في جوهر الأشياء، وهو طرح جديد لمشكلة قديمة ووعي حديث

لمشكلة جديدة ، ضمن طار مقاربة معرفية مرجعية تسمح بالوصول إلى بناء تشخيص وظيفي ، ولذلك أضحت المعرفة العلمية هي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتسعى حكومات الدول إلى رسم وتنفيذ الاستراتيجيات المؤهلة لاستيعابها واكتسابها ونشرها ، ولقد أدى الوعي التاريخي بأهمية العلم والتكنولوجيا في الدول المتقدمة إلى تعظيم المنافع من أنشطة البحث والتطوير وذلك عن طريق تنظيم هذه الأنشطة بالاعتماد على السياسات الكفيلة بدعم مختلف البحوث العلمية وتطويرها ومن بين هذه البحوث العلمية نجد:

أ- البحوث الأساسية:

يعرف محمد قويدري البحث الأساسي أنه الجهد المبذول بهدف الحصول على المعرفة العلمية المحددة ، وغير الموجهة بالضرورة على هدف محدد ، أو تطبيقات محددة ولا يكون القصد منها الربح التجاري ، بل تهدف بالأساس لاستكشاف وتفهم الظواهر والقوانين الطبيعية ، وعلى الرغم من أن أهمية البحوث العلمية الأساسية لا تهدف بالضرورة إلى يجاد تقنيات جديدة أو تحسين تقنيات قائمة إلا أنها تساهم بشكل كبير في إبداع هذه التقنيات[72] ص 170.

كما تعرف أيضا أنها تلك البحوث التي تنشأ في الجامعات ومعاهد البحوث والمؤسسات ذات الطابع العلمي، وهي كثيرا ما تتخذ شكل المبادىء والنظريات والقوانين العامة والتي توضع في دراسات وتقارير تقدم في المؤتمرات [73] ص69.

كما تعتبر البحوث الأساسية والتي يطلق عليها أيضا اسم البحوث العلمية النظرية قاعدة للبحوث التطبيقية المسالة مرتبطة أولا وأخيرا باعتبارات معينة، وهي درجة التصنيع التي تعيشها هذه المجتمعات التي تنشأ بها هذه البحوث [73] ص70.

ويتناول البحث العلمي النظري عادة الموضوعات والأفكار العلمية والأدبية والاجتماعية التي يطلق عليها العلوم الإنسانية وهذا لا ينفي أنه بإمكان أن تنشأ البحوث النظرية الأساسية في علوم أخرى منها العلوم الدقيقة، والتكنولوجية. والغاية من هذه البحوث تكمل في أن الباحث يهدف إلى الاستطلاع والطموح العلمي وليس بتطبيق أعماله البحثية [74] ص18.

ما يمكن استنتاجه من خلال مختلف التعاريف العلمية للبحوث الأساسية أن البحث العلمي في المعارف الأساسية يسهم في التراكم المعرفي الإنساني من ناحية، كما يؤسس للبحوث التطبيقية المستقبلية من ناحية ثانية ، كما له بعد إنساني من جهة أخرى.

2- البحوث التطبيقية ويكون الغرض منه زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة ، سواء كان استنباط طرق إنتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة ويختلف وزن هذا النشاط من مؤسسة إلى أخرى ، باختلاف حجم المؤسسة أو نوع نشاطها أو توجهات إدارتها [72] ص170.

كما يقوم البحث التطبيقي بإيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تهم المجتمع، كمشاكل الإنتاج، الخدمات ، وسائل تقنية ، كما توجه البحوث التطبيقية إلى استثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان وهذا النوع من البحوث يمكن أن يجرى في كليات الهندسة ، الزراعة الطب ، وغيرها [72] ص170.

ويقدم البحث العلمي التطبيقي في الجامعات، معارف جديدة يمكن توظيفها والاستفادة منها، وقد يعطي منتجا جديدا أو يبتكر خدمة جديدة.

إن ما يمكن استنتاجه أن البحوث الأساسية والتطبيقية تستجيب لمختلف طلبات المؤسسات الصناعية والاقتصادية والخدماتية من أجل أن تقدم إليها المشورة التي تحتاجها وتحل مشاكلها وتزيد من تطورها.

والفجوة العلمية والتقنية الموجودة حاليا بين الدول المتقدمة والدول النامية ، إنما هي نتيجة لتطور البحوث الأساسية والتطبيقية لتلك الدول والتي على أساسها تقاس رقي وازدهار الدول ونجاعة منظومتها العلمية.

2.1.3 أهمية البحث العلمي

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر اشد منها في أي وقت مضى ، حيث أصبح العالم في سباق للوصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق.

وبعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية وأولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية حيث أن البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور والبحث العلمي يعد ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة ، كما يعد السمة البارزة للعصر الحديث ، فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها ترجع إلى قدرات باحثيها العلمية والفكرية والسلوكية [75] ص40.

وتزداد أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول عليه، ولاسيما المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرار تقدمها وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها ومن خلال قراءتنا لمختلف الدراسات حول البحث العلمي نوجز أهم النقاط المبرزة لأهمية البحث العلمي فيما يلي:

- يهدف البحث العلمي إلى إنتاج المعرفة وهي أساس تطور ورقي المجتمع.
- البحث العلمي يعطي ويجيب على كل التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الأمم[5] ص61.
- يطور البحث العلمي الاستعدادات العلمية ويكون شخصية الباحث ذاته ويكسبه ملكة التفكير، كما يساهم على التدريب على الطرائق والتقنيات البحثية.
- يساهم البحث في تطوير المعارف العلمية وتجديدها وإغناء زادهم المعرفي[40] ص290.
- يساعد على إضافة المعلومات الجديدة وإجراء التعديلات للمعلومات السابقة بهدف استمرار تطورها.

- يفيد في التغلب على الصعوبات التي تواجهها الممم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- يطور العملية التجديدية التي تمارسها الأمم والحضارات لتحقيق واقع علمي يحقق سعادتها ورفاهيتها ، أي يعمل على إحياء الأفكار وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات جديدة تسمح بفهم الماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا استشراقية للمستقبل.
- النهوض بالاكتشافات والنشر المتكامل وتوظيف المعلومات الجديدة في خدمة المجتمع.
- يسمح البحث العلمي بإحداث تراكم معرفي للباحثين ما يمنح لهم إغناء زادهم المعرفي واستثماره في إنتاج المعارف .
- البحث العلمي كممارسة يمنح له الشعور بنوع من التحدي من كثير من القيود السياسية والإيديولوجية لمواجهة التحديات.
- يساهم البحث العلمي في مواجهة كل التحديات الخارجية التي تقف في وجه تحقيق التنمية الشاملة [05] ص66.
- البحث العلمي أساس ترقية الباحثين، إضافة إلى أنه يعتبر موردا اقتصاديا واستثماريا في تحقيق الأرباح
- يفيد البحث العلمي في تصحيح بعض المعلومات عن الكون الذي نعيش فيه وعن الظواهر التي نعيشها ، كما يساهم في تقصي الحقائق التي يستفيد منها في التغلب عن بعض مشاكله كالأمراض ، الأوبئة ، وفي حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التربوية والسياسية ويفيد في تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانيين عامة كلية [76] ص72.

1.2.3. واقع البحث العلمي الجامعي في الوطن العربي

يلعب البحث العلمي الجامعي دورا مهما في الارتقاء بحياة بناء المجتمع، لأنه يساعد على حل المشكلات ، فالتكنولوجيا المتقدمة تنبعث من الجامعة وما ينطوي تحتها من مؤسسات ومخابر بحثية ، هذه الفضاءات العلمية التي تعد بمثابة مراكز إنتاج المعرفة الأساسية الضرورية لحل المشكلات الكبرى التي يطرحها المجتمع ، عن ما يلاحظ على البحث الجامعي في الوطن العربي هو أنه عبارة عن عمل كمالي يتم التوجه إليه في أوقات الفراغ ، وكأنه شكل من أشكال الترفيه عن النفس من أعباء الحياة التراكمية ، ومن ثمة ففي المحيط الجامعي لا يشغل البحث شطرا كبيرا من وقت الباحثين [77] ص100.

فعلى الرغم من أن الوطن العربي يضم أكثر من 400 مركز بحث 20% منها مركزا متخصصا و 12 % تابع للجامعات،51 % ، 18% تابعة لجهات أخرى ، كما أن عدد العاملين في مؤسسات البحث العلمي قليل العدد ، إذ تبلغ نسبتهم 2.04 عالما لكل عشر آلاف من السكان وهي نسبة متدنية خاصة عند

مقارنتها مع ما يوجد من العلماء في البلدان المتقدمة ن مثل اليابان التي تبلغ النسبة فيها 35.4 لكل 10 آلاف نسمة ، والولايات المتحدة الأمريكية 26.8% وأروبا 16.3% ، كما أنها أقل من المعدل العالمي الذي يبلغ 12.2 لكل عشرة آلاف نسمة [78] ص18.

إن الحاصل في جامعاتنا هو التركيز الباحثين على التدريس الذي يشغل جزءا كبيرا من وقتهم مما يؤدي إلى عقم جامعاتنا في مجالات البحث العلمي ، ويذكر في هذا الشأن الدكتور الصيداوي بأنه إذا استعرضنا أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار التعليم العالي العربي لوجدناها من أضعف الأنشطة الجامعية [79] ص89.

وأمام هذا الوضع أصبحت جامعاتنا تستهلك ما تنتجه مخابر الجامعات المتقدمة، مما جعل باحثين عاجزين على إبداع والخلق ، كما وجب علينا الاعتراف بان الجامعات في عالمنا العربي ليست مراكز للبحث ، والقلة من الباحثين المبدعين تعمل في ظروف سيئة يسودها نقص في التنسيق والتفاعل بين الباحثين ، وكذا غياب العمل الجماعي لأن هذا من شأنه أن ينمي البحث ويفتح مجالا لاتصال بين التخصصات ويسهما في رفع مردودية البحث العلمي كما يؤدي ضعف المحفزات إلى تخلي الباحثين عن بحثهم كما أن أبحاثهم تبقى حبيسة الرفوف إضافة إلى عدم توفر الدعم الكافي لأبحاث العلمية ، الذي بدوره يساهم في إرساء بنية تحتية للبحث العلمي [80] ص19.

إن معطيات الواقع تفيد أن البحث العلمي – على القلة- في جامعاتنا إلا أنه ينقصه التفعيل والتطبيق ، ولا يتم استثمار هذه النتائج في معالجة مشكلات الواقع الاجتماعي إضافة إلى غياب الحوار والتفاعل والتنسيق بين الجامعة ومحيطها الخارجي خاصة هذه البيئة التي أصبحت قاتلة للتفكير الابتكاري[33] ص186.

كل هذه العوامل تبرز لنا ضعف إنتاجية علمائنا إذ يبلغ متوسط بحوثهم 0,4% بحثا سنويا أي بحث واحد في كل عامين ونصف في حياة العالم العلمية ، وفي هذا الصدد يشير أنطوان زحلان إلى انه في الوقت الذي أخذ التعاون الدولي بين العلماء في الازدياد على صعيد العالم ، تشير النتائج إلى تعاون محدود بين العلماء في البلدان العربية ، حيث نسبة 8% فقط من البحوث المنجزة بصفة مشتركة هي بين البلدان العربية ولا يوجد تعاون بين مجلس التعاون الخليجي أو في منطقة المغرب العربي ، وبأن العلماء العرب يشاركون على نطاق محدود فحسب في المؤتمرات الدولية [81] ص81.

وقد احتضنت الجزائر المؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير أيام 21-22-23 ماي 2000 المنظم بالتعاون بين الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي وإتحاد مجالس البحث العلمي العربية وكانت التوصيات التي توصل إليها المحاضرون تبرز تدني مستوى البحث العلمي في الوطن العربي ، ولغرض استثمار القدرات العلمية التي تمتلكها المؤسسات البحثية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد تم التوصل على التوصيات والمقترحات الآتية: [82] .

- التوجه نحو إنشاء هيئة وطنية مركزية في الأقطار التي مازالت تفتقر لمثل هذه الأجهزة قصد تنفيذ السياسات والاستراتيجيات العلمية والثقافية والتنسيق بين الجامعات والقطاعات التنموية ، والعمل على تأمين الاستقرار الهيكلي والمؤسسي للبحث العلمي
- تأكيد أهمية استحداث قواعد المعلومات ذات الصلة بأنشطة البحث العلمي وإنشاء شبكة معلومات وطنية وعربية وربطها بشبكات المعلومات العالمية ذات العلاقة.
- ترسيخ الثقة ما بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة وقطاعات الإنتاج في تحديد الاحتياجات والمشكلات ووضع الخطط والمشروعات البحثية وسن التشريعات التي تؤمن إبرام العقود بين الصناعة والمؤسسات البحثية والجامعات ، وتخصيص مردودات مادية وحوافز مناسبة للجهود المبذولة ، كما دعى المؤتمر إلى تبادل الخبرات والمعارض من خلال التعاون والمعايشة بين الباحثين والمكان الميداني.
- تيسير تبادل المعلومات والخبرات والزيارات البحثية والاستطلاعية على تجارب وحالات النجاح التي حققتها بعض الأقطار العربية في مجال تطوير دور الجامعات والمؤسسات البحثية في أنشطة البحث والتطوير والاستثمار في البحث العلمي وتوظيف نتائجه في التنمية.

هذه إذا بعض توصيات المشاركين حول سبل تفعيل وتطوير وتنمية البحث العلمي خاصة بعد تأكيدهم على ضعف البحث العلمي العربي كما ونوعا.

إن ما يمكن قوله في الأخير حول واقع البحث الجامعي في الوطن العربي أنه لن يصل إلى المستوى المطلوب عالميا إلا بإرساء منهج موحد بين الجامعات العربية ، وأن ينطلق من اتحاد مجالس البحث العلمي العربي وفق مناهج واستراتيجيات تلبي متطلبات التنمية لدى الدول العربية كما وجب عليها التصدي من خلال هذا المنهج الموحد لكل التحديات الخارجية التي تحيط بجامعاتنا خاصة تحدي مجتمع المعرفة ، وفي هذا الصدد نجد مصمودي زين الدين في دراسة حول ، استراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية في ظل العولمة يبرز لنا أهمية التكتل وهذا من خلال:

- إنشاء مراكز البحوث النظرية والتطبيقية على المستويات الوطنية والإقليمية والقومية.
- توحيد هيكلة مراكز البحوث العربية الإدارية والعلمية لتسهيل التعاون المشترك بينها.
- ربط الجامعات ومراكز البحوث العلمية ببعضها وفق خطة منظمة.
- وضع استراتيجية شاملة تربط بين البحث العلمي في الوطن العربي وعملية التنمية، وإشراك المؤسسات العلمية بإعداد خطط التنمية والمساهمة فيها.
- تشخيص المشاكل البحثية المشتركة في الوطن العربي وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها بما يتناسب والظروف المحلية.
- تكوين قاعدة معلومات عن كافة البحوث العلمية تمكن من الانطلاق في التوجهات البحثية المستقبلية، وتأمين التسهيلات لكافة المراكز البحثية العربية للوصول لهذه البيانات.

- الاهتمام بالباحثين الأمر الذي يساهم من الحد من هجرة العقول العلمية.
- إعطاء المؤسسات العلمية العربية الأولوية في حل المشكلات التي تواجه المجتمع.
- تشجيع الأفكار العلمية والإبداعات الناتجة من العلماء العرب
- تقليل الممارسات البيروقراطية المحيطة للتقدم العلمي والابتعاد عن ممارسة العلاقات الشخصية.
- تطبيق مبدأ التفرغ العلمي للباحثين العرب في المراكز البحثية العربية.
- الإكثار من تنظيم اللقاءات العلمية بين الباحثين العرب وتسهيل عملية تنقلهم [83] ص97.

2.3. تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر:

لقد عرفت سياسة البحث العلمي في الجزائر مراحل عديدة يمكن اختصارها من خلال المراحل الآتية:

المرحلة الأولى(1962-1982)

عرفت هذه المرحة انعدام وجود سياسة وطنية شاملة للبحث العلمي في الجزائر خاصة مع دخول الجزائر مرحلة الاستقلال، وقد عرفت سنة 1963 عقد شراكة جزائرية فرنسية على شكل هيئة تعاون علمي، وكانت لهذه الهيئة استقلالها المعنوي والمادي، وكانت تقوم بإشراف على مؤسسات البحث التي تركها المستعمر الفرنسي ومن بين مراكز البحث التي تم إنشاؤها في هذه الفترة نجد:

- مركز العلوم والثقافة النووية عام 1962.
- مركز العلوم الأنثروبولوجية وما قبل التاريخ سنة 1965 [31] ص ص 481-483.
- إحداث وزارة التعليم العالي والبحث في 11 جويليا 1970 على رأسها محمد الصديق بين يحي الذي دشن مرحلة جديدة في حياة الجامعة الجزائرية من خلال المخططات الفكرية والبرامج العلمية التي عرضها في ندوة صحفية في 23جويليا 1973 والتي تضمنت أهداف الإصلاح الجامعي ، كما أنها مهدت للندوة الوطنية حول البحث العلمي التي أجريت بعدة أشهر ، وكان جوهر هذه الترتيبات هو رسم الخطوط العامة واتخاذ بعض القرارات المنسجمة مع جوهر التوجه الاقتصادي والسياسي للدولة الجزائرية آنذاك [84] ص150.

كما أنشأت في سنة 1973 الهيأة الوطنية للبحث العلمي والتي أوكلت لها المهام الآتية:

- الإشراف على مراكز البحث العلمي وتنفيذ برامجها.
- التنسيق مع مختلف قطاعات البحث العلمي
- العمل على تكوين إطارات مؤهلة من خلال الجامعات ومراكز البحوث.
- إنشاء مراكز بحث جديدة.

- المشاركة في الأنشطة العلمية والدولية.
- تحديد سياسة البحث العلمي وإعداد الخطط وإعطاء الاستشارات.

ومن أهم منجزات هذه الهيئة نجد تأطير 109 بحث في مختلف الجامعات بإضافة إلى 62 برنامج علمي وكذا 200 مذكرة دكتوراه (درجة أولى وثانية) [85] ص 243.

المرحلة الثانية: (1982-1992):

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تأسيس المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني سنة 1982 ويتشكل هذا المجلس من :

أ- المجلس الاستشاري للعلم والثقافة: يقوم بالتقييم العلمي والاقتصادي والمالي لمشاريع البحوث، كما يقوم أيضا بتقديم توصيات لمتابعة أعمال البحوث قيد الإنجاز، إضافة إلى إعطاء راء حول المشاريع ذات العلاقة بالبحث العلمي.

ب- الهيئة الوطنية للإعلاميات العلمية والتقنية: أوكلت لها المهام الآتية:

- حصر الطاقات البشرية العاملة في البحث العلمي ومختلف التجهيزات المتعلقة بها.
- تقييم الأنشطة العلمية والتقنية.
- إحصاء الطاقات الجزائرية الموجودة في الخارج.
- جمع كل الدراسات ذات الطابع العلمي والتقني ونشرها, [85] ص57.

في سنة 1986 أنشأت هيئة هي المحافظة السامية للبحث وهي تتكفل بمهام المحافظة على البحث العلمي والتقني ومن مهامها:

- تطوير الطاقات الجديدة وإنشاء مراكز بحث أخرى
- وضع سياسة تعمل على التنسيق بين مراكز البحث ومختلف القطاعات.

كما شهدت هذه المرحلة أيضا تحويل هذه المحافظة السامية (أي من فترة 1990إلى1992) إلى وزارة مفوضة للبحث والتكنولوجيا والبيئة وأسندت مهامها إلى وزارة التعليم العالي على شكل كتابة للدولة، وكان من مهامها ترقية وتوجيه وتقييم البحث العلمي وهذه الإجراءات نتيجة للتحولات العالمية التي أثرت في اقتصاد السوق[86]

المرحلة الثالثة (1993-2002):

في هذه المرحلة تم التكفل بالبحث العلمي من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتم التغيير الجذري لسياسات البحث العلمي، وتم وضع وكالتين للبحث عام 1995 وهي الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي وهي تتكفل بالبحث الجامعي، أما الوكالة الثانية فهي الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة، كما تميزت هذه المرحلة بصدور عدة مراسيم قانونية تسير منظومة البحث العلمي وسنذكر أهم هذه المراسيم على سبيل المثال لا الحصر وهي:

المرسوم الجمهوري رقم 92-22 الخاص بإنشاء وتنظيم وتشغيل اللجان المشتركة بين القطاعات لدعم وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتكنولوجي[87].

كذلك إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجي بالمرسوم التنفيذي رقم (1992) 92-23 الذي أوكلت إليه مهام إصدار التوجهات العريضة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتنسيق تنفيذ البحوث وتقييم عملية التنفيذ.

كذلك بموجب المرسوم التنفيذي 98-137 إنشاء وتنظيم وتشغيل الوكالة الوطنية المعنية بفعالية استخدام نتائج البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا ، حيث يتمثل الدور الأساسي لهذه الوكالة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية التكنولوجيا ولاسيما عن طريق نقل نتائج البحث العلمي وتحقيق فعالية استخدام هذه النتائج[88] ص23.

كما تم في هذه المرحلة إنشاء وتنظيم وتشغيل مختبرات ووحدات البحث العلمي، المرسوم التنفيذي رقم 99-244 ، وهي هياكل أساسية تقوم بتنفيذ مواضيع وبرامج البحث العلمي وتحظى هذه المختبرات والوحدات بالاستقلال الإداري ولكنها تخضع في الوقت نفسه للرقابة المالية.

والجدول رقم (03) يوضح عدد مشاريع البحث والباحثين من 1996 إلى غاية 2002[31] ص517

السنوات	1996	1998	1999	2000	2001	2002
عدد المشاريع	-	978	1016	1206	1348	1478
التطور%	-	%16,23	%16,86	%20,86	%22.37	%24,53
الباحثين بصفة مؤقتة	3870	5096	6840	8540	10283	11994
الباحثين بصفة دائمة	1914	2314	2714	3114	3516	3921
المجموع	5784	7410	9554	11654	13799	15915

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور عدد مشاريع البحث من سنة 1996 إلى غاية 2002 حيث هناك ارتفاع يقدر بحوالي 2% بين كل سنة إضافة إلى ارتفاع عدد الباحثين العاملين في مشاريع البحث وهذا ما يدل على التطور الملموس في سياسة البحث العلمي والاهتمام أكثر به.

ومن خلال هذه المراحل التي مر بها البحث العلمي في الجزائر نلاحظ أنه انتظم عبر سيرورة تاريخية وفق عدة صيغ وهي:

- إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي عام 1971.
- إنشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي عام 1973.
- إنشاء المجلس العلى للبحث العلمي والتقني عام 1982.
- إنشاء محافظة الطاقة الجديدة عام 1982.
- انعقاد أول مؤتمر للبحث العلمي عام 1982.
- إنشاء وحدات البحث العلمي والتقني 1983.
- تحديد القانون الأساسي لمراكز البحث العلمي التابعة للإدارات المركزية 1983.
- حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي 1983.
- إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني عام 1984.
- تحديد القانون الأساسي للباحث 1986.
- إنشاء المحافظة السامية للبحث العلمي عام 1986
- إنشاء وكالات البحث1995.
- وضع استراتيجية في تنظيم وتسيير وتقييم البحث العلمي والتطور التكنولوجي في إطار قانون 11-98 1998.
- إنشاء مخابر البحث بقرار تنفيذي رقم 244-99-1999.
- إنشاء صندوق وطني للبحث في إطار الحساب التحويلي الخاص 1995.
- إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي 2000. [76] ص12.

وهكذا تحرك البحث العلمي الجزائري في إطار قانوني وهيكلي من أجل دفع عجلة التنمية العلمية والتقنية الاجتماعية والاقتصادية ضمن استراتيجية وصفها صالح فيلالي أنها أخذت بعين الاعتبار عدة متغيرات منها: - اختيار وتحديد الموضوعات ذات الأولوية في المشروع التنموي

- الاهتمام أكثر بدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية، وانعكاساتها على الوضع المجتمعي الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ، أي ظاهرة العولمة الخوصصة ، ثورة الاتصالات ، التقدم العلمي والتكنولوجي [89] ص81.
- توجيه النشاط البحثي ولاسيما نشاط المختبرات العلمية بما يتفق ومتطلبات التنمية.
- خدمة المجتمع من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين الجامعيين على الإبداع والابتكار في أبحاثهم، كذلك الانفتاح أكثر على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والبحث عن مصادر أخرى ، غير تلك المقدمة من طرف الدولة لتمويل البحث العلمي[89] ص83.

كما تعزز دور وأهمية البحث العلمي في الجزائر بعد سنة 2000 حيث تعززت صلاحيات الهيئات المكلفة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وهذا قصد ضمان شروط اللازمة لإنجاح تنفيذ مجمل

التدابير التي جاء بها المخطط الخماسي من 1998 إلى 2002 إلى إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي والتي أسندت لها المهام الآتية:

- إعداد السياسات الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- دراسة ، اقتراح وتنفيذ الترتيبات التي من شأنها تيسير الاستعمال الأمثل للوسائل الوطنية للبحث والتطوير .
- التكفل بالتنسيق بين القطاعات فيما يخص نشاطات البحث وإنجاز البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى جميع مؤسسات وهيئات البحث.
- إعداد ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوزيع التمويلات.
- القيام بمراقبة ومتابعة التمويلات الممنوحة لهياكل ووحدات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- ترقية عمليات تثمين نتائج البحث العلمي.
- إعداد تقرير سنوي يتضمن حصيلة وآفاق نشاطات البحث العلمي وتقديمها إلى المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.
- إعداد تقرير سنوي للبرلمان حول نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتضمن مستوى ومدى إنجاز الأهداف المسطرة (الحصيلة المالية ، الآفاق والميزانية الوطنية...) [90]. هذا وتضم هذه الوزارة 4 مديريات فرعية وهي:

- المديرية الفرعية للبرمجة والدراسات الاستشرافية
- المديرية الفرعية لمتابعة تمويل البحث
- المديرية الفرعية للتنسيق ما بين القطاعات والتقويم.
- المديرية الفرعية للتثمين والابتكار والتطوير التكنولوجي [38].

3. 3.وضعية منظومة البحث العلمي في ظل الإصلاحات الجامعية الحالية:

تسعى الجزائر لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي وذلك لاستدراك التأخر المسجل ومواجهة التحديات الناتجة عن ظاهرة العولمة.

ولقد أكد مدير التقويم الصناعي بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة أن التأخر الذي تعرفه منظومة البحث العلمي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة والمنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث العلمي تمر بمراحل متذبذبة وأثر سلبا على الظروف المالية والمعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ الاستقلال، وهذا ما أدى إلى الانقطاعات المتكررة التي ميزت تنفيذ أغلبية المشاريع المبرمجة من طرف الأجهزة التي تتالت على

تسيير منظومة البحث العلمي، كما ساهم هذا الوضع في غياب تصور واضح وشامل عن أهمية البحث العلمي إضافة إلى تبدد وتشتت شمل الكفاءات البشرية مما تسبب في تفكيك عملية التراكم المعرفي [38].

وهذا ما نتج عنه:

- ضعف وقلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية.
- قلة عدد براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية
- ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج.
- غياب الهيئات المختصة في تثمين نتائج البحث والتطوير داخل مؤسسات البحث وكذلك تنشيط العلاقات بين البحث والقطاع الاقتصادي.

هذا وحاليا تعمل الوزارة على تطبيق برنامج خماسي تكميلي والممتد من 2007 إلى غاية2012 ليكمل البرنامج المطبق خلال الفترة الخماسية السابقة ، ويهدف بالأساس إلى التكفل بصورة شاملة بمختلف رهانات وترقية السياسة الوطنية للبحث العلمي ولإعطائها نفسا جديدا يضمن لها مواكبة التطور الحاصل على الساحة الدولية.

كما يتضمن البرنامج تحقيق كافة الأهداف المسطرة ضمن إستراتيجية الدولة لدعم القطاع والنهوض بمختلف فروعه ووظائفه وذلك من خلال وضع وتقييم دقيق ومفصل للسياسة الوطنية للبحث العلمي وتحديد اختلالاتها. [38].

هذا وقد سجل القطاع حصيلة إيجابية خلال البرنامج الخماسي السابق حيث تم إعداد وتطبيق 27 برنامج وطني ، تنصيب 21 لجنة قطاعية للبحث العلمي في مختلف القطاعات ، كما تم اعتماد 597 مخبر بحث ووحدات للبحث ، هذا وتم في إطار تحفيز نشاطات البحث العلمي ترقية وإشراك أكثر من 12 ألف أستاذ باحث و2000 باحث دائم في مختلف مشاريع البحث العلمي والتي خصصت لها الحكومة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية2005 قرابة 34.2 مليار دينار [91].

كما كان لرئيس الحكومة السيد عبد العزيز بلخادم قد أكد في عرضه المفصل لبرنامج الحكومة أمام البرلمان العناية الخاصة التي توليها الدولة لتطوير البحث العلمي وتثمينه على اعتبار أن هذا القطاع الاستراتيجي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مشيرا إلى أنه بالإضافة إلى الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ المخطط الخماسي للبحث العلمي والتكنولوجي والبالغة 100مليار دينار ، ستسهر الحكومة في مجال التطوير التكنولوجي على مواصلة تنفيذ البرنامج الفضائي الوطني الذي أعد لآفاق 2015 والذي خصص له غلاف مالي مقدر بـ 82 مليار دينار [91]

هذا ونلاحظ أن الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية أكدت على وجود 500مشروع مبتكر قيد التثمين ،وينتظر أيضا تسجيل 50 مشروع مبتكر في المعهد الوطني الجزائري للملكية.

كما سيتم تعزيز مجال تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر بإجراءات تنظيمية جديدة يشملها مشروع القانون المعدل والمتمم رقم 98-11 الصادر في أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي

والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، والذي صادق عليه البرلمان يوم 16جانفي 2008 وذلك بعد عرض مختلف التعديلات التي يتضمنها مشروع هذا القانون ، وتهدف هذه التعديلات الواردة إلى الحفاظ على المكتسبات المحققة في إطار النظام الوطني للبحث وكذا معالجة الخلل المسجل من خلال تنفيذه [92] .

2.3. مؤسسات البحث العلمي وعلاقتها بتنمية البحث الجامعي في الجزائر

يعتبر البحث العلمي معيارا حضاريا يقاس به تتطور الأمم، وهو يعد وظيفة محورية أساسية تقوم بها الجامعات ومراكز البحوث العلمية في مختلف المجتمعات ، حيث يشكل البحث العلمي عاملا هاما من عوامل الخلق والإبداع المعرفي وتحقيق التقدم التكنولوجي الذي اسند إلى تلك الوظيفة من منظور أن المعرفة التي تنتج عن البحوث العلمية تعبر عن تطلعات الأمم المستقبلية ، وعامل من عوامل الدخول في مطاف الأمم المعاصرة ، لذلك وجب عليها إجراء البحوث العلمية بما يتماشى والمشكلات التي تعاني منها مجتمعاتها ، وسنعرض أهم المؤسسات البحثية التي يوكل إليها بإنتاج وتطوير البحث العلمي .

أولا: الجامعة كمؤسسة بحثية:

إن اخطر مهام الجامعة هي مهمة البحث العلمي، فالجامعة هي المؤسسة التي يوكل إليها مواكبة التقدم العلمي في العالم والعمل على تطويره واستيعابه وإجراء أبحاث ودراسات في مختلف ميادين المعرفة، ولقد سبق وأن تطرقنا إلى وظيفة الجامعة في ميدان البحث العلمي والدور المهم الذي تقوم به، فالبحث العلمي يعد أحد الوظائف الثلاثة التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر، فالجامعة لها دور مهم في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من نشاطات بحثية تمثل بدورها ركنا أساسيا من أركان الجامعة، بحيث لا تكون جامعة بالمعنى الحقيقي، إذ هي أهملت البحث العلمي ولم تعطه الاهتمام الذي يستحقه، إذ يجب على الجامعة أن تكون لدى باحثيها اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقدمها، ويجب أن تحرص الجامعة على رسالتها في هذا المجال وتعمل على تدريب المشتغلين به ، بل يجب أن تعد ذلك جزءا لا يتجزأ من أنشطتها العلمية وعلى الجامعة أن توفر المناخ العلمي للبحث وما يلزمه من معدات ومختبرات وأجهزة وكتب ومراجع ، وأن توفر لكوادرها التنمية الذاتية لباحثيها [23] ص 50.

والجزائر من الدول التي حرصت على محاولة دفع البحث العلمي الجامعي إلى فضاء أرحب من خلال فرق ومخابر البحث المتواجدة على مستوى الجامعات، فما الدور الذي تلعبه في تنمية البحث العلمي؟

1: فرق البحث:

لاشك بأن أي مؤسسة في حاجة إلى تطوير نفسها حتى تواكب التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة بها، وحتى تحقق الكفاءة والفعالية في أدائها.

وهكذا فإن الجامعة لا يمكن أن تقود عملية التنمية والتغيير في المجتمع ومن هذا المنطلق تم إنشاء وحدات البحث على مستوى الجامعات الجزائرية منها ما هو تابع للوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي (ANDRU) ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث في الصحة (ANDRS) ، اللجنة الوطنية لتقييم مشاريع البحوث الجامعية (CNEPREZ) حسب التخصصات

ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الوحدات في:

- صياغة رسالة الجامعة وتحديد أهدافها، رسم الخطط والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الرسالة.
- دراسة الوسائل والفرص المتاحة والبحث عن مدى توافقها مع الأهداف، والغايات والعمل على إيجاد الحلول اللازمة لتقليص الفجوة المحتملة بينهما.
- تحسين طرق وإجراءات الإدارة والتسيير اليومي والاستراتيجي للجامعة وبناءها على أسس علمية وتكوين المسيرين على ذلك .
- دراسة مشكلات التنسيق والربط والاتصال بين مختلف الأنساق الداخلية والخارجية للجامع [93] ص34.
- إقامة علاقات شراكة دائمة مع المحيط (المؤسسات الاقتصادية الإدارية، المحلية، الجمعيات وذلك لتحديد المشكلات التي يجب دراستها.
- تحديد احتياجات المؤسسات الوطنية ومحاولة تحديد المشكلات التي تواجهها حتى تقوم الجامعة بمهامها في خدمة المجتمع[136] ص125.

كيف تتشكل فرق البحث

هي مشاريع مقترحة من قبل فرق البحث التابعة لمؤسسات التعليم والتكوين العالي تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، كما أوكلت مهمة تقييم ومتابعة التنفيذ إلى اللجنة الوطنية لتقييم مشاريع البحث الجامعي (C.N.E.R.U) commission nationale d'évaluation des programmes de recherche universitaires.والتي تم تأسيسها بقرار وزاري، يتم إنشاء مشاريع البحث الجامعي من قبل أستاذ باحث له رتبة عالية(أستاذ محاضر ، أستاذ التعليم العالي) ويسمح أن يتولى أستاذ مكلف بالدروس إنشاء فرقة بحث في حالة عدم وجود الرتب سابقة الذكر ويتم تنفيذه من قبل فريق يكون عدد أعضاءه يتراوح ما بين 02 و06 أساتذة باحثين ، كما يتم تصميم مشاريع البحث وفقا للمخطط المنجز بالتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم مشاريع البحث الجامعي[94] .

كل المشاريع تكون مقدمة ومتابعة من قبل المجالس العلمية، كما يجب أن يصادق عليها رئيس المجلس العلمي والعميد أو نائب رئيس الجامعة المكلف بالبحث العلمي، تخضع هذه المشاريع إلى التقييم العلمي من قبل أعضاء اللجنة الوطنية لتقييم البحث العلمي خلال فترتين (ديسمبر ، أفريل) في كل سنة

جامعية. تتم المصادقة على المشاريع الجديدة من قبل أعضاء اللجنة الوطنية، أو يطلب من أصحابها إعادة الصياغة إذا كان الملف غير كامل أو فريق البحث غير مناسب، تتشكل لجنة التقييم في صورة لجان مصغرة حسب التخصصات الموجودة وهذه الأخيرة تحدد مقاييس الموافقة وسلم التقييم.

أهم ما يميز العمل في فرق البحث

يمكن أن نميز وجود عدة مشاكل مطروحة في إطار فرق البحث منه:

- انعدام ثقافة العمل الجماعي المنظم بين الباحثين
- غياب عنصر المراقبة العلمية ، فالأبحاث تعالج من خلال نظرة بيروقراطية.
- غياب عنصر الإبداع والابتكار في البحوث المسجلة.
- انعدام الهداف الاستراتيجية، فالبحوث متأثرة بعوامل ذاتية لحاجة إلى تحقيق أهداف ومكاسب مادية بالدرجة الأولى.
- غياب البيئة العلمية المساعد على العمل في إطار فرق البحث (أي القيام بأعمال سطحية) وكلها مقالات أو دروس للإلقاء[95] ص120.

إن ما يمكن ملاحظته حول وضع فرق البحث الجامعية بأنها تفتقد إلى بعد استراتيجي في تسييرها وفي رسم أهدافها، وانعدام الربط مع مؤسسات الخارجية التي هي في أمس الحاجة إلى مثل هذه البحوث إذا أحسن استغلالها.

2: مخابر البحث:

جاء إنشاء مخابر البحث على اعتبار أهمية نشاطات البحث بالنسبة لاحتياجات التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية، والعلمية والتكنولوجية للبلاد، حيث بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 21أكتوبر 1999 الذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم وسير مخابر البحث ضمن مؤسسات التعليم العالي وذلك لتحقيق أهداف التنمية العلمية والتكنولوجية المحددة في المخطط الوطني للتنمية[96].

مهام مخابر البحث

- تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في ميدان علمي معين.
- تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث
- المساهمة في التحصيل والتحكم في تطوير معارف علمية وتكنولوجية جديدة.
- المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج وكذا الخدمات.
- المساهمة في التكوين بالبحث وللبحث وتوزيع نتائج البحث والمساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة[38]..
- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في ميادين علمية محددة.

- تنفيذ الدراسات وأعمال البحث وفقا لأهدافه.
- المساهمة في التحصيل والتحكم وتنمية المعارف العلمية والتكنولوجية الجديدة.
- المساهمة في ترقية ونشر نتائج البحث والمساهمة كذلك في إنشاء جهاز ملائم للبحث العلمي[76] ص320.

كما تكمل أهمية مخابر البحث في تكوين الباحثين في الدكتوراه وما بعد التدرج.

ويتكون مخبر البحث من فرق البحث فرقتين كأقصى حد ويتم تعيين مدير المخبر عن طريق الانتخابات لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد.

المقاييس العلمية لإنشاء مخابر البحث

لقد حددت المادة السادسة (06) من المرسوم رقم 455-83 مقاييس إنشاء مخابر البحث كما يلي:

- مدى أهمية أعمال البحث بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في الأمدين المتوسط والبعيد.
- مدى ضخامة دوام البرنامج العلمي والتكنولوجي الذي تندرج فيه أعمال البحث.
- أثر النتائج المنتظرة على تطور المعلومات العلمية والتكنولوجية وعلى الإنتاج أو تحسين الممتلكات أو الخدمات، نوعية عدد المستخدمين المتوفرين، الوسائل المادية والمالية الواجب حشدها.

3. مراكز البحث العلمي:

يحدد المرسوم رقم 83-521 الصادر يوم 10 ديسمبر 1983 القانون الأساسي لمراكز البحوث ، حيث ينص على إحداث هذه المراكز بعد قرار من المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني باعتبارها مؤسسات وطنية عمومية بصيغة قطاعية أو مشتركة بين قطاعات كما أن لهذه المراكز الحرية المالية والشخصية المعنوية الخاصة بها [99]

كما تعتبر مراكز البحث المحدثة بموجب هذا المرسوم بعد موافقة المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني، مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع قطاعي أو مشتركة بين القطاعات وهي تتمتع بشخصية معنوية والاستقلالية المالية [97] .

وتتمثل مهام هذه المراكز في:

- تنفيذ برامج ومشاريع البحوث
- جمع العناصر الضرورية للمشاريع
- تنسيق عمل وحدات البحث المرتبطة به،.
- توفير الوسائل البشرية المادية الضرورية لإنجاز أعمال البحوث.
- تطوير مختلف البرامج العلمية وربطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية [98] ص99.
- إصدار الكتب والمجلات العلمية وتوظيف التقنيات المعاصرة والمعرفة التراكمية في تحقيق التنمية.

- تجمع العناصر اللازمة لتعريف مشاريع البحث المطلوب القيام بها وكذلك المعطيات التي تسمح بتخطيطها .
- تجمع وتعالج الإعلام العلمي والتقني وتحافظ عليه وتوزعه.
- تشارك في تكوين الإطارات والتقنيين في مجال البحث.
- يقوم دوريا أشغال بحوثها وكذلك تقدم البحث في العالم.

مقاييس إنشاء مراكز البحث

تنص المادة الخامسة من المرسوم على شرط إحداث المراكز الوطنية للبحث إذا ما توفرت المقاييس الآتية:

- طابع الأولوية لميدان البحث.
- حجم البرامج المطلوب إنجازها في ميدان البحث الذي يقوم به المركز
- الجمع الأحسن لكل المشاريع والبرامج والوحدات التي لها طابع ارتباطي أو تكاملي في ميدان البحث الذي يقوم به المركز [99].

تنظيم وتسيير مراكز البحث

يدير مراكز البحث مديرون يعينون بمرسوم بناء على اقتراح السلطة الوصية، تزود المراكز البحث بمجلسين:

1- مجلس التوجيه : يتشكل من ممثل الوزارة الوصية رئيسا ، مدير المركز ، ممثلو القطاعات الرئيسية المستخدمة للبحث الذي يقوم به المركز ، ممثلي المستخدمين الباحثين في المركز ، ممثلي المستخدمين الإداريين والتقنيين في المركز.

2- المجلس العلمي: يتكون المجلس العلمي من 12 إلى 15 عضوا يختارون بمعدل الثلثين من بين الباحثين في المركز والثلث من بين رجال العلم الخارجيين الذين ترتبط تخصصاتهم بأعمال المركز، ويترأس المجلس باحث يختار من بين الباحثين في المركز تكون له أعلى رتبة، من مهامه يدرس برامج البحث التي تعرض على مجلس التوجيه ومشاريعها ، كما يدلي برأيه في تنظيم أشغال البحث [100].

الجدول رقم (04) يبين مراكز البحث العلمي في الجزائر[38],

اسم المركز	المقر	برنامج البحث
مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة	الجزائر	تكنولوجيا الإعلام والإعلام الآلي
وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم	الجزائر	تكنولوجيا الإعلام
مركز تطوير الطاقات المتجددة	الجزائر	الطاقات المتجددة
وحدة تطوير التجهيزات الشمسية	الجزائر	الطاقات المتجددة
المركز الوطني لتكنولوجيا الفضاء	أرزيو	تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها

مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني	الجزائر	تكنولوجيا الإعلام والإعلام الآلي
مركز التلحيم والمراقبة	الشراقة	التكنولوجيا الصناعية
مركز البحث العلمي والتقني في تطوير اللغة العربية	الجزائر	اللغة العربية واللسانيات
مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير	الجزائر	الاقتصاد
مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية	وهران	السكان والمجتمع
مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة	بسكرة	تهيئة المحيط، تطوير المناطق الجافة، البيئة
مركز البحث في التحليل الفيزيكيميائي	باب الزوار	التكنولوجيا الصناعية، العلوم الأساسية
محطة التجريب للتجهيزات الشمسية في الوسط الصحراوي	أدرار	الطاقات المتجددة

3.2.دور فرق ومخابر البحث العلمي في تنمية البحث الجامعي

يعتبر البحث في الجامعة من أرقى المهام الحضارية وهي المكان الخصب لإنتاج المعارف وتطويرها ، وكما تم الإشارة إليه سابقا فإن فرق ومخابر البحث هي المكان المخصص الذي من خلاله يتم العمل في إطار منظم ومحكم لتطوير المعارف بمختلف فروعها.

إن الجامعة في حاجة ماسة في أن تتحول إلى مجتمعات للتعلم من خلال إنشاء وحدات ومخابر البحث والتي تعمل على تحقيق النمو المستمر للباحثين والارتقاء بمستواهم الأكاديمي والمهني والثقافي وهذا من خلال تنفيذ برامج توقفهم على أحد النظريات والبحوث، وتدربهم على تجريب الأفكار الجديدة وتساعدهم على الارتقاء بمستوى أدائهم ، بل وتساعدهم على تبني أساليب التعلم التعاوني والبنائي [14] ص63,

إن تحول الجامعات إلى جامعات منتجة واستثمارية يفرض عليها الحرص والاهتمام بفرق ومخابر بحثها باعتبارها المصنع الأول للعملية الإنتاجية للمعرفة وتساهم فرق ومخابر البحث في تنمية وتطوير ورقي البحث العلمي الجامعي وهذا من خلال:

- تعمل فرق ومخابر البحث إلى التطرق للموضوعات المستمدة من الواقع العلمي القائم وبذلك تفتح آفاق البحث العلمي الواقعي المتطور ، كما أن البحث في مثل هذه المواضيع سيفتح آفاقا من الرغبة والجدية والتي هي من أهم سمات البحث العلمي ، ذلك أن الباحث يعيش المشكلة بواقعه وإحساسه ويعيش انعكاس نتائج بحثه خطوات عملية وعلمية يراها في محيطه ومجتمعه[5] ص74,

- تفتح فرق ومخابر البحث مجالا للتعاون بين الجامعات ومختلف المؤسسات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطوير البحث العلمي الجامعي من خلال حل المشكلات القائمة لد لدى تلك المؤسسات ما يجعل الباحثين على احتكاك بالخبرات العملية في هذه المؤسسات فتتكامل هذه الخبرات لتعطي النتائج وتنعكس الفائدة المزدوجة على الطرفين.
- تساهم فرق ومخابر البحث في فتح المجال للباحثين للعمل في إطار جماعي وهذا ما يساهم في تحسين مستوى البحث العلمي .
- تسمح فرق ومخابر البحث بتدريب باحثين ومشاركتهم في المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية والتطبيقة المتقدمة والتي تساهم بشكل كبير في إبراز المشكلات العلمية وتقديم الحلول لها.
- تسمح بخلق المناخ الإبداعي الثقافي العلمي في نواحي حياة المجتمع وتأهيل الفرد للعمل المنتج وتشجيعه على امتلاك التقنيات وتعزيز قدراته على الإبداع في مهنته وقدرته على التطوير.
- تثقيف المجتمع من خلال أبحاث الجامعة وبطرح وإنتاج المعرفة والتي من خلالها تزيد من الوعي الفكري.
- يساهم البحث الجامعي أيضا من خلال فرق ومخابر البحث في الإسهام في إغناء المعرفة وتقدم العلوم واعتبار المجتمع فاعلا في عالم الحضارة لا مستوردا مستهلكا لإنتاج الآخرين [101] ص193,

3.3.: أهداف ورهانات البحث الجامعي في الجزائر

1.3.3. أهداف البحث العلمي في ظل التحديات الخارجية:

1.1.3.3.. تحقيق الميزة التنافسية:

إن تنمية كل اقتصاد عصري تتوقف على المكانة التي يحتلها البحث العلمي في الأنشطة التي تمارسها مختلف القطاعات ، لذلك يتعين على كل استراتيجية تنموية الارتكاز كلية على تطوير البحث العلمي لرفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق بناء اقتصاد تنافسي وقوي ، ولبلوغ هذه الغاية أصبح من الضروري على كل دولة رسم سياسة وطنية جديدة للبحث العلمي تهدف بالدرجة الأولى إلى تجنيد كل الباحثين الجامعيين والقدرات العلمية المتواجدة عبر مراكز البحوث التابعة لمختلف القطاعات ، مع إعادة الاعتبار لوظيفة البحث وجعلها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي[90],

ويرجع السبب الرئيسي لنمو المقدرة التنافسية العالمية إلى البحث العلمي وأثره في سرعة الابتكارات التكنولوجية ومساهمتها في التنمية وزيادة الإنتاج وجودته ، وترتبط معظم الدول بين الاستثمار في البحث

العلمي من ناحية والتنافس في السوق العالمي من ناحية أخرى ، حيث يعد البحث العلمي من دعائم المنافسة ، لأن التفوق التجاري يحتاج دائما إلى إمداده بمصادر جديدة من العلم والتكنولوجيا في شكل منتجات جديدة ، أفكار ، وتتمثل القدرة التنافسية للدول من خلال الإنتاج الصناعي القائم على كثافة الاستثمار في البحث والتطوير في الصناعات مثل: الإلكترونيات، التكنولوجية الحيوية ، الاتصالات ، الطيران،... من ثم يكون لهذه الصناعات قدرة تنافسية في السوق العالمي[22] ص231,

إذا فالبحث العلمي ضرورة ملحة لأي دولة نامية كانت أو متقدمة تريد فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية أو المحافظة على مستوى تتطورها ، لذلك فمن واجب الدول العربية أن تعتمد على البحث العلمي كأداة عمل إجبارية يتعين اللجوء إليها مهما كانت كلفتها لكونها وسيلة فعالة سمحت لكثير من الشعوب بتحقيق النمو والتقدم والرفاهية .

إن الدول العربية مطالبة اليوم بإدراج البحث العلمي الجامعي والتطوري ضمن استراتيجياتها التنموية التي يجب أن ترتكز على العلم وهذا هو السبيل الوحيد الذي يساعدها في إيصال منتوجاتها من مخابر بحثها إلى الأسواق المحلية والدولية [22] ص233,

2.1.3.3. بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية:

يساهم البحث العلمي في تأسيس بناء المقدرة التكنولوجية الوطنية وتملك هذه المقدرة تأثير حاسما في استخدام وتكييف وتعديل وستعاب وخلق تكنولوجيا ملائمة خاصة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية ، ويوكل لمراكز الأبحاث العلمية ومخابر الجامعات عدة مهام من أجل المساهمة في بناء القاعدة العلمية التكنولوجية ومن بين هذه المهام نجد فهم التكنولوجيات المستوردة واستيعابها كخطوة أولى ثم إضافة والبناء عليها والبدء في البحث العلمي من حيث انتهى الأخرون مع الاستعداد للدخول في مشاركات وتحالفات مع أصحاب التكنولوجيا المتقدمة ، وتختلف أهمية بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية في الدول المتقدمة على الدول النامية من حيث الأهداف الرئيسية التي تدفع ببناء المقدرة العلمية ، وهذه القاعدة تعد عاملا مهما في تطوير البحث العلمي [102] ص160,

وتبرز أهمية بناء القاعدة العلمية من خلال البحث العلمي في:

- تكييف التكنولوجيا المستورد مع البيئة المحلية وهذا قصد تخطي الفجوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان النامية والمتقدمة ، مما يقلل من التبعية التكنولوجية ولو من ناحية تكييف التكنولوجيا .
- تفعيل الطلب على التكنولوجيا المحلية في تشجيع المعارف المحلية واستثمارها في مختلف القطاعات الإستراتيجية [102] ص163.

إن توفير بناء قاعدة علمية تكنولوجية وزيادة الاهتمام بالبحوث الجامعية وتفعيل مراكز البحث والتطوير عامل مهم في بناء مقدرتها الوطنية في العلم والتكنولوجيا ، بإضافة إلى أن وجود القاعدة العلمية

والتكنولوجية هو طريق التنمية الوحيدة للدول النامية ، خاصة وأن البحث العلمي أصبح العنصر الحاكم في تقدم البشرية ، ولذلك يجب على الدول النامية الاهتمام بالبحث العلمي الجامعي لإحداث التقدم الحقيقي.

2.3. معوقات وتحديات البحث الجامعي:

هناك عدة تحديات وعوائق يواجهها البحث العلمي الجامعي، وتتنوع هذه التحديات فمنها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي ومنها ما يرتبط بالجانب الاجتماعي والثقافي ومنها ما يرتبط بالجانب السياسي ومنها ما يرتبط بالجانب الإداري، وسنعرض أهم معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر

- البنية الاقتصادية والاجتماعية والعقلية الجزائرية حال دون إنتاج المعارف، هذه الأخيرة كثيرا ما ارتبطت في الذهنية الجزائرية بدور الحاسم للخبرة الأجنبية
- عدم وجود منهجية واضحة لمسيرة البحث العلمي ليتم الالتزام بها إداريا وعلميا
- نمط اقتصاد الريع كثيرا ما عزز التوجه نحو الاعتماد على الخبرة الأجنبية ما انتهى إلى تهميش الطلب المحلي على المعرفة وبالتالي يغلق المجال لإنتاجها محليا وتوظيفها في فعالية النشاط الاقتصادي[59] ص167.
- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمختبرات العلمية مقارنة إلى نظيراتها في الدول التي تشهد تقدما علميا.
- ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية ويظهر ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات الصناعية وغيرها لا تثق كثيرا في الأبحاث الجامعية، بل وغير مقتنعة بفائدتها ففي الوقت الذي يشعر فيه المسئولون ورجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات علمية.
- عدم التكفل العملي بالأبحاث العلمية المتميزة في مختلف المجالات وبشكل كامل في إطار أوعية النشر المتخصصة والطباعة.
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي وهو ما يساهم في ضعف مستواه وقته وعدم إسهامه في التنمية مما يضطرهم للتخلي عن استكمال بحوثهم ويضعف القدرة البحثية [89] ص81,
- وجود الممارسات البيروقراطية المعيقة للتقدم العلمي الجامعي والابتعاد على ممارسة العلاقات الشخصية خاصة في فتح المجال للباحثين في المشاركات العلمية الوطنية والدولية أي كثرة وثقل الإجراءات البيروقراطية.
- تعمل مخابر البحث العلمي في الجامعات في فراغ اجتماعي كامل لا احد يهتم بنتائجه أو بنشاطاته حتى وإن كانت مفيدة للأخرين وغالبا ما يعمل الباحثين أيضا إلا من أجل إعادة إنتاج الجامعيين [103] ص28,
- عدم توفر إمكانيات تكوين فرق بحث نتيجة لقلة الاتصالات والاحتكاك في ما بين الأساتذة الجامعيين.

- موقف إدارة الجامعة اتجاه بعض الأساتذة (عادة ما تكون صراعات قائمة بين مسؤول المؤسسة الجامعية ومجموعة من الأساتذة.
- الاعتبارات الذاتية لبعض عناصر الأجهزة المتخصصة في عملية المصادقة على البحوث المقترحة (تتمثل هذه الاعتبارات الذاتية في علاقات الصداقة والمصالح الشخصية والتحالف بين مختلف المجموعات ووجود نظام الولاء.
- ضعف المبلغ المخصص لعلاوة الأستاذ الباحث والتي لا تدفع شهريا بل في نهاية كل سنة وعادة ما تدفع متأخرة [104] ص153.
- عدم وجود سياسة واضحة فيما يخص التكوين بالخارج بين الدولة الجزائرية والبلدان المكونة وهذا ما يؤدي إلى:

- تسرب الباحثين وبقائهم في الخارج

- مشكل مواضيع البحث التي هي غالبا ما تجرى في المخابر الأجنبية وبالتالي تعكس اهتمامات البلد الذي تجرى فيه وبالتالي لها صلة بقضايا تنمية وتطوير البلاد الذي تجرى فيه وبالتالي ليست لها صلة بقضايا تنمية وتطوير البلاد وهذا ما يؤثر على تنمية البحث الجامعي في الجزائر[76] ص354,

- عدم اعتماد برامج مبتكرة للبحث العلمي واختيار التكنولوجيا المناسبة لها بل الاكتفاء بترشيد استخدام بعض التكنولوجيات المتضاربة دون الوصول إلى مرحلة امتلاك تكنولوجيا ذاتية متقدمة وهذا راجع لمستوى الباحثين.
- عدم توفر مراكز للمعلومات في الجامعات ، هذا إضافة إلى أن مكتباتنا ومختبراتنا والعناصر البشرية المساعدة للباحثين غير كافية ، وعدم توفر اتفاقيات للاتصال بين مراكز البحث العلمي الوطنية والدولية[78] ص19,

هذا وفيما أكدت دراسة أحمد هاشمي حول معيقات البحث الجامعي في جامعة وهران والتي شملت 86 أستاذ خلص إلى ترتيب المعوقات حسب رأي المبحوثين كما يلي[79] ص93,

1- إهمال الأستاذ من قبل الدولة.
2- عدم تشجيع الباحثين ماديا ومعنويا.
3- عدم توفر شروط البحث
4- صعوبات نشر البحوث
5- قتل روح البحث وعزيمة الباحثين
6- إهمال نتائج البحوث من قبل الجهات المعنية
7- عدم تعاون مسئولي المؤسسات مع الباحث
8- قلة وانعدام الفائدة المادية من البحث العلمي ، العراقيل الإدارية للباحثين
9- ضعف رغبة الأستاذ في عملية البحث العلمي.

- كما نجد أيضا من بين المعوقات البحث العلمي هو تغلغل الوجود السلطوي داخل الحرم الجامعي في تعيين مواقع قيادية علمية أثر على الحرية المنشودة للباحثين وجعلهم رهن إرضاء النخب الحاكمة وتوجيهاتها السياسية مما أفقد البحث العلمي مصداقيته وموضوعيته.

- ضعف المباني الجامعية والأدوات المخبرية والأجهزة والإمكانيات المادية للجامعة مما قلل من فرص البحث العلمي الجامعي وجعله عقيم وضعفت فعاليته.
- تنامي ظاهرة البيروقراطية الأكاديمية وتكثيف المعوقات الإدارية مما يؤثر على تحفيز الباحثين للعمل في البحث العلمي[105] ص33,
- ضعف نظام الإعلام والمعلومات التي بإمكانها أن تكون بيد الأساتذة الجامعيين في صورة بسيطة وبوضوح وخالية من كل تعقيد خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والمناهج التنظيمية والتسييرية.
- غياب الحملات التحسيسية والإرشادية الخاصة بالبرامج الوطنية للبحث المقررة ضمن قانون 11-98.
- نقص أو غياب إطارات مختصة في مجال تسيير المعارف العلمية والبحث العلمي.
- تجاهل النظام السياسي للاعتبارات وتقدير جهود الباحثين مما يؤدي بشعور الباحثين بالإحباط والتهميش.
- انعدام وغياب طلب السوق الوطنية للمنجزات واستعمالات نتائج البحوث العلمية والاكتفاء فقط باللجوء إلى الإستراد أو تكليف المكاتب الأجنبية لتلبية حاجاتهم.
- ضعف المنح المخصصة للباحث بالنظر إلى المجهود الذي يستلزمه نشاط البحث [76] ص361.

3.3 . سبل تطوير البحث العلمي الجامعي:

تعد الجامعة في الوطن العربي الجهة الوحيدة-غالبا- التي تقوم بعملية البحث العلمي إلا أن الباحثين فيها تعترضهم عدة معوقات تقف حاجزا أمامهم يمنعهم من القيام بالبحث بالنظر للمكانة الرائدة التي يضطلع بها البحث العلمي الجامعي كدعامة أساسية من دعامات التنمية في المجتمع المعاصر، فإن الاهتمام بترسيخ تقاليد البحث ، ورفع قدرات الباحثين ، ينبغي أن تحتل الصدارة ضمن أولويات تثمين دور الجامعة وتفعيل وظيفتها داخل المجتمع.

ومن أجل قيام الجامعة بالبحث من أجل التنمية وإنتاج المعرفة سنعرض عدة دراسات للباحثين نظهر من خلالها الطريق إلى تطوير البحث الجامعي."

1.3.3 دراسة هاشمي أحمد حول معوقات وسبل ترقية البحث العلمي في الجامعة [79] ص93.

اقترح الباحث لتطوير البحث الجامعي الخطوات الآتية:

أولا: وضع سياسة وطنية للبحث:

يجب أن تشمل هذه السياسة جميع القطاعات المختلفة التعليمية والتربوية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية ، ويجب أن تكون مواضيع البحوث وفق متطلبات وحاجات المجتمع ككل وعلى الجامعات الوطنية أن تتعاون فيما بينها من أجل الإفادة والاستفادة فيما بينها ، ومن أجل عدم تكرار المواضيع وبحثها في نفس الوقت في أكثر من جامعة ، كذلك التعاون فيما بين البلدان العربية في هذا الإطار سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي ، وهذا النوع من التعاون يؤدي إلى التقليل من الخسائر والتكاليف في الإنجاز وسهولة توفر المعلومات وانتشارها ، ويوضح الباحث أن غياب سياسة بحثية في مجال العلمي يعتبر معيقا لنمو حركة البحث خاصة وأن البحوث العربية الآن يطبع عليها البحث من أجل الترقية وغالبا ما تكون منفردة ولا تدخل في أي خطة بحثية.

ثانيا: تمويل البحوث:

يرى الباحث أن الجامعات العربية تواجه كلها مشكل تمويل بحوثها العلمية ، كما أن القطاع الذي يتحمل كافة نفقات التمويل هي الدولة لذلك وجب ربط البحث الجامعي بكل القطاعات التنموية حتى تستطيع تطوير بحثها الجامعي ومواكبة الركب الحضاري والمنافسة الداخلية والخارجية.

ثالثا: تشجيع الباحثين:

يعاني الباحث العربي من مشكلات تعيقه عن قيامه بالبحث ، فهو يعاني من البيروقراطية القاتلة لروح البحث والعمل ، ومن انعدام سياسة بحثية سواء كانت محلية أو جهوية أو إقليمية ، ومن عدم اهتمام المسؤولين على مؤسسات الدولة بمختلف مستوياتهم ، كذلك يعاني من قلة أو انعدام المراجع الحديثة والمجلات المتخصصة وعدم تطبيق نتائج البحوث إذا ما أنجزت ، هذا إضافة إلى ما يعانيه الباحث من مهام كثيرة في الجامعة من تدريس وإشراف ومهام إدارية ، أو أضف إلى ذلك ضعف الحوافز المادية والمعنوية التي تؤثر في مستوى أداء الباحث خاصة أمام الظروف الاجتماعية والمادية التي يعيشها ، لذلك يجب أن نولي للباحثين أهمية كبرى من خلال توفير كل ما من شأنه أن يدفع به للبحث الإبداعي وهذا ما ينمي البحث الجامعي[79] ص93,

2.3.3. دراسة جمال معتوق حول أزمة التعليم العالي بالجزائر [25] ص40,

تتطرق الباحث في هذه الدراسة إلى أهمية وأهداف البحث الجامعي واقترح مايلي:

1- تقييم جميع البحوث التي تقدم أهمية في تطور العلم و الخاصة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد.
2- المساعدة في تطبيق وتقويم نتائج هذه البحوث
3- تطوير المعلوماتية العلمية وبثها باستعمال اللغة العربية.

4- المشاركة في تحليل الظروف العلمية التي يمر بها المواطن بهدف إنجاز سياسة وطنية في هذا المجال.

وخلص الباحث إلى أن تطوير البحث الجامعي يبدأ من :

- إحداث إستراتيجية عالمية للتعاون العلمي وذلك بإقامة شبكة من العلاقات بين الباحثين بهدف إدماج السياسة العالمية في الاستراتيجية العامة للدولة وفي هذا السياق يتعين على الجامعة فتح الشراكة مع جامعات العالم.
- توفير شروط إقامة شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والصناعية التكنولوجية الإلكترونية والمعلوماتية والصناعات الجديدة، مع أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجامعة الجزائرية مما يساعد على إقامة شراكة بطريقة فعالة في بناء المغرب الكبير خاصة بإنشاء مخابر البحث.
- إنشاء برامج عالمية للتعاون وازدواجية المخابر ووضع برامج خاصة بالاتحاد العربي.

ويرى الباحث أنه لإنجاز هذه الأهداف على الجامعة في فرعها البحثي أن تقوم بما يلي:

- إنشاء وتسيير وتمويل وحدات البحث والمخابر.
- المساعدة في تنمية البحث بالمخابر التابعة للمؤسسات العامة الأخرى والمؤسسات الوطنية، ومراكز البحث الخاصة.
- بناء مراكز عالمية للبحث، لإقدام نحو اتفاقيات التعاون العلمي العالمي بهدف التنمية.
- بث الوثائق العلمية ونشر الأعمال في مجالات متخصصة.

ويصل الباحث في نهاية الدراسة إلى أنه رغم تطور البحث في الجزائر نحو إنتاج المعرفة العلمية إلا أنه بقي سجين في الجامعة بعيدا عن الواقع، ولم يستغل من قبل القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولم يتجه نحو العالم الاقتصادي كعنصر أساسي لسياسة التنمية في البلاد[25] ص41,

3.3.3. دراسة حامد عمار حول العرب وجامعاتهم... رؤية مستقبلية ودراسة أخرى حول تعليم المستقبل

يحاول الباحث من خلال هاتين الدراستين إبراز دور المناهج التعليمية في تطوير البحث الجامعي وتنميته وذلك من خلال:

- إعادة النظر في المناهج التعليمية مع إطلالة ثورة المعلومات وما تحمله من تحديات بحيث تصبح الغاية من العملية التعليمية لا مجرد حفظ المعلومات واجترارها، إذا أن تكنولوجيا المعلومات كفيلة بتوفير ذلك، وإنما يجب أن تدور حول مهارات المعرفة العلمية في طرائق الدراسة والفهم والتساؤل والتنظيم والتفسير ويعني ذلك التوظيف للعمليات العقلية من التصنيف والتبويب والتحليل والمقارنة،

وحل المشكلات وتصميم البدائل وهذا كله يقودنا إلى الإبداع بأشكال وصور مغايرة، واستخراج قوانين وتقنيات علمية جديدة [106] ص34,

- التوظيف الفعال للتكنولوجيا في معظم مراكز ومخابر البحث واستخدام شبكة الأنترنات المحلية والعالمية ، وتنويع مصادر المعرفة في المؤسسات البحث العلمي وفي التعلم الذاتي وهذا ما يفتح المجال للتميز والتفوق والإبداع العلمي[107] ص22,

4.3.3. دراسة Ellen Hazelkorn حول تسيير البحث الجامعي [05] ص,206

لقد أبرز الباحث في هذه الدراسة دور وأهمية التسيير الاستراتيجي للبحث الجامعي ويرى أنه لتطوير البحث يجب إتباع الخطوات الآتية:

- إقامة برنامج تكويني للباحثين يحمل مختلف التخصصات مع الإشراف على مختلف البحوث التي يقوم بها الباحثين ،كما يساهم هذا البرنامج في تسهيل تطوير نشاطات البحث العلمي خاصة التوجه الاستراتيجي لها.
- نشر ثقافة البحث العلمي.
- الربط بين التعليم العالي والإنتاج العلمي.
- توفير كل لوازم البحث العلمي حتى تكون النتائج أكثر فعالية.
- فتح المجال للتعاون بين الجامعات.
- دمج الطلبة الباحثين مع الأساتذة الباحثين من أجل تطوير البحث.
- التدعيم المادي والمعنوي للسلطات العمومية للبحث الجامعي.
- ربط البحث العلمي مباشرة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المستفيد الأول من عملية البحث.
- تعزيز التعاون مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى، وإعداد إستراتيجية تعاونية في ميدان البحث

3.4. :الباحث الجامعي والبيئة العلمية

1.3.4.. مكانة ودور الباحث الجامعي:

يعتبر الباحث أهم عنصر من عناصر نسق البحث العلمي فهو المحرك الأساسي في تقدم المعارف ورقيها وإليه يرجع الفضل في نشأة العلوم وأهم ما يميز الباحث عن غيره نجد:

-حب الإطلاع والعلم : ويعتبر ذلك دافع قوي لحب العمل والعلم والمعرفة .

- القراءة الواعية: وهي عامل ضروري لتوفير الوقت والجهد الذي كان على الباحث بذله للحصول على المعلومات التي حصل عليها غيره.

- الإلمام بقواعد العلم: ويعتبر ذلك دعامة أساسية يقيم عليها الباحث بنيانه الفكري.

- الإلمام باللغة: يساعد الباحث على التعبير السليم وفهم ما يقرأ وإدراك ما يسمع.
- التدرب على التدبر: بملاحظة التوافق والتعارض بين النتائج والنظريات والتعرف على الحقائق باستمرار.
- إذكاء روح المناقشة: التي تفيد في تقصي الحقائق وتبادل وجهات النظر بين الأفراد وتوجيه نظر الباحث لزوايا أخرى من الموضوع [05] ص64,

كما أنّ الباحث هو الذي لا يرضى بحل المشكلة والذي يبدو له أن ذلك الحل لا يستجيب للأهداف العامة المحققة من خلاله، ذلك أن عدم الرضا هو الخاصية الملازمة للباحث كرد فعل أولي لإعادة تنظيم الأشياء والأفكار...وهذا ما يؤدي بطبيعة الأمر إلى الخلق والإبداع[40] ص286,

إنّ أهمية الباحث العلمي تمكنه من احتلال مكانة مرموقة في مجتمعه بفعل الدور الذي يقوم به، كما أن للتقدير الاجتماعي دور هام في تشجيع العلماء والباحثين على المزيد من العمل والتضحية والعطاء العلمي، ولا يمكن أن يوجد هذا التقدير إلاّ في مجتمع يدرك أهمية الدور الذي يقوم به العلماء والباحثون داخل المجتمع. لكن في وقتنا الرهن نسجل تراجعا ملحوظا في إبراز واحترام وتشجيع هذه الفئة من المجتمع

أما الباحث العلمي في الدول المتقدمة فيحتل مكانة مرموقة فالتخطيط والاختراعات والتقدم العلمي والاقتصادي هو نتيجة لعمل الباحث العلمي.

إنّ مستوى الابتكار المطلوب من الباحث في الدول المتقدمة في ضوء الظروف التي يعيشها أقل من مستوى الابتكار المطلوب من الباحث العربي فالأخير يحتاج إلى مواءمة رائدة في ظل الظروف الصعبة والمتناقضة لكي يخرج من خلالها إنتاج ملموس يلبي كل الاحتياجات التي يطلبها المجتمع ومختلف قطاعات التنمية لذلك نجد الباحث العربي الناجح في الدول المتقدمة حين يعود لوطنه ومعه كل الخبرات التي اكتسبها هناك...نجده يفشل في وطنه لا لشيء سوى أنه لا يجد الظروف المناسبة المحيطة بالبحث العلمي في بلده بل يجد كل العقبات والتناقضات من حوله ، وهكذا يفشل هذا الباحث في إيجاد الحلول لما يحتاج إليه مجتمعه[108],

2.4. وضعية الباحث الجزائري:

إن الوضعية المهنية والإدارية للباحث الجزائري عرفت عدة تطورات تاريخية وكان المرسوم رقم 115-77 المؤرخ في 06-08-1977 يتضمن الشروط المتعلقة بممارسة البحث العلمي.

وفي دراسة قام بها الباحث عبد المجيد بن مبارك حول قانون الأستاذ الباحث وما مدى توافق ما جاء في القانون مع تطبيقه توصل إلى:

1- عدم وجود إدارة مختصة في تسيير شؤون البحث.
2- التناقض بين إطار القانون والشروط الموضوعية للبحث,
3- عدم وجود مختصين في تسيير وصيانة المخابر العلمية.
4- عدم وجود بنك للمعلومات العلمية المتخصصة.
5- عدم وجود مناخ وميدان مناسب لتشجيع البحث.
6- عدم وجود قانون أساس للباحث.

7- عدم وجود سياسة واضحة ومحددة للتعاون مع الخارج[76] ص366,

أمام هذه المشاكل التي كان يعانيها الباحث صدر قانون الباحث رقم 86-52- الصادر يوم: 18-03-1986 فالإطار القانوني الجديد يتميز بـ:

- فصل الباحث عن الأستاذ إن الباحثين مكلفون بمتابعة وإنجاز أعمال البحث في ميدان علمي وتقني محدد قصد المجيء بحلول خاصة وجديدة للمشاكل المطروحة ولتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية العلمية والتكنولوجية[86] .

وهنا نلاحظ أن الباحث أوكلت له المهام الآتية:

- صياغة أفكار جديدة والعمل على التحكم في العلوم والتقنيات
- المساهمة في نشر وتكثيف التكنولوجية الموجودة وتعميمها.
- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

هذا وكما نص القانون الأساسي للباحث على ضرورة قيام الباحث بـ:

- يشارك في تحضير وتأطير تربصات التكوين والتحسين
- تنظيم وإعطاء محاضرات علمية وتقنية
- إعطاء دروس في أقسام التدرج في أقصى حد من الساعات والذي يحدد بقرار وزاري.
- القيام بتأطير مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه والمشاركة في مختلف لجان المناقشات [86] .

أما عن إمكانية نشر نتائج البحوث فإن القانون يعطي للباحث هذا الحق لكن بشروط أهمها التحلي بالسر والأسرار الاستراتيجية ، كذلك أن يكرس الباحث نفسه عند ممارسة نشاطه ومجهوداته من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد[86],

أما عن علاقة الباحث بالمؤسسات التي يعمل في إطارها فإن القانون يفرض عليه أن يكون في خدمة المؤسسة التي يعمل إطارها على مستويين أساسيين

المستوى الأول: هو طريقة اختيار الموضوع بحيث يجب أن يخضع البحث المختار من الباحث للاتجاه العام للبحث المحدد والمبرمج من طرف المؤسسة

المستوى الثاني: امتلاك نتائج البحث : الباحث ليس له الحق الكامل في استغلالها مادام يعمل في مؤسسة ما ، وهذا ما جاء في المادة 22 " اختراعات واكتشافات الباحث يعود بالحق الكامل للمؤسسة التي تستعمله".

هذا ويشرع حاليا بالتكفل بالقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث والذي ظل لسنوات مرهونا بصدور القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حيث سيعرف انفراجا حقيقيا بعد أن صادق عليه مجلس الوزراء في اجتماعه ليوم 09 جوليا 2006 الذي سيكون بمثابة الحل النهائي لمسألة مرتبات الأساتذة الجامعيين ومكانتهم الاجتماعية ، بما يمكن الجامعة الجزائرية ليس فقط من المحافظة على قدراتها البشرية العلمية ذات التأهيل العالي فحسب بل من استقدام كفاءات مهاجرة [109],

3.4. دور البيئة العلمية في تكوين الباحث الجامعي:

تعتبر البيئة العلمية المناخ الجيد الذي يترعرع و ينمو و يتطور فيه الباحث العلمي و الباحث الجامعي بصفة خاصة . كما أن البيئة العلمية تعد أهم المقومات و الركائز اللازمة لتنمية البحث العلمي وأهم مقومات البيئة العلمية نجد :

1- **التعليم:** يساهم التعليم في تكوين وتهيأت وإعداد الباحثين في مختلف التخصصات، كما يكسب التعليم مختلف المهارات التقنية والعلمية، كما ينمي القدرات البشرية الموكل إليها القيام بالبحث العلمي، لذلك يعد التعليم المقوم الأساسي في بناء البنية التحتية للبيئة العلمية[110] ص109,

إن من واجب التعليم تزويد الباحثين بالمهارات العلمية والتقنية والفنية والفكرية ن ومن المعروف أن الجامعة هي مجتمع المتعلمين والباحثين الذين يسعون لخدمة المجتمع وإطلاق الأفكار الجديدة التي تستحث التغيير الاجتماعي وينمي روح الاكتشاف والفضول العلمي [111] ص 47,لذلك نجد للتعليم دور أساسي في تطوير المجتمعات من خلال جهود البحث والتطوير التي تجرى في ربط التعاون بين وحدات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني[112] ص114,

2- **الإطار الفكري والثقافي :**

ويتمثل في مدى الاهتمام لدى مثقفي الشعب بأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي واعتباره رافدا أساسيا من روافد التنمية ، ويهدف الإطار الفكري الثقافي إلى إحداث تغييرات عديدة في الأفكار والقيم والمعتقدات وتدعوا إلى العمل والتقدم وترى ضرورتها الإنسانية والعمل على نبذ التواكل والاعتقاد بأهمية العلم والعلماء والبحث العلمي والتطور التكنولوجي ، كما أن الثقافة العلمية تسهم في تنمية القاعدة العلمية والثقافية المتطورة من خلال إيجاد الأسس العلمية لتكوين المناخ الملائم لإبداع والابتكار ووضع العلم في مكان الصدارة على الصعيد الفكر والعمل[22] ص40,

3- **الدعم المالي :**

يساهم التمويل المالي للأنشطة البحث والباحثين في تفاعل البيئة العلمية وهذا ما يدفع ويحفز الباحثين إلى العمل أكثر خاصة إذا تم توفير كل المستلزمات العلمية وتهيأت المناخ العلمي الذي من خلاله يستطيع الباحث أن يبدع ويبتكر ، كما أن الدعم المالي مرتبط ارتباطا كبيرا بالوضع الاقتصادي لذلك وجب ربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية حتى يتم تبادل المنافع ومنه تطوير البحث العلمي[05] ص73.

4- الاستقرار السياسي:

يساهم الاستقرار السياسي في حسن قيام مراكز البحث العلمي بدورها كما يوفر الاستقرار السياسي دفع حركة الإبداع في المجتمع ، كما أن للصرعات السياسية والداخلية مثل الحروب الأهلية أو الخارجية لا يساعد على توفير جو مناسب للباحثين للبحث العلمي وهذا ما يهدد الاستقرار البيئة العلمية وقد لاحظنا ذلك في الجزائر فقد أدت الأزمة مع بداية التسعينات إلى انهيار ميدان البحث العلمي في الجزائر وهروب الباحثين إلى دول أخرى أكثر استقرارا ، وكانت هذه الفترة قد شهدت هجرة ونزيف الأدمغة والكفاءات العلمية وبصورة كبيرة جدا خاصة بعد تعرض الباحثين إلى الاغتيالات ، هذا ويساهم الاستقرار السياسي في تكوين وإعداد قاعدة بحثية مهيكلة ومرتبطة بأهداف الدولة.

5- التعاون العلمي:

إن المؤسسات البحثية في الوطن العربي تعاني من ضعف التعاون العلمي مع مختلف القطاعات والدول المتقدمة وهذا ما يضعف من نتائج البحث العلمي ، كما يؤدي ذلك إلى ابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات المتعلقة بالمجتمع لذلك قصد تفعيل دور البيئة العلمية وجب إقامة اتفاقيات للتعاون على المستوى الوطني والدولي[113]

إن للتعاون بين الباحثين والمؤسسات البحثية دور إيجابي بشرط أن يتم شكله الأمثل والايجابيات تتمثل بإمكانية تبادل الباحثين وتشارك الخبرات واستثمار الجهود في حل المشكلات الممتدة على نطاق واسع ، وزيادة المعارف المشتركة ورفع فرص توفير التكنولوجيا أضف إلى ذلك إمكانية تبادل أنظمة المعلومات وتطوير البرامج العلمية وتوصيل نتائج الأبحاث إلى المستفيدين مما يفتح المجال أيضا لتوفير الموارد المالية للبحث العلمي.

ومن أمثلة عن التعاون العلمي نجد:

- تنفيذ مشروعات علمية وتكنولوجية مع مختلف الدول المتطورة مع تقديم المعونة الفنية وتمويل البحوث الثنائية عن طريق المؤسسات العالمية والإقليمية أو الوطنية.
- إتاحة فرص التعليم والتدريب في الجامعات والمؤسسات العلمية في الدول المتقدمة.
- دعم أنشطة البحث العلمي عن طريق المؤسسات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتم استثمار البحوث العلمية[14] ص87.

من خلال عرضنا لمختلف مقومات البيئة العلمية اللازمة لممارسة الباحث البحث العلمي نلاحظ أن هذه المقومات تعد دافعا قويا في تسهيل وتهيأت الأجواء العلمية للباحث لقيامه بالبحث العلمي كما أنها تعد حافزا في تفاني الباحث في الإبداع والابتكار بما يحقق التطور والرقي لبلدانهم.

4.4. العوائق التي تواجه الباحث داخل البيئة العلمية لفرق البحث

يعرض عبد المجيد بن مبارك أهم المشاكل التي تعيق عمل الباحثين في فرق ومخابر البحث كما يلي:

- التأخير الكبير المسجل في عملية الموافقة على مشاريع البحث إضافة إلى التأخير في عملية تحول الميزانية المالية المعتمدة للمشاريع.
- غياب التكفل بالباحثين للمشاركة في الندوات الوطنية والدولية في داخل وخارج الوطن.
- ضعف الرصيد المالي للمخصص للتجهيزات الضرورية للبحث.
- جهل أغلبية رؤساء المشاريع بتقنيات وإجراءات التسيير المالي والمحاسبة.
- عدم وجود تصنيف للمشاريع على أساس الأولويات المطلوبة.
- غياب الطلب من قطاعات التنمية والحاجة الضرورية لنتائج المشاريع المنفذة وبهذا عدم وجود إطار تطبيقي له [76] ص359,

كما يعاني الباحث في ميدان عمله من نقص الفنيين والمتخصصين في التقنيات الحديثة وهذا للإشراف على حسن سير العمل

- غياب المؤلفات والمراجع الضرورية لعمل الباحث وخاصة الجديدة منها لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل ، وهذا ما يعيق عمل الباحث ويفصله عن مجريات الثورة العلمية والتقنية.
- انعدام أجواء البحث العلمي والمتعلقة بالتجمعات واللقاءات الفكرية والعلمية التي من خلالها يتم تبادل الأفكار والآراء وتبادل النصائح في مجال البحث العلمي ، ولمثل هذه الأجواء دور مهم في خلق أجواء البحث والإبداع.
- ظروف عمل الباحث وفي هذا الصدد يشير الدكتور "محمد عبد الحليم مرسي" إن الذي يعيش في الخارج المتقدم لبعض الوقت يدرك ويرى الظروف الطيبة الميسرة والمريحة التي يعمل فيها العلماء والباحثون قد يجد بعض العذر لعلمائنا عندما تقل إنتاجيتهم ، ولأسباب كثيرة ومتنوعة فابتدءا بالراتب المغري الذي يسد حاجات الباحث وأسرته إلى السكن الممتاز المؤمن بجانب عمله إلى توفير كل مستلزمات عمله ، إلى هيئة من المساعدين الذين يفهمون عمله ويجهزون مختبره ، إلى المساعدة على نشر أبحاثه إلى تأمين الدعوة لحضور المؤتمرات العلمية [76] ص200
- عدم وجود تسهيلات مختلفة لنشر نتائج البحوث وهو ما يؤثر نفسيا على الباحث.
- كثرة ساعات التدريس الأمر الذي يقلص من وقت البحث العلمي الباحث.

كل هذه الظروف وغيرها تجعل الباحث يتفرغ للبحث العلمي والدراسة والإطلاع وبالتالي الإبداع وهذا ما قد يفسر لنا هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة .

5.4. الظروف الاجتماعية والمهنية للباحث الجامعي:

يعاني الباحث العلمي العربي والباحث الجزائري بصفة عامة من عدة مشاكل وصعوبات تعترض مهامه العلمي ، ومن أهم هذه المشاكل نجد المشاكل الاجتماعية: والتي نوجز أهما في ما يلي

تأثير التغيرات الاقتصادية الحاصلة في المجتمع والتي ينجم عنها انخفاض في مستوى المعيشة العام وهذا ما يؤثر على انخفاض مستوى دخله ، وقد عبر الباحث الجزائري على استنكاره للوضع الاجتماعي الذي يعيشه من خلال قيامه بعدة إضرابات كان آخرها إضراب قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ممثلا في المجلس الوطني للأساتذة التعليم العالي في ماي 2006 ، والذي دعى إلى ضرورة تحسين القدرة الشرائية كما طالبوا بالحد الأدنى المعقول الواجب توفيره للبحث وهذا حرصا على البيئة العلمية وحفاظا على الإطارات الجزائرية والتي صارت منذ أزيد من أكثر من عقد من الزمن لا تجد التفهم فاتجهت إلى الهجرة [114]

وقد قدرت الإحصائيات الأخيرة الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث أن أزيد ما يزيد عن 30 ألف إطار موزعين خصوصا في فرنسا ، إنجلترا ، كندا في التخصصات الطب الهندسة ، الكيمياء ، والتسيير الحديث ، وهذا نتيجة للظروف الاجتماعية وقلة الاعتراف[115]

وكانت أهم المطالب التي عرضها المجلس الوطني للأساتذة تتمثل فيما يلي:

- تحسين الظروف المعيشية والعملية لأساتذة ، حيث تفتقر الجامعات إلى ظروف العمل المناسب للنشاط العلمي ، فلا فضاءات ولا قاعات ولا مكاتب ولا مكتبات خاصة.
- تحسين أجور الباحثين بحيث يعتبر راتب الباحث الجزائري أدنى عربيا ومغاربيا.

إن هذه المطالب تعبر عن الوضعية الاجتماعية التي يعيشها الباحث الجزائري والتي تؤثر بشكل أو بآخر في نتائج عمله الأكاديمي والبحثي، عن هذه الظروف الاجتماعية تصرف الباحثين إلى أعمال أخرى يمارسونها خارج عن نطاق عمله البحثي، كما أن ضبط حرية الباحث العلمي يؤدي ببحوثه دون المستوى المطلوب[73] 14ص,

- تخلف الثقافة الاجتماعية: ونعني بها أن الباحث يعيش أسوأ الحالات الاجتماعية فالمحيط الذي يفترض أنه يساعد الباحث لا يقدم له أية مساعدة ولا حتى استحسان ، بل العكس من ذلك فإنه ه يتلقى الاستهجان في حالات كثيرة ، وإن الباحث تنطبع سلوكا ته على شخصية المجتمع ، فكذلك المجتمع يصنع ذاتية الفرد الباحث ، هذا ويعود السبب في تراجع هذا الدور إلى أن المجتمع عندنا

إنما يصنف الناس حسب المكانة الاجتماعية التي يحتلونها ، وهذه الأخيرة تحددها الشروط الاقتصادية لهم ، لذلك نجد المجتمع يعقد من مهمة الباحث ولا يعيره أي اهتمام [116]

أما فيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بمحيطه المهني فنجد أن الباحث يعاني من:

- انعدام ثقافة العمل الجماعي في فرق البحث في الجامعة وفي غيرها من مؤسسات البحث الأخرى.
- عجز في تجهيزات المختبرات ونقص في المكاتب المخصصة للعمل البحثي.
- مشكل النشر وتقييم وتثمين بحوثه العلمية.
- غياب قاعدة معلوماتية تشمل نتائج الأبحاث السابقة ليستفيد منها الباحث وليتفادى التكرار.
- ضياع جهوده البحثية وبقائها أدراج المكتبات فهي لا توظف في القطاعات التي هي في حاجة إليها ، فالجهات المعنية تفضل اللجوء إلى جهات أجنبية [73] ص79,
- كما يعاني الباحث من أيضا من تقييد حريته العلمية إضافة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية التنظيمية، والفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي ، إضافة إلى تأخر عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول العربية ، كذلك نجد إهمال تدريب الباحثين المستمر ، بل وصل الأمر أحيانا إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسات السلطة ، ومن ثم تتم هجرة ونزيف هذه الكوادر إلى دول غربية ، لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها والمعززة لمواهبها والدا عمة لأفكارها الإبتكارية [06] ص72
- كذلك يعاني الباحث من عدم وجود نظام تعليمي يتكفل بإمداد البحث العلمي بالباحثين والمساعدين الضروريين إضافة إلى عدم الانفتاح الفكري الذي يساعد على اتصال الباحثين بغيرهم في دول العالم وهذا مالا يتيح مجالا لاستثمار البحث وإظهار أهميته[06] ص80

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل الخاص بالبحث العلمي والباحث الجامعي تعرفنا على واقع البحث الجامعي في الوطن العربي ووقفنا أمام الأرقام التي تظهر ذلك الضعف الكبير في الإنتاج العلمي، كما كان لنا إطلالة على سياسة البحث العلمي في الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى يومنا هذا وقد لاحظنا ذلك التذبذب الكبير وعدم الاستقرار في سياسة البحث العلمي التي تعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة والمنفذة للسياسة الوطنية، ووقفنا أيضا على حالة منظومة البحث العلمي حاليا واهم الإصلاحات التي يشهدها حاليا قطاع البحث العلمي في الجزائر.

كما استنتجنا في هذا الفصل دور كل من فرق ومخابر البحث العلمي في تنمية البحث الجامعي، خاصة وأنها منحت للباحث فرص تنمية مهاراته واستثمار بحوثه ، كما استنتجنا أهم العوائق والتحديات التي تواجهها هذه الفرق أثناء عملها، وعرضنا بعدها أهم السبل الواجب إتباعها لتطوير البحث الجامعي، كما كانت لنا إطلالة على وضعية الباحث الجامعي وأهم الظروف الاجتماعية والمهنية والعلمية التي تعترض طريقه في سبيل تطوير وتنمية البحث الجامعي.

وفي الأخير نستنتج أن البحث الجامعي في الجزائر يعاني من عدة مشاكل وظروف مهنية واجتماعية واقتصادية وعلمية تعرقل قيام الباحث الجامعي بمهامه البحثية رغم الإصلاحات التي يقوم بها القائمون بالقطاع

الفصل 4:
دور القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تمويل البحث الجامعي

تمهيد

يعد تمويل البحث العلمي الجامعي من المجالات التي ينبغي الاهتمام بها لما للبحث من أهمية في تقدم الشعوب وتحقيق التنمية في شتى قطاعات المجتمع، وإثراء المعرفة الإنسانية وتطويرها وتجديدها في حياة البشرية وبالتالي تنمية المجتمع تتوقف إلى حد كبير على القدرة العلمية والتكنولوجية لأفراد ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تمويل البحث العلمي الجامعي أمر في غاية الأهمية ، كما يعتبر مشكلة كبرى تقلق معظم الحكومات العربية خاصة مع ازدياد الطلب الاجتماعي والاقتصادي على البحث العلمي.

وتمويل البحث العلمي يتأثر بجملة من العوامل أبرزها تتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر في حجم الميزانيات الموجهة للبحث العلمي بصفة عامة والبحث الجامعي بصفة خاصة، إضافة لذلك اعتماد معظم الجامعات العربية ومنها الجزائر على التمويل الحكومي فقط ، مما يجعلها عرضة لأزمات متعددة تنعكس سلبا على مردو دية وإنتاجية البحث العلمي.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول أهم المصادر التمويلية للبحث العلمي، إضافة إلى أهداف ودور التمويل في تنمية البحث العلمي الجامعي، كما سيكون لنا وقفة على أهم الأسباب الكامنة وراء ضعف تمويل البحث العلمي في الوطن العربي.

أما المحور الثاني فيتناول وضعية تمويل البحث العلمي في الدول المتطورة وفي الوطن العربي لنصل في نهاية المحور إلى وضعية تمويل البحث العلمي في الجزائر.

أما المحور الثالث فيتناول الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعلاقته بتمويل البحث العلمي، وفي الأخير تطرقنا إلى دور التعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في تمويل البحث العلمي الجامعي.

1.4. أهداف تمويل البحث العلمي الجامعي

1.1.4.مصادر تمويل البحث الجامعي

إن تمويل البحوث الجامعية يختلف من دول على أخرى وهذا راجع لعدة مؤشرات اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية تتحكم في شكل مباشر في تحديد قيمة ونوعية التمويل وسنعرض أهم وأبرز المصادر التمويلية التي تلجأ إليها الدول في تمويل بحثوها الجامعية.

2.1.4. التمويل الحكومي:

تعد الحكومات في معظم دول العالم المصدر الرئيسي لتمويل الجامعات سواء بصورة مباشرة عبر الميزانيات المالية المخصصة سنويا للجامعات أو بصورة غير مباشرة من خلال تشجيع المؤسسات الاقتصادية على دعم البحث العلمي بالجامعات. كما أن الدعم الحكومي يرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالدخل القومي وميزانية الحكومة وتعد الأموال الناتجة عن الضرائب العامة المورد الأساسي لميزانية الحكومات[117] ص385,

3.1.4. الجامعات كمصدر للتمويل:

إن كثيرا من الجامعات في دول العالم أخذت تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية وهذا لتفعيل أكثر لأدوارها المختلفة وهذا النوع من التمويل يسمى التمويل الذاتي الذي من خلاله تقوم الجامعات على استثمار أنشطتها المختلفة ويكون للجامعات الحق في التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة هذه الجامعات وبدون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية[14] ص133,

أما الدول العربية فنلاحظ أن جامعاتها تقتصر في دورها على إعداد الخريجين وإجراء البحوث الأكاديمية دون استثمارها في الواقع الفعلي وحتى الجزائر-لاحظنا ذلك في الفصل السابق- فأصبحت البحوث تستعمل لملأ رفوف المكتبات ، في الوقت الذي اتجهت فيه الدول المتقدمة إلى تفعيل أدوار جامعاتها من خلال حل مشكلات الإنتاج ، والمساهمة في تطوير الثورة العلمية والتقنية، كما كان لبحوثه مجال واسع للتطبيق الفعلي داخل المجتمع و طور مجتمعاتها [41] ص6,

1.3.1.4. كيف تمول الجامعات بحوثها العلمية

من خلال إطلاعنا على مختلف الدراسات والمواضيع التي تطرقت إلى تمويل البحث العلمي استنتجنا وجود مصدرين هامين يساهمان في تحقيق موارد مالية جيدة تعود بالنفع على الجامعات ويتمثل ذلك في :

1. الجامعات كمؤسسة إنتاج المعارف:

إن إنتاج المعارف داخل الجامعات يشكل موردا اقتصاديا يفوق في أهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية وهو ما أكدته لنا اليابان التي لا تملك الموارد الاقتصادية إلا أن إنتاجها للمعارف منحها قوة التقدم ، ولقد كشف تقرير للبنك الدولي بعنوان " المعرفة طريق التنمية" عن أوضاع المعرفة والفارق بين الشمال والجنوب في نهاية القرن العشرين وبين هذا التقرير أن 5.2 مليون عالما يتوزعون بشكل غير متوازن وغير عادل بين بلدان الشمال والجنوب على النحو الآتي: أروبا 1.5 % إفريقيا 0.7 %أسيا 32,4 % أمريكا اللاتينية 3.1% الدول العربية 1.5 % . [118] .

فضلا عن مؤشرات التي يقاس بها البحوث العلمية هي الدوريات عالمية محكمة ولقد أكد التقرير عن التفاوت الكبير في ممارسة نشاط البحث والتطوير وتثمين نتائجه بين الدول العربية والنامية.

إن هذا التفاوت راجع لدور الجامعات التي أصبحت لا تهتم بإنتاج المعرف من خلال بحثها الجامعي.

كما تؤكد دراسة أجريت بعنوان "الجامعة المنتجة" الفلسفة والوسائل أنه يمكن تحويل كثيرا من الوحدات الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية وخاصة ما تعلق بالمجالات الصناعية والزراعية والتقنية على أن تضل هذه الوحدات تؤدي دورها التعليمي والبحث [41] ص10,

وهذا ما يمكن الجامعة من تغطية جزء من نفقاتها عن طريق إنتاج المعارف وتحقيق روابط بين التعليم والبحث والإنتاج لخدمة المجتمع في إطار الربط بين الجامعة وقطاعات الإنتاج.

2. تسويق البحوث العلمية الجامعية:

لقد أكدت دراسة عبد الحميد بهجت والتي أجريت حول " تسويق البحوث التكنولوجية المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات" لتؤكد أن التسويق في مجال البحث العلمي مسئول انسياب المنتجات البحثية والمعارف العلمية والتكنولوجية من منتيجيها في الجامعات إلى المستفيدين منها فتحقق بذلك الفائدة بعد استغلالها [119] ص385,

وتخلص الدراسة إلى أن التسويق في مجال البحث العلمي يقدم التمويل الكافي للجامعات ويعطي لها قيمة أكبر في تفعيل أدوارها أحسن من مجرد إلقاء محاضرات أكاديمية أو القيام ببحوث حبيسة المكتبات بل تحقق الشعور بإنجاز ويربط باحثها بالواقع ومشكلاته، بل يساعد تسويق البحوث العلمي في الجامعات إلى تحقيق معرفة أفضل بقطاعات المستفيدين من حي طبيعتهم واحتياجاتهم، كما يساهم ذلك في تحفيز الباحثين واستمرار يتهم في تطوير وتنمية البحث الجامعي[119] ص386,

كما نجد دراسة داخل حسن جريو حين يقترح أن يكون هناك تعاون مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع بهدف إجراء بحوث مشتركة والتي تقوم بخدمة القطاعات الإنتاجية بطريقة مباشرة على أن تقتصر البحوث على الباحثين فقط وتشمل طلبة الدراسات العليا لإنجاز أطروحتهم في موضوعات تختارها المؤسسة حسب احتياجاتها ووفق عقود تبرم لهذا الغرض على أن يتم الإشراف بصورة مشتركة بين الجامعة والمؤسسة ، وهو ما يسهم في تعزيز دور الجامعة في قطاعات الإنتاج والتي تعود بالربح والفائدة على كليهما. [14] ص136,

من خلال نتائج هذه الدراسات نستنتج أن النشاط التسويقي لم يعد مقتصرا على السلع والمنتجات المادية فقط بل أصبح نشاطا اجتماعيا امتد ليشمل الخدمات والأفكار والقيم والرموز الإنسانية، لذلك نجد أن التسويق لم يعد وظيفة خاصة بالمؤسسات الصناعية والتجارية بل تعدت إلى المؤسسات التعليمية من خلال تقديم خدمات جديدة بتفعيل البحث العلمي.

وما نلاحظه في جامعاتنا يعكس تماما هذا النوع من الصفقات التجارية المربحة وهذا راجع لعدة أسباب منها ضعف فعالية بحوثها الجامعية لمنجزة والتي لا تتماشى واحتياجات مختلف القطاعات، إضافة

إلى انعدام اتفاقيات تعاون مع هذه القطاعات، والتي نجدها تعتمد على الخبرة الأجنبية وهذا ما سنقوم بتحليله في الدراسة الميدانية.

4.1.4. التمويل الخارجي:

بسبب عدم كفاية الموارد المالية تلجأ كير من الدول إلى الموارد الخارجية لتمويل جزء من استثماراتها في مجال التعليم والبحث العلمي ، ويمكن للدول ذات الإمكانيات الاقتصادية والمالية الجيدة أن تلجأ إلى البنوك التجارية ، أو اقتراض من الأسواق المالية في ظل سوق رؤوس المال السائدة[120] ص136,

أما الدول النامية فتعتمد في تمويلها الجامعي على القروض والمعونات الخارجية حيث تقوم بعض المؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي والسوق الأروبية واليونسكو وغيرها من المؤسسات بتقديم قروض بفوائد أو دون فوائد ، على أن تسدد هذه القروض على فترات طويلة ، وهي عملية تحتاج إلى دراسة متأنية لهذه القروض من ناحية أخرى [121] ص15,

كما يأخذ التمويل الخارجي للجامعات أشكالا متعددة سواء في صورة قروض أو في صورة هبات أو منح أو تبادل في الطلبة، وجميع هذه المساعدات يمكن أن تدعم الجامعات إذا تم استثمارها بشكل كامل وعقلاني.

5.1.4 . تمويل القطاع الخاص

إن ما توصلت إليه الدول الصناعية من تقدم علمي ونمو اقتصادي مرده إلى توفير استراتيجيات تعاون بين القطاعات الخاصة سواء صناعية اقتصادية زراعية وهذا من اجل تبادل المنفعة أن الدول العربية تواجه مؤسساتها الجامعية نوع من اللاثقة بينها وبين القطاعات الخاصة حيث يرجع ذلك إلى اعتمادها على الأبحاث والخبرات الأجنبية من الجانب العلمي حيث يجعلها تدفع الكثير من الأموال من أجل تطوير منتجاتها ومواردها ، وهذا ما يسبب نوع من الركود ونقص في العالية للبحوث الجامعية بحي لا يتم استثمارها ولا حتى تطبيقها مما يجعل التعاون بين هذين القطاعات نوعا ما صعبا وبطيئا [122] .

إن القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي الجامعي سيكون أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل والأمثلة كثيرة في العالم فكم من شركات كبرى تبنت ودعمت بحث ما في إحدى الجامعات وعند الوصول إلى النتائج كانت هي أول المستفيدين منه ومن ثم يعود عليها العائد المادي الكبير لامتلاكها حق الاكتشاف البحثي .

كما نجد أن معظم جامعات العالم لها مراكز بحث تدعمها شركات كبرى والقطاع الخاص عامة وقد توصلت هذه المراكز نتيجة لهذا الدعم إلى حلول لمشاكل أو طورت اختراع ، كما أن هذه الشركات قد تبيع نتائج بحوثها وهذا ما يدل على تقدير هذه القطاعات للبحث العلمي.

لذلك يجب أن يدرك أصحاب القطاع الخاص أن نتائج تمويل البحث العلمي الجامعي يساهم في بناء كفاءات وتطوير تقنيات ستبقى حبيسة المكتبات مالم يتم استثمارها سواء بالطلب عليها ، أو بتمويلها ماليا أو بتكوين كفاءات.

والجزائر عززت هذا النوع من التعاون بحيث عبر المدير العام للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية عن وجود مختلف البرامج والاتفاقيات التي سيتم إبرامها مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، منها إنشاء مشاتل في الجامعات والتي تم في إطارها تنفذ مشروع تنصيب 14 مشتلة على مستوى مختلف الأقطاب الصناعية [38] .

إن الجزائر اليوم أمام النقض الكبير لتمويل واستثمار مشاريعها البحثية لذلك تسعى إلى تعزيز دور القطاع الاقتصادي والاجتماعي لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سنلاحظه في الفصل اللاحق.

2.1.4 أهمية التمويل في تنمية البحث الجامعي

إن من أهم مقومات البحث العلمي هو وجود ميزانيات كافية يمكن الصرف منها على المتطلبات البحثية من أجهزة ومستلزمات النشر وحضور الملتقيات والندوات والمؤتمرات وتبادل الزيارات ، كما أن هناك علاقة طردية وثيقة تربط بين مقدار الميزانيات المخصصة للبحث العلمي من جهة ومعدلات النمو ومستوياته من جهة أخرى.

عن ما ينفق على البحث العلمي يعتبر استثمار استراتيجيا لما يحققه من مردود وإنتاج علمي للمعارف والتكنولوجيات المتقدمة فضلا على انه يعكس مدى اهتمام وتقدير أي مجتمع لتدعيم البحث .

وهناك عدة أسباب تساهم في ارتفاع نسبة التمويل على البحث العلمي وهي:

- وعي وإدراك أصحاب القطاع العام والخاص بان الاستثمار في مجال التكنولوجيا لا يأتي بدون تلبية كل المستلزمات والتجهيزات المهيأ والمساهمة في تشجيع البحث.
- إدراك الدول المتقدمة لأهمية البحث العلمي لذلك وضعت التشريعات والضوابط التي تجعل دعم القطاعات المختلفة لعملية البحث واجبا إلزاميا.
- لقد بت من تجربة الدول المتقدمة بأن سياسة البحث العلمي لا يمكن أن تأتي نتيجة المبادرات الشخصية للباحثين بل نتيجة وضع خطة عمل وبرامج وأهداف محددة من قبل جهة معينة بالبحث العلمي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف استراتيجية على مستوى الدولة مما تنعكس نتائجه على نسبة النمو المستهدفة.

إن تمويل البحث العلمي يأتي في المقام الأول من قبل الشركات الصناعية والاقتصادية وتهتم بدرجة كبيرة بتمويله من خلال الإشراف على توفير كل المستلزمات البحث وبتكوين باحثين مختصين كما تتيح للباحثين أيضا المشاركة في مختلف الندوات والملتقيات لتنمية مهاراتهم البحثية والعلمية واستثمارها في تطوير هذه الشركات.

3.1.4. عوامل ضعف حجم تمويل البحث العلمي الجامعي

إن من مقومات نجاح وتنمية البحث العلمي الجامعي هو توفير التمويل للجامعات وهذا حتى تتمكن من أداء وظائفها بفاعلية وتميز مع مؤسسات المجتمع وتفاعلها مع احتياجاته ومتطلباته ، لكن البلدان العربية تواجه تحديات من أهمها انخفاض مستويات التمويل وسنعرض أهم هذه العوامل المؤدية إلى ضآلة نسبة التمويل على البحث الجامعي:

1.3.1.4. ضعف مساهمة القطاع الخاص في دعم البحث الجامعي:

إذا نظرنا إلى نسبة عدد الشركات التي تتعاقد مع الجامعات في الاتحاد الأروبي مثلا نجدها تتراوح ما بين 45% من عدد الشركات ، في حين أن الإنفاق العربي على البحث العلمي أساسا يأتي من القطاع العام.

إن ما يزيد من أهمية البحث العلمي هو عملية تطبيق نتائجه في الواقع ميدانيا لذلك لا بد من تأمين الربط الوثيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية ، هذا التعاون يؤدي إلى تطوير الإنتاج والخدمات فضلا عن رفع القدرات التقنية للعاملين ، أما من ناحية الجامعات فهذا التعاون يسمح بدعم البنى البحثية وزيادة الموارد التمويلية لهذه المؤسسات فيمكنها ذلك من زيادة قدراتها وتأهيل كوادرها لمواكبة التطورات المحلية والدولية[76] ص220,

إن ما توصلت إليه الدول المتطورة راجع إلى توفر استراتيجيات التعاون بين متطلبات القطاع الخاص وبرامج البحث العلمي لذلك نجد الدول العربية تفتقد إلى مثل هذا التعاون إلا بنسب قليلة جدا ، فالواقع العربي لا يمكن أن يبين بعض المبادرات الناجحة في الشراكة مع القطاع الخاص إذ هناك أمثلة لشراكات علمية ناجحة على مستوى الخليج العربي بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية ، فنجد مثلا شركة البترول الكويتية وجامعة زايد ، شركة أورامكو السعودية وجامعة الملك فهد ، لكن مثل هذا التعاون يبقى ضئيل جدا إذا ما قورن بالواقع في الدول المتقدمة ، لذلك يبقى التعاون البحثي اليوم من المتطلبات الرئيسية للدخول في التكتلات الاقتصادية وذلك لمواجهة مختلف التحديات الخارجية.

2.3.1.4. عدم تفعيل دور الجامعة المنتجة:

إن البحوث العلمية في المجتمع العربي ثروة ضائعة حيث تقتصر أهدافها إلى مجرد الحصول على درجة علمية أو الترقية فضلا على أنها غير موجهة ، فالبحوث العلمية يتم اختيارها وفق رؤية الباحث نفسه وحسب خبرته الذاتية ووفق ما يتوفر له من امكانات ، كما أنه لا يوجد آليات واضحة لتقييم نتائج هذه الأبحاث ومعرفة مدى تلبيتها لاحتياجات السوق أو ملاءمتها للتطور التقني والعلمي وهو ما يضعف الروابط بين البحوث العلمية وقطاعات الإنتاج في المجتمع [14] ص182.

وعليه فإن الجامعات العربية مطالبة بوضع خطط استراتيجية توجه من خلالها البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاعات الإنتاج وهذا من خلال إجراء البحوث المشتركة والتي تخدم مباشرة هذه القطاعات الإنتاجية وفق عقود تبرم بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى توفير موارد مالية إضافية تسهم في تمويل مجالات البحث العلمي ودعم ميزانيات الجامعات[05] ص204,

ولتبني أسلوب الجامعة المنتجة يجب إتباع الآليات الآتية:

1- التحول في البحث العلمي في البحث للاستهلاك إلى البحث من أجل الاستثمار.
2- وضع سياسة مناسبة لكل جامعة وفقا لطبيعتها وتخصصاتها وإمكانياتها البشرية والمادية في مجال تنمية مواردها لمفهوم الجامعة المنتجة.
3- منح مراكز ومخابر البحث صلاحيات واسعة في الاتصال بمواقع الإنتاج والتعاقدات البحثية لتسويق أفكارها وخدماتها وأبحاثها.
4- توجيه الرسائل العلمية والأبحاث الجامعية إلى بحوث تطبيقية متخصصة مقابل دعمها وتمويلها من قبل المؤسسات الإنتاجية [65] ص151,

إن تحول جامعاتنا إلى جامعات منتجة للبحث العلمي يسمح لها بفتح موارد مالية تساعدها على تنمية البحث الجامعي وخروجه من حيزه الضيق واستثماره في مجال أوسع ، لذلك نجد مفهوم الجامعة المنتجة قد أصبح وضيفة إجبارية للجامعات اليوم ووفقا لهذا المفهوم تقييم رابطة أو شراكة بين الجامعة من جهة وقطاعات الإنتاج من جهة أخرى.

3.3.1.4.عدم وجود استراتيجية لتسويق البحث العلمي الجامعي:

إن تسويق البحوث العلمية وجعلها سلعة ضرورية في المجتمع العربي تتنافس عليها قطاعات الإنتاج المختلفة مهمة أساسية للجامعات العربية في الوقت الراهن، لأنها في أمس الحاجة إلى أموال إضافية ويمكن أن يكون البحث العلمي مصدرا واسعا ومستمرا لدعم ميزانية الجامعة فضلا عما يحققه هذا التوجه من إعطاء قيمة أكبر للجامعات والربط بين الجامعة وقطاعات الإنتاج المختلفة [123] ص333,

إن ضعف امتلاك المؤسسات الجامعية إلى الأجهزة المتخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها والتعريف بها راجع إلى طبيعة هذه البحوث ومدى ملاءمتها مع متطلبات قطاعات الإنتاج ويرتبط أيضا باتفاقيات التعاون المبرمة وهذا ما يدل على ضعف التنسيق بين قطاعات الإنتاج والجامعة.

إن ضعف تمويل البحث العلمي الجامعي في الوطن العربي راجع إلى عدم ربط البحث العلمي بمؤسسات إنتاج وتسويق مختلف البحوث إليها وهذا ما يؤدي إلى ضياع مورد مهم لنفقات البحث العلمي في الجامعات.

4.3.1.4 ضعف تمويل المؤسسات الاجتماعية للبحث الجامعي:

ينظر المجتمع العربي حاليا نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات ، وهذا يعود إلى التنشئة الاجتماعية التي اكتسبها ، هذه النظرة السلبية نحو البحث العلمي الجامعي العربي تجعل المجتمع غير مدرك لخطورة تدهور البحث العلمي العربي[75] ص200,

إن المجتمعات في الدول المتقدمة تدعم المؤسسات البحثية ماديا ومعنويا ولا يمكن أن تبخل عليها مما يمكنها من تنفيذ أنشطتها العلمية ، حتى أنه في كثير من الأحيان تنظم المسيرات والتجمعات مطالبة الحكومات بإنفاق أكثر إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالات التنمية[75] ص202, .

كما نجد أيضا المجتمعات في الدول المتقدمة تقدم الهبات والتبرعات من أجل تطوير البحث العلمي ، وهذا عكس الدول العربية التي لا نجد مثل هذا التمويل في البحث العلمي مما يبين لنا نقص الثقافة العلمية ونظرة المجتمع إلى أهمية البحث العلمي في حد ذاته.

2.4. واقع تمويل البحث العلمي في العالم

عن قضية التمويل والإنفاق على البحث العلمي الجامعي يشكل إحدى أهم القضايا المعاصرة وهذا راجع لأهميته في تنفيذ البرامج البحثية وبلورة الأهداف المرجوة منها ، وحجم وطريقة تمويل البحث الجامعي يختلف من دولة لأخرى طبقا للرؤى والتصورات المرتبطة بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حي يتأثر التمويل بالسياسة الحكومية ومدى دعمها للبحث العلمي ، هذا فضلا عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسنعرض واقع تمويل البحث العلمي في كل من الدول المتقدمة ودول الوطن العربي لنصل إلى وضعية تمويل البحث العلمي في الجزائر.

1.2.4. الدول المتقدمة:

تخصص الدول المتقدمة مبالغ مالية هامة ومتزايدة من أجل البحث العلمي لأنها تعتبر ذلك استثمارا هادفا يمكن من تحقيق أرباح طائلة

والجدول رقم (05) يبين حجم تمويل بعض الدول المتقدمة للبحث العلمي بالنسبة لإجمالي الدخل القومي[124] .

سبة المئوية
%2
%2
%
%
%4
%3
%4.2
% 2,3

من خلال هذا الجدول الذي يوضح لنا نسبة التمويل على البحث العلمي بالنسبة إجمالي الدخل القومي لكل دولة فنلاحظ أن الدول المتقدمة تولي اهتماما بالغا للتمويل إذ نلاحظ أن إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في حم الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة لناتجها القومي وتعد أيضا من الدول التي تهتم بالبحث العلمي [125] ص441,

وإذا قورنا وضع إسرائيل بالدول المتقدمة الأخرى نجد أنها تنافس وتسبق كثير من الدول الغنية في هذا الميدان السويد بلغت نسبة إجمالي إنفاقها على البحث العلمي 4.27 %وسويسرا واليابان 3% و فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية 2.7% وهذا يؤكد اعتماد هذه الدول بشكل كبير على المراكز البحثية القائمة داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، كما تحتل إسرائيل المركز الثالث في العالم في صناعة التكنولوجيا المتقدمة بعد كل من كاليفورنيا وبوسطن والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات ، أما بالنسبة لعدد سكانها قياسا إلى مساحتها فهي الأولى في العالم على صعيد إنتاج البحوث العلمية [126]

أما إذا نظرنا إلى واقع تمويل هذه الدول من القطاعات الإستراتيجية المختلفة فنجدها تعرف نسبة إنفاق كبيرة ، إذ الحكومات في الدول المتقدمة تتدخل في تمويل البحث العلمي عندما تجد منافسة قوية حتى تزيد من الإمكانيات التنافسية ، وأوضحت الخبرات في مراكز البحث والتطوير العالمية أن دعم الحكومة يكون ضروريا في المراحل الأولى من القيام بالبحث والتطوير وذلك بهدف أن يكون حافزا للقطاع الخاص لكي يشارك في دعم البحث والتطوير ، كما عملت الشركات الصناعية في دعم البحث العلمي والتطوير

خلال خمس وعشرين سنة ماضية ففي الولايات المتحدة الأمريكية قفز إنفاق شركات الأدوية على البحث إلى 32 بليون دولار عام 2002 .

لقد أدى استثمار الشركات الخاصة في الدول المتقدمة إلى زيادة فرص الإبداع نتيجة تقدم الاكتشافات المعرفية والتقنية بل أكثر من ذلك وصلت إلى تحقيق نتائج اقتصادية ضخمة نتيجة لمساهمة هذه الشركات في نسب التمويل على البحث العلمي[122] .

ومن أمثلة تمويل المؤسسات الاقتصادية للبحث العلمي نجد برنامج "كوميت" الذي يجمع بين دول الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الاقتصادية ، هذا البرنامج يهدف إلى تعزيز بنى مشتركة تضم الجامعات مع القطاعات الاقتصادية في شكل اتحاديات إقليمية تلبي حاجيات الإعداد والتدريب في مجالات التكنولوجيا الإعلام والاتصالات والمجال الزراعي ، الغذاء والبيئة ، إضافة إلى تمويل جامعات دول الاتحاد الأروبي [127] ص238,

أما في سويسرا فيشكل تمويل البحث العلمي أحد دعائم الاقتصاد المحلي بشكل كبير ، إذ تعتمد الشركات السويسرية على الابتكار وتطوير الأفكار وتطويعها للاستخدام العملي سواء في الصناعة أو حتى في قطاع الخدمات ، لذا فليس من المستغرب أن يكون 9.66 مليار فرنك من ميزانية البحث العلمي تأتي مباشرة من خزينة الشركات على اختلاف أنواعها ، أي ما يعادل 70% من الميزانية الإجمالية ، كما يفيد التمويل بتأهيل الكوادر الفنية والتقنية التي يرى فيها راس مال متجدد العطاء فكلما ساهم في تأهيله كلما حافظ هذا الفريق العلمي على كفاءته ، في حين يرى المكتب الفيدرالي للإحصاء أنه من الصعب منافسة البحث العلمي السويسري لاسيما في مجال الأدوية ، والكيماويات والتقنيات الدقيقة [69] .

والجدول (06) الآتي يبين لنا مصادر تمويل البحث العلمي للدول المتطورة لسنة2002 [128]

البلد	تمويل المؤسسات الصناعية والاقتصادية	الجهات الخارجية	الهيات
اليابان	%67	-	%11
و.م.أ	%63	-	%4
إسرائيل	%8	%41	%8
تركيا	29%	%3	%3

نلاحظ من خلال هذا الجدول والذي يوضح لنا بعض مصادر تمويل البحث العلمي لهذه الدول فنجد أن تمويل المؤسسات الصناعية والاقتصادية يحتل نسبة معتبرة جدا في كل من اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وتركيا وهذا ما يبين لنا علاقة البحث العلمي مع هذه المؤسسات ، أما إسرائيل فنلاحظ بأنها

تتلقى نسب كبيرة من الجهات الخارجية على شكل قروض خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الهبات فلها أيضا دور في العملية التمويلية للبحث العلمي وهذا ما يؤكد وعي المجتمعات بأهمية البحث العلمي ودوره في التنمية المستقبلية .

2.2.4. الوطن العربي:

استطاعت الدول المتقدمة-كما سبق ذكر ذلك- أن توجد آليات وتعتمد على رسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة لإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره ، إضافة إلى الإنفاق عليه بدرجة كبيرة من ميزانياتها ، بينما في البلدان العربية تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير من المعوقات.

والناظر إلى واقع التمويل العربي للبحث العلمي يجد اختلافا كثيرا عن المعدل العالمي للتمويل على البحث العلمي ، ويزيد التخلف عاما بعد عام ، وحتى لو تقدم معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي من فترة 1970 حتى عام 2005 إلا أن هذا التقدم يبقى نسبي وضئيل مقارنة بالوضع العالمي المتسارع[122]

وتختلف الأقطار العربية فيما بينها من حيث حجم الإنفاق على البحث العلمي إذ بلغت نسبة الإنفاق مقارنة مع الناتج القومي لسنة 1992 0.5% وفي عام 1999 كانت نسبة تمويل البحث في مصر 0.4% وفي الأردن 0.33% والمغرب 0.2% ، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية 0.1% من إجمالي الناتج القومي وفي بقية الدول الدول العربية قدرت النسبة بـ 0.07% ، أما إحصائيات سنة 2004 للمنظمة العالمية لليونسكو فتقول أن الدول العربية مجتمعة خصصت لتمويل البحث العلمي ما يعادل 1.7% مليار دولار فقط ، أي ما يعادل 0.3% من الناتج القومي الإجمالي[14] ص163,

ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي في الدول العربية حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث مقارنة بـ 3% من القطاع الخاص ، و7% من مصادر مختلفة وهذا عكس الدول المتقدمة فنجد القطاع الخاص يحتل أعلى نسبة في التمويل البحث العلمي في اليابان نجد نسبة 52% ، إسرائيل 70% ،، أمريكا 52% [05] ص250,

كما أن هناك اتفاق دولي حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي بقيمة 1% من الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق يمكن أن يحقق أثرا إيجابيا في تنمية قطاعات الإنتاج في المجتمع ، وما دون هذا المستوى يمكن اعتباره إنفاقا غير منتج وهذا هو الحال بالنسبة للوطن العربي[65] ص116,

إن من أهم مقومات البحث العلمي هو وجود ميزانيات كافية يمكن الصرف منها على المتطلبات البحثية مثل التجهيزات ، النشر ، حضور المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية ، تبادل الزيارات ، التكوين في الخارج ، لأن هناك علاقة طردية وثيقة بين حجم الميزانية المخصصة للبحث العلمي من جهة ومعدلات النمو ومستوياته في دول العالم من جهة أخرى [14] ص163.. وهذا ما نلمسه في واقع تمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة.

هذا وتشير دراسة "زكريا صيام" إلى أن البحث العلمي في الدول العربية يعاني من نقص في مصادر التمويل الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عن عديد من البحوث بعد البدء فيها ، نظرا لعدم وجود مخصصات مالية تؤثر بدورها على نقص الأدوات والأجهزة ، كما يعاني أيضا من انعدام ربط البحث العلمي بأهداف التنمية الشاملة في المجتمع ، وهذا ما أدى إلى مخرجات بحثية هامشية ليس لها دور كبير في إحراز التقدم للمجتمع العربي [13] ص222,

أما دراسة" محمد غانم" التي تبين أسباب ركود البحث العلمي في المجتمع العربي ليس إحجام الحكومات عن تخصيص الأموال اللازمة فحسب بل كذلك نتيجة لإحجام القطاعات الخاصة عن المشاركة في دعم البحث العلمي وهو ما ينعكس على ضعف دور الجامعة في تحديث وتطوير البحث الجامعي[14] ص164,

وعندما نرجع إلى مصادر تمويل البحث العلمي في الدول العربية نجدها تعتمد كليا على ما تخصصه الدولة ، والذي لا يصرف على وجه الصحيح في كثير من الأحيان ، أما في الدول المتقدمة فإننا نجد البحث العلمي له مصادر تمويل عديدة حيث تشترك كل من الدولة ومؤسسات القطاع الصناعي و المالي والجامعات ومراكز الأبحاث ذات الموارد المستقلة من الدولة وكذلك البنوك والقطاعات كل هؤلاء يشتركون في تمويل البحث العلمي ناهيك عن الهبات والتبرعات والأوقاف التي يقدمها الأثرياء ورجال الأعمال والجمعيات الخيرية لهذا الغرض[109] ص2

إن الدول العربية اليوم مطالبة بزيادة المخصصات المالية والعمل على تنويع مصادر تمويل البحث العلمي والإسراع في إيجاد طريقة لتفعيل العلاقة بين المؤسسات البحثية ومواقع الإنتاج في المجتمع وتعزيز وظيفة التنسيق والتعاون في هذا المجال.

3.2.4. واقع تمويل البحث العلمي الجامعي في الجزائر:

يتم تمويل المشاريع الوطنية للبحث P.N.R المقررة ضمن قانون برنامج 11-98 بغلافات مالية سنوية محمولة إلى الصندوق الوطني للبحث والمخصصة لها ما يقارب 15 منظمة بحث تابعة لمختلف القطاعات الوزارية ن بالإضافة إلى هذه الأموال فإن قطاع البحث قد استفاد من برنامج هام للبحث العلمي من خلال تدعيم قطاع البحث والتعليم (P.S.R.E) والذي تقدر كلفته ما يقارب من 12.36 مليار دينار وهذا لتغطية تكاليف النشاطات في مجال التكنولوجيات الجديدة للاتصال والإعلام [76] ص251,

وخلال الفترة الخماسية 2002/1998 حددت قيمة تمويل البحث العلمي ما يقارب 40.9 مليار دينار وتمثل حصة الصندوق الوطني للبحث مبلغ يقدر بـ 22 مليار دينار أي بنسبة 52% ، وقد قام الصندوق بتحويل مبلغ 16,7 مليار دينار لمراكز ووحدات البحث العلمي أي ما يعادل نسبة 76% .

إن البرامج المقررة ضمن الرزنامة المالية والخاصة بالبرنامج الخاص بتدعيم قطاع البحث والتعليم قد سمحت بإنشاء 8 مراكز بحث بغلاف مالي يقدر بمبلغ 3.3 مليار دينار أي بنسبة 45% من المبلغ المرخص للقطاع . وبصفة عامة يلاحظ الاهتمام المتزايد للدولة بقطاع التعليم العالي وهذا عن طريق الزيادة السنوية المتكررة للميزانية المخصصة لهذا القطاع، وان عرفت انخفاضا في بعض السنوات فهذا راجع إلى شح الموارد المالية بسبب انخفاض البترول و إلى الحالة الأمنية السيئة في السنوات الأولى للتسعينات

إن هذه المجهودات الخاصة بالاستثمار تدعم القدرات الموجودة وتسمح بوجود ديناميكية لنشاط البحث على الرغم من عدم بلوغ مستوى التمويل المقرر ضمن قانون البرنامج الذي حدد بنسبة تمويل تقدر بـ 1% من الناتج الخام [91] .

كما تم في إطار تحفيز نشاطات البحث العلمي ترقية وإشراك أكثر من 12 ألف أستاذ باحث و 2000باحث دائم في مختلف مشاريع البحث العلمي والتي خصصت لها الحكومة خلال الترة الممتدة ما بين 1995-2005 قرابة 34.2 مليار [129] .

وسنوضح نموذج لتمول المشاريع البحثية وهذا بالنسبة للفترة الممتدة من 1996-2005 حيث حدد القانون مبلغا يقدر بـ مائة وثلاثة وثلاثين مليار ومائة وواحد وستون مليون دينار جزائري (1333161000000دج) ويوزع على الشكل الآتي:

- تمويل البرامج الوطنية للبحث في حدود عشر أحد عشر مليار(11.000.000.000) أي بنسبة 9%.
- تدعيم محيط البحث في حدود واحد وأربعين مليار (41.000.000.000دج) أي بنسبة 31%.
- الهياكل والتجهيزات في حدود تسعة وسبعين مليار دينار جزائري(79.000.000.000دج) أي بنسبة 60%.

أما القيمة الإجمالية للإعتمادات المخصصة طيلة الفترة الممتدة من 1996-2005 في إطار الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تقدر بـ(28.778.601.714دج) ويتم صرفها في اعتمادات التسيير وتنفيذ البرامج الوطنية للبحث[129] .

هذا وقد سجلت ملاحظات حول مدى تطبيق أحكام القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت1998 ومدى تنفيذ ، والاختلالات المعاينة ، وكذلك الاقتراحات من أجل إعداد عناصر سياسة جديدة للبحث ، وكانت الملاحظات الخاصة بعملية وبرنامج التمويل كما يلي:

- أصبح الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي يشكل المصدر الأساسي في عملية تمويل نشاطات البحث العلمي ، بينما كان يعتبر مصدرا تكميليا حين إنشائه.

- إن الزيادات الملاحظة في ميزانيات التسيير ابتداء من 2002 نتجت عن ارتاع علاوات البحث المخصصة لفائدة الأساتذة الباحثين (بنسبة أربعة أضعاف) ، كما أن البحث الجامعي هو المستفيد من الزيادات في حجم ميزانية محيط البحث وليست البرامج الوطنية.
- غياب تمويل قائم على مفهوم ميزانية وطنية للبحث العلمي ، حيث تم استبداله بتمويل حسب الهيكل مما أدى إلى صعوبات من حيث إعداد الحصيلة المالية وفقا لما نصت عليه المادة 3 من القانون.
- صعوبة التحكم في تسيير الاعتمادات الموجهة لنشاطات البحث.

هذه أهم الملاحظات التي سجلت على مدى تطبيق قانون 98-11 وكانت الاقتراحات التي تضمنتها الوثيقة تضم مايلي:

- المحافظة على جهد الدولة لتمويل البحث العلمي,
- الرجوع إلى مبدأ الميزانية الوطنية للبحث كما قرره القانون
- اعتماد مبدأ ميزانية برنامج لكل برنامج وطني للبحث ، وذلك طبقا لمنهجية التخطيط حسب الأهداف المقترحة في إطار عصرنة النظام المالي.
- ضرورة تنويع مصادر التمويل (قطاع عام ، قطاع خاص، القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، الجامعات، عدة دوائر وزارية) وهذا لفائدة البرامج ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية [129] .

من خلال تفحصنا لذا الوثيقة لاحظنا النقص الكبير في مصادر تمويل البحث العلمي إضافة إلى التسيير اللاعقلاني للميزانية المخصصة للبحث العلمي بحيث تصرف على تسيير فقط[29] .

هذا كما أكدت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي جاء فيها أن الدولة ستخصص مبلغ 100مليار دينار لبرامج البحث العلمي للفترة الممتدة من 2007-2011 وهذا المبلغ يعادل نسبة 1% من الناتج المحلي وهذا قصد تحقيق الأهداف الآتية:

- إقامة 60 مخبر بحث متعدد التخصصات.
- إنشاء 25 مركز بحث.
- تجنييد 12.000 ألف أستاذ باحث و2000باحث دائم.
- إنجاز 24 برنامج وطني للبحث P.N.R.

كما أكدت الوزيرة في ندوة صحفية عقدتها يوم 26-03-2007 بان الدولة قد خصصت 10 ملايير دينار في إطار قانون المالية لعام 2008 لحساب الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن ميزانية التسيير والتجهيز والإنجازات العلمية[130],

4.2.4.مقارنة بين التمويل في الدول المتقدمة والدول العربية

إن أهم ما يميز البحث العلمي في الدول العربية هو أن معظم تمويل والإنفاق على البحث يكون مصدره من الحكومات ولا تلعب القطاعات الخاصة أي دور يذكر في عملية تمويل البحث ، بينما يقوم

القطاع الخاص في الدول المتقدمة بمعظم عمليات البحث من خلال المختبرات الموجودة في أغلب المؤسسات والشركات الكبرى ويقتصر دور الحكومة على تمويل الأبحاث الأساسية فقط ، وفيما يلي جدول يبين كمية الإنفاق الحكومي والخاص على البحث العلمي في البلدان المتقدمة والعربية .

جدول رقم(07) يبين توزيع مصادر البحث في عدد من الدول للفترة الممتدة من 1997 إلى 2002(النسب المئوية من إجمالي الإنفاق على البحث) [131] ص73.

الدول	الحكومة	قطاع الصناعة	الجهات الخارجية	التبرعات والهبات
اليابان	22	67	-	11
المملكة المتحدة	30	52	5	13
الولايات م . الأمريكية	33	63	-	4
إسبانيا	54	38	1	7
تركيا	65	29	3	3
الأردن	78	12	8	1
مصر	86	4	8	2
الكويت	93	6	-	1
عمان	99	-	-	-

نلاحظ من خلال الجدول بان القطاع الخاص في الدول المتقدمة يسهم بنسبة كبيرة من مجموع الإنفاق على البحث العلمي على العكس من ذلك نجد أن الحصة الأكبر المخصصة لتمويل البحث العلمي في الدول العربية من الحكومة في حين لا يسهم القطاع الخاص إلا بنسب ضئيلة جدا ، ويعود ذلك إلى أن القطاعات الخاصة في الدول العربية تسعى وراء الربح السريع بينما البحوث العربية عادة تأخذ فترة زمنية معينة لذلك فمعظم الشركات لا تقيم وحدات ومراكز البحثية فيها هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم وجود علاقة واضحة ما بين مؤسسات ومراكز البحث والمؤسسات الإنتاجية ، أضف إلى ذلك ضعف المؤسسات الإنتاجية بقدرة المهارات والخبرات المحلية واعتمادها على الخبرات الأجنبية لحل المشكلات التي تعترضها.

كما أن معظم المؤسسات في الوطن العربي عبارة عن مؤسسات تطبيقية وتابعة للشركات الأجنبية وليس للأبحاث والتطوير أهمية أو حضور في ميزانيتها أو خططها المستقبلية.

إن هذا لوضع يفسر ضعف وقلة تمويل البحث العلمي العربي حيث يتدنى حجم الإنفاق على البحث من قبل القطاع الخاص ويفضل استراد التكنولوجيا والبحوث من الدول المتقدمة، كما يرجع ذلك إلى ضعف القطاع الخاص المنتج في الدول العربية وحداثة الاتجاه إلى آليات السوق والحرية التجارية [127] ص105,

نخلص إلى أن الدول المتقدمة هي الأكثر استثمارا في البحث العلمي بينما الدول العربية هي الأقل ، إن هذا التفاوت بين الدول المتقدمة والدول العربية يرجع إلى النظام الاقتصادي المتبع ، كما أن قلة المبالغ المخصصة لتمويل البحث العلمي العربي يدل على قلة الاهتمام بالبحث وعدم إدراك بأهميته وعدم أيضا قناعة البعض بجدواه وما يؤكد ذلك أن دول الخليج تمتلك الموارد المالية اللازمة ومع ذلك فهي لا تخصص مبالغ كبيرة لعملية البحث[131] ص113,

إن هذا النقص الكبير لنسبة التمويل على البحث العلمي يبرر النقص الواضح في الأجهزة العلمية التي يحتاجها الباحث العربي في المختبرات إضافة إلى النقص في المراجع والدوريات العلمية ودور النشر وهذا ما يجعل الباحث العلمي في الوطن العربي يعيش في عزلة مطلقة فهو لا يستطيع حضور المؤتمرات العلمية في تخصصه ولا يحصل على المصادر العلمية في تخصصه ولا يحصل على المصادر العلمية التي تساعده في البحث ولا على الأجهزة اللازمة لعمله للحصول على نتائج جيدة و هو الأمر الذي يضعف القدرة البحثية للباحث العربي وتؤدي به إلى الهجرة ، لذا وجب على الدول العربية إعادة النظر في سياساتها اتجاه البحث العلمي حتى تستطيع تحقيق التنمية المستدامة.

3.4. دور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في تمويل البحث العلمي

1.3.4.الوضع الاقتصادي وانعكاسه على انخفاض تمويل البحث العلمي الجامعي:

إن موضوع تمويل البحث العلمي لا يمكن دراسته بشكل منفرد لأنه جزء أساسي من الإنفاق العام ، الذي يعد متغيرا اقتصاديا فبقدر نمو الإنفاق العام تكون زيادة الأموال التي تصرف على البحث العلمي وهي أمور ترتبط باقتصاد المجتمع ومدى ازدهاره ومعدل النمو فيه [132] ص65,

وتشير التقديرات المتاحة إلى انخفاض النمو الاقتصادي في كل دول العالم بلا استثناء وفيما يلي للإحصائيات التي جاءت في التقرير الاقتصادي الموحد والذي يبين الوضع الاقتصادي العالمي والمحلي.

جدول رقم (08) يبين معدلات النمو الحقيقي في العالم خلال (1996-2001)

السنوات / الدول	1996	1998	1999	2000	2001
الدول المتقدمة	3.0	3,4	2,7	3.9	1.2
الدول النامية	6,5	5,8	3,5	5,7	4.0

نلاحظ من خلال الجدول تراجع كبير في أداء الاقتصاد العالمي حيث انخفض معدل النمو الحقيقي في الدول المتقدمة إلى 1.2 % خلال عام 2001 مقابل 3% عام 1996 ، أما في الدول النامية فقد انخفض إلى 4% لعام 2001 مقابل 6.5% عام 1996 وهو ما يؤكد وجود أزمة اقتصادية على مستوى العالم سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية [131] ص01,

وانعكست الأوضاع الاقتصادية العالمية على الدول العربية، حيث تشير التقديرات إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية. هذه الأوضاع انعكست على المخصصات المالية التي تقدمها للبحث العلمي والتعليم الجامعي هذا الوضع ساهم في وجود أزمة تمويل البحث العلمي خاصة في الدول التي تعتمد فيها جامعاتها على ميزانية الدولة وهو حال الدول العربية ، وقد أكدت دراسة "عبد الإله الخشاب ومجذاب بندر" التي تربط بين أزمة التمويل وما تتعرض له الدول من أزمات اقتصادية حيث تشير إلى أن الجامعات في الدول العربية تعتمد اعتمادا كاملا على ما يخصص لها من الموازنة الحكومية لذا تتأثر مصادر التمويل بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية في بلدانها[61] ص25,

أما دراسة "حسان محمد حسان" فترى أن المشكلة الحقيقية في الدول العربية هي في جوهرها مشكلة اقتصادية تتعلق بانخفاض حجم الناتج القومي ، بحيث أن المصادر المتاحة للتمويل مهما اتسعت وزاد سقفها بالنسبة للدخل القومي وميزانية الدولة لا تستطيع تلبية احتياجات البحث الجامعي الراهنة والمستقبلية لذا فهي بحاجة إلى مصادر جديدة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التحديات الراهنة والمستقبلية والتي تتطلب تطوير البحث العلمي بما يتناسب والتحديات الخارجية[132] ص105,

مما سبق نلاحظ أن أزمة تمويل البحث العلمي في الوطن العربي سببها الركود الاقتصادي وانخفاض حجم المعاملات التجارية والطلب المتزايد على المخصصات الحكومية من الخدمات ، كما يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض الدخل القومي العام فضلا عن تفاقم الديون الخارجية ، ويأتي المجتمع الجزائري ضمن الدول العربية التي أثرت بشدة بالأوضاع الاقتصادية العالمية والتي تعاني هي الأخرى من انخفاض الدخل القومي أدت إلى مشكلات اقتصادية متعددة في المجتمع ذلك أدى إلى انخفاض الدعم المقدم للجامعات وتقليص الإنفاق الحكومي على كافة الخدمات ومن ثم على البحث العلمي[133] ص47.

2.3.4. البحث العلمي ودوره في تحقيق تنمية القطاع الاقتصادي والاجتماعي:

يتزايد أثر البحث العلمي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث أصبح مصدرا للنمو ، وتشير دراسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى أن معدل العائد من الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول المتقدمة مرتفع ، فكل مليون دولار ينفق على البحوث يحقق عائدا 100مليون دولار بالإضافة إلى الفوائد غير المباشرة التي تستمر لفترة طويلة ويصعب تقديرها ومن هذه الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، ألمانيا ، كندا، فرنسا ، والصين[22] ص113,

ويرتبط البحث العلمي ارتباطا وثيقا بحركة النمو الاقتصادي وتعتبره الدول المتطورة بمثابة الاستثمار الأساسي الذي يخدم خططها المستقبلية ومجالا لاستثمار الأموال كضمان لمضاعفة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع[65] ص98.

ويعود العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع للبحث العلمي في الدول المتقدمة إلى الأسباب الآتية:

- تتم عمليات البحث العلمي بالاتفاق مع المستفيدين منه مباشرة بالإضافة إلى معظم نتائج البحث تجد طريقها للتسويق الجيد في مختلف المجالات الأمر الذي يحقق الكفاءة في استخدام نتائج البحث.
- وضوح الرؤية في أولويات البحث العلمي في الدول المتقدمة وإجراء البحوث بأسلوب التكلفة والعائد بإضافة إلى تشجيع الإبداع والمبتكرين والمخترعين مما يساهم في زيادة نسبة الابتكارات والاختراعات العلمية
- ترتكز نتائج البحوث بنسبة كبيرة على التكنولوجيات ، كل هذه العوامل تشجع على زيادة عدد براءات الاختراع والابتكارات وتطبيقها تجاريا في شكل منتوجات جديدة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية [05] ص210,

أما إذا نظرنا إلى واقع العائد الاقتصادي والاجتماعي للبحوث في الدول العربية فتشير الدراسات إلى أن هناك قصور في المعلومات والبيانات عن نتائج البحوث العلمية في الدول العربية الأمر الذي لا يسمح بقياس العائد منه ومن أهم أسباب انخفاض العائد الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربي يرجع إلى:

- ضعف فعالية البحث العلمي منه نقص تسويق نتائجه مع عدم ارتباط البحوث بمشاكل الإنتاج والمستفيدين.
- عدم وضوح الرؤية في أولويات البحث العلمي مع تكرار إجراء نفس البحوث في أماكن مختلفة لغياب التنسيق مع عدم وجود قاعدة بيانات ونظام للمعلومات عن نتائج البحث العلمي
- عدم تشجيع الابتكار والاختراع والافتقار للبيئة العلمية المهيأ للباحثين مما يحد من طموحاتهم في تنفيذ بحث علمي متقدم

نخلص مما سبق إلى أنه بالرغم من الصعوبة قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي من البحوث العلمية إلا أن كل الدراسات تؤكد أهمية هذه العوائد في تنمية وتطوير القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ومنه تنمية المجتمع .

3.3.4..أهمية التعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في تمويل البحث الجامعي

إن التنسيق فيما بين الجامعات وقطاعات الإنتاج هو من مميزات العصر الحالي،كما أن غياب تصور استراتيجي لاستثمار النتائج والخبرات العلمية مع مختلف الهيئات والمؤسسات الاقتصادية وفعاليات المجتمع المدني يؤدي إلى تراكم آثار الانفصال بين الجامعة ومحيطها الخارجي وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى دور التعاون بين الجامعات ومختلف القطاعات الإنتاجية في تمويل البحث العلمي الجامعي.

و تعتبر الجامعة اكبر ممول للمؤسسات والقطاعات بالعنصر البشري القادر على العمل العلمي ولن تستطيع الجامعة أن تقدم لهذه القطاعات حاجياتها بالتحديد إن لم تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات والقطاعات ، كما يتطلب الأمر التنسيق بين البحوث العلمية التي تتم داخل الجامعة مع تلك الاحتياجات في مختلف تلك القطاعات [134] ص257.

إن التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمعات المعاصرة بهدف الاستجابة لها ومواجهتها أدت إلى مطالبة الجامعات بضرورة قيامها بوظائف وأدوار جديدة فرضتها الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات وأصبحت الجامعات مطالبة بحل مختلف المشكلات اليومية التي يواجهها المجتمع في مجال الإنتاج والخدمات وإعداد البحوث والدراسات العلمية وتقديمها إلى صناع القرار في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصناعية والإدارية[6] ص93,

إن ما يزيد من أهمية البحث هو عملية تطبيق نتائجه في الواقع ميدانيا، لذلك لا بد من تامين الربط الوثيق بين الجامعة وقطاعات الإنتاج المختلفة لما يمكن أن يلعبه هذا التقارب من دور كبير في التنمية الشاملة وبالنسبة لقطاعات الإنتاج يؤدي الربط إلى تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته مما تدعم قدراتها التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي فضلا عن رفع القدرات التقنية للعاملين بها من ناحية توفير قواعد معلومات يستفيد من خدماتها المنتجون من ناحية أخرى ، أما بالنسبة للجامعة فيؤدي الربط بينهما على دعم البنى البحثية وزيادة الموارد المالية فيمكنها ذلك من زيادة قدراتها وتأهيل كوادرها لمواكبة التطورات العلمية فضلا عن توفير الاحتياجات من القطاعات إنتاجية في تحديد الأولويات البحثية[65] ص161.

إن الجامعات اليوم مطالبة بوضع خطط استراتيجية توجه من خلالها البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاعات الإنتاج من خلال إجراء بحوث مشتركة تخدم مباشرة هذه القطاعات إنتاجية وفق عقود تبرم بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية تدر على الجامعات موارد مالية إضافية تسهم في تمويل مجالات البحث العلمي الجامعي ومنه دعم ميزانية الجامعة .

عن تسويق البحوث العلمية وجعلها سلعة ضرورية داخل المجتمع تتنافس عليها قطاعات الإنتاج المختلفة أصبحت مهمة أساسية للجامعات في الوقت الراهن لأنها في أمس الحاجة إلى أموال إضافية ويمكن أن يكون البحث العلمي مصدرا واسعا ومستمرا لدعم ميزانيات الجامعات وتعطي لدى الباحثين إحساس بدورهم في المجتمع والربط الوثيق بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة في المجتمع [76] ص201,

لذلك وجب على الجامعات إقامة مراكز للبحث تعمل مع قطاعات المجتمع إنتاجية بحيث قوم هذه الأخيرة بإنفاق على البحث العلمي وتمويله وتسهم الجامعات في توفير الباحثين والخبراء في مختلف المجالات على أن تستفيد القطاعات إنتاجية من نتائج هذه البحوث في عملية التطوير وتحسين الإنتاجية.

وما توصلت إليه الدول المتقدمة من تقدم علمي ونمو اقتصادي واجتماعي مرده إلى توفر إستراتيجية تحقق التزاوج بين متطلبات القطاع الصناعي وبرامج للبحوث داخل الجامعات ، وقد أكدت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة المساهمة في دعم برامج البحث لأنها الوسيلة المؤدية إلى الابتكار العلمي.

ومن أمثلة التعاون بين الجامعة وقطاعات الإنتاج نجد الجامعة الكندية حيث قامت بإنشاء ما يسمى "مراكز التميز" وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقات بين الجامعات والمؤسسات الصناعية ، وقد ظهرت هذه المراكز بعد قيام مؤسسة العلوم الوطنية بكند بتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعة والصناعة وتعتبر جامعة "أونتاريو" بكندا من أكثر المناطق التي تبنت هذه البرامج وتقوم الحكومة الكندية بتدعيم هذه المراكز قصد مواصلة تنفيذ مشاريعها [127] ص180,

كما نجد التجربة اليابانية ، حيث تقوم الدولة بتدعيم هذا الترابط بينهما من خلال القوانين التي تنظم وتسير الجامعات وقطاعات الإنتاج وتقوم بتمويله ، كما قامت الحكومة بوضع برنامج خاص بالبناء الاقتصادي والتكنولوجي وتقوم على تشجيعهم من اجل توحيد جهود القطاعين والقيام بأبحاث مشتركة لتحقيق نتائج ممتازة حيث أثمر هذا التعاون على تسجيل 500 براءة اختراع كنتيجة لهذه الأبحاث [65] ص170,

أما النموذج الأمريكي الذي يعد من أهم النماذج الحديثة حيث ارتبطت معظم الجامعات الأمريكية بالمؤسسات الصناعية والشركات الكبرى والتي تستفيد استفادة مباشرة من نتائج البحوث الجامعية ، وتستثمرها في متطلبات التنمية الشاملة ، وتعد جامعة أوستن من أشهر النماذج التي تهدف إلى تحقيق عملية الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي وهو مشروع تعاوني بين الجامعة ومدينة أوستن وغرفة التجارة والقطاع الخاص والذي يعمل على توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية وتحويلها إلى المجالات الرئيسية التي تحدد نجاح المشروعات الفنية في مجال الصناعة [65] ص163,

4.3.4. انعكاس التعاون بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع الجامعات على تنمية البحث الجامعي

إذا كان للبحث العلمي والتعاون الجامعي مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دوره الإيجابي الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن لتوجه القطاعين إلى التعاون مع الجامعات دور هام وإيجابي في تحقيق التنمية ويتمل هذا الانعكاس في :

1.4.3.4تقدم للبحث العلمي الجامعي موضوعات مستمدة من الواقع العلمي:

أي أنها تفتح آفاق البحث الواقعي المتطور ، إذ لا يمكن لبحث علمي أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه الاقتصادي والاجتماعي ولا تمت إلى احتياجات وطنه ن كما أن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عند عرضها للمشاكل التي تواجهها على الجامعات تفتح آفاق من الرغبة والجدية لدى الباحث لأنه يعيش المشكلة بواقعه ويلاحظ نتائج بحثه خطوات عملية وعلمية ويراه في مجتمعه [5] ص75,

توفير الإمكانيات البشرية والمخبرية:

إن توظيف الإمكانيات البشرية والوسائل المخبرية الموجودة في الجامعات لدراسة المشكلات المتعلقة بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى استغلال هذه الامكانات الاستغلال الصحيح والسليم ي خدمة التنمية الوطنية.

1- **تنمي الخبرات لدى الباحثين الجامعيين:** إن التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير البحث الجامعي يجعل الباحثين الجامعيين على احتكاك مباشر بالخبرات العلمية داخل المؤسسات وهذا لاستثمار العملي للواقع الأكاديمي الجامعي واكتساب أحدث المعلومات ومنه تنعكس الفائدة المتبادلة بينهما.

2- **توفير التمويل للقيام بالبحوث العلمية:**

عن عملية البحث العلمي تتطلب أموالا باهظة لشراء التجهيزات والمواد اللازمة ولتطوير الإمكانيات الفنية والمخبرية والبشرية تعجز الجامعات على تحقيق ذلك ، لذلك تعد عملية تمويل البحوث العلمية الجامعية من قبل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المصدر الأساسي لاستمرار عملية البحث العلمي وتطويره ، كما هو الحال في جامعات الدول المتقدمة عن هذه الأموال التي تقدم للبحث العلمي ليست أموال ضائعة بل هي رأس مال رابح واستثمار مهم للمؤسسات [65] ص172,

3- **تحد من هجرة الباحثين:**

إن توفير البيئة العلمية الملائمة يتيح للباحث تقديم ما اكتسبه من خبرة خلال تكوينه ضمن ظروف علمية ملائمة وهذا حتى يشعر بجدوى عمله ويعد ذلك حافزا للباحثين عللا الاستمرار في العمل خاصة إذا تم تقديم مختلف الحوافز، ويتحقق ذلك عند تعزيز التعاون بين البحث العلمي الجامعي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوظف الباحثين في مجالها التخصصي الصحيح.

إن هذا الانعكاس من توثيق التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية يساهم في حل مشاكل كثيرة منها حل مشكلات الإنتاج، تحسين نوعية المنتجات، تقديم خدمات، ابتكار نظم إنتاجية ، كما يسمح هذا التعاون من إنشاء قاعدة معلومات خاصة بالقطاعات ومخابر البحث الجامعية واستثمارها في تطوير البحث.

إن الانفصام الذي يشهده الاقتصاد الجزائري بين القطاعات الاقتصادية مع الجامعة من أهم معوقات التنمية، فكل الدول الصناعية إنما تقدمت بالربط بين هذين القطاعين من خلال استراتيجية تعاون وتكامل وهذا بغرض تغطية متطلبات السوق، إن ما يميز البحوث العلمي في الجامعات الجزائرية هو بعدها عن احتياجات القطاعين الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى عدم وجود تنسيق في إنشاء علاقات التعاون مع مخابر البحث الجامعية لذلك وجب التفعيل الجيد و إقامة تعاون جاد من أجل تحقيق التنمية الشاملة

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل الذي يبين لنا دور القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تمويل البحث الجامعي وبعد وقوفنا على واقع التمويل في دول العالم للبحث العلمي لاحظنا أن الدول المتقدمة تقوم بتمويل البحوث العلمية بتخصيص ميزانيات معتبرة إضافة إلى قيام المؤسسات الاقتصادية والصناعية والاجتماعية وحتى الخيرية بتمويل البحوث العلمية وهذا نظرا لأهميتها في تطوير المجتمع، لكن ما وجدناه في دول الوطن العربي يعكس تماما الأوضاع في الدول المتقدمة بحيث يتميز تمويل البحث العلمي باعتماده على التمويل الحكومي فقط على رغم قلته وعد قيام أي من الجهات الخارجية بتمويله أو حتى استثمار بحوثه.

إن واقع تمويل البحث العلمي الجامعي في الجزائر يعرف ضعف كبير من قبل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى من القطاع الحكومي وهذا ما يؤثر سلبا في تطوير وتنمية البحث الجامعي .

الفصل 5

الجانب الميداني للدراسة

1.5. تحليل البيانات العامة

جدول رقم (08) توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس

الجنس / السن	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
30-25	16	12.30	12	28.57	28	16.29
40-31	28	21.54	21	50	49	28.49
50-41	52	40	06	14.29	61	33.72
51 فأكثر	34	26.16	03	07.14	37	21.50
المجموع	130	% 100	42	% 100	172	% 100

يبيّن الجدول توزيع أفراد العينة حسب السن، والجنس، حيث يقدر عدد أفرادها ب172 باحث مقسمة حسب الجنس كالآتي: 130 ذكور، و42 إناث.

أما حسب السن فقد قسمناه إلى أربع فئات أصغر سن يقدر بـ25 سنة، أمّا أكبر سن فيبدأ من 51 فأكثر. تتمركز أكبر نسبة لسن الباحثين في فئة (41-50 سنة) وهي تقدر بـ33.72 % من أفراد العينة، ثمّ تليها فئة السن (25-30 سنة) بنسبة 16.29 %. وأمّا الجنس فنجد أنّ أكبر نسبة عند الذكور قدرت بـ40 % تمركزت في فئة السن (41-50 سنة) بالمقابل نجد عند الإناث تمركز أكبر نسبة في فئة (31-40 سنة) بنسبة 50 %. أمّا أقل نسبة عند الذكور فتمركز في فئة السن (25-30 سنة) بنسبة 12.30 %، أمّا عند الإناث فتمركز في فئة السن أكبر من (51 سنة) بنسبة 07.14 %.

وما نلاحظه من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول أنّ أكبر تمركز لفئة الذكور في فئة سن (41-50 سنة) راجع إلى متوسط السن الذي يتميّز به معظم الباحثين الجامعيين، وهذا تماشيا مع تطور الجامعة الجزائرية وتكوينها لإطاراتها. أمّا من ناحية الإناث فنجد تمركزها في فئة السن من (31-40 سنة) فهذا

راجع إلى اقتحام المرأة مجال البحث العلمي في السنوات الأخيرة وصلها إلى التكوين في الدراسات العليا مما أهلها للدخول في فرق ومخابر البحث العلمي.

جدول رقم (09) توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية والجنس

الجنس / الحالة العائلية	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أعزب	16	12.30	12	28.57	28	16.28
متزوج	114	87.70	29	69.04	143	83.14
مطلق	-	-	01	02.39	01	00.58
المجموع	130	% 100	42	% 100	172	% 100

يوضح الجدول الحالة العائلية لأفراد العينة وعلاقتها بالجنس، فمن خلال قراءتنا الإحصائية للجدول نلاحظ أنّ نسبة كبيرة من أفراد العينة ذكور متزوجون، وتقدر بـ 87.70 % مقابل نسبة كبيرة من الباحثين إناث تقدر بـ 69.04 % متزوجات. كما نجد أكبر نسبة من الباحثين الإناث غير متزوجات وتقدر بـ 28.57 %، في حين نجد نسبة 12.30 % ذكور عزاب، في حين نجد نسبة 02.39 % تمثل نسبة طلاق باحثة واحدة من الإناث.

نستنتج من خلال هذا الجدول أنّ الباحثين من جنس الذكور أكثر استقرارا من الناحية العائلية مقارنة مع الباحثات، حيث نلاحظ أنّ نسبة العازبات من الإناث أكثر من الذكور وهذا راجع إلى تأخر سن الزواج لدى الباحثات الجامعيات خاصة ممن وصلن إلى درجة عليا من الدراسات أي أنّ لوظيفة البحث أثر في الحالة العائلية للباحثات.

جدول رقم (10) توزيع المبحوثين حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	ك	%
ماجستير	75	43.60
دكتوراه درجة ثالثة	06	03.49
دكتوراه	17	09.88
دكتوراه دولة	74	43.03
المجموع	172	% 100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول الذي يمثل توزيع الباحثين حسب المستوى العلمي أي آخر شهادة محصل عليها نلاحظ أنّ أعلى نسبة تقدر بـ43.60 % بالنسبة للباحثين الحاصلين على شهادة الماجستير، وهي نسبة متقاربة مع الباحثين الحاصلين على شهادة دكتوراه الدولة بنسبة 43.03 %، أمّا الباحثين الحاصلين على دكتوراه نظام جديد فقدرت نسبتهم بـ09.88 %، أمّا أقل نسبة فقدرت بـ03.49 % للباحثين الحاصلين على دكتوراه درجة ثالثة.

نلاحظ من خلال هذه القراءة الإحصائية أنّ الباحثين العاملين داخل فرق ومخابر البحث داخل الجامعة دائمين منذ 3 سنوات داخل الجامعة، وهذا من خلال دراستنا الميدانية بحيث لم نتمكن من استرجاع الاستمارات للباحثين ذات المستوى العلمي سنة ثانية ماجستير ولا المستوى العلمي مهندس ولا حتى الباحثين الخارجين والمنتمين إلى مراكز بحث خارج الجامعة ولهم ارتباط مع فرق البحث الجامعية لذلك نستنتج من خلال هذا الجدول أنّ كلّ الباحثين الذين شملتهم عينتنا دائمين في جامعة سعد دحلب_ البليدة.

جدول رقم (11) توزيع المبحوثين حسب الرتبة المهنية

الرتبة المهنية	ك	%
أستاذ مساعد	23	13.38
مكلف بالدروس	75	43.60
أستاذ محاضر	60	34.88
أستاذ التعليم العالي	14	08.14
المجموع	172	% 100

من خلال قراءتنا للجدول الذي يبيّن توزيع أفراد العينة حسب الرتبة المهنية، نلاحظ أنّ أكبر نسب تقدر بـ43.60 % تمثل فئة المكلفين بالدروس تليها نسبة 34.88 % تمثل رتبة الأساتذة المحاضرين، ثم نجد رتبة الأساتذة المساعدين بنسبة 13.38 %، وأخيرا نجد نسبة 08.14 % تمثل فئة أساتذة التعليم العالي.

نستنتج من خلال هذه القراءة بأنّ أغلب الباحثين ذات رتبة أستاذ محاضر، ورتبة أستاذ التعليم العالي يحملون شهادة دكتوراه الدولة، وهذا حسب الجدول السابق، والمقدّر عددهم بـ 74 باحث، أمّا الباحثين الذين يحملون رتبة أستاذ مكلف بالدروس والمقدّر عددهم بـ75 باحث بنسبة 43.60 % منهم يحملون شهادة دكتوراه ودكتوراه درجة ثالثة، وشهادة الماجستير، أمّا الباحثين ذات رتبة أستاذ مساعد والمقدّر عددهم بـ23 باحث بنسبة 13.38 % فيحملون شهادة الماجستير.

جدول رقم (12) توزيع المبحوثين حسب رتبة الباحث العلمية

الرتبة العلمية	ك	%
مدير بحث	33	19.19
أستاذ باحث	25	14.53
مكلف بالبحث	114	66.28
المجموع	172	% 100

من خلال قراءتنا للجدول الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب رتبة الباحث العلمية داخل فرقة البحث التابع إليها، فنلاحظ أنّ أكبر نسبة تمثل رتبة أستاذ مكلف بالبحث بنسبة 66.28 % وهذا راجع لاعتبار رتبة مكلف بالبحث تشمل تقريبا كلّ أعضاء فرقة البحث خاصة وأنّ كلّ فرقة تحوي على ثلاث باحثين كحد أدنى مما يسمح بارتفاع هذه النسبة، تليها نسبة 19.19 % تمثل رتبة مدير البحث أي مديري الفرق، تليها نسبة 14.53 % تمثل الباحثين ذات الرتبة المهنية أستاذ باحث وهذه الرتبة تعطى للباحثين الذين يعملون في مراكز ومخابر بحث خارج الجامعة أي أنّهم يمارسون مهنة البحث وهم في نفس الوقت أساتذة وباحثين داخل فرق ومخابر البحث الجامعية.

جدول رقم (13) توزيع المبحوثين حسب الأقدمية في المهنة

الأقدمية في المهنة	ك	%
3سنوات-10سنوات	85	49.42
11سنة -20 سنة	23	13.37
أكثر من 21 سنة	64	37.21
المجموع	172	% 100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول والذي يمثل توزيع المبحوثين حسب الأقدمية في المهنة نلاحظ أنّ أكبر نسبة تقدر بـ49.42 % تمثل فئة الباحثين ذات الأقدمية من 3 سنوات إلى 10 سنوات تليها نسبة 37.21 % تمثل الباحثين ذات الأقدمية أكثر من 21 سنة، وأخيرا تأتي نسبة 13.37 % تمثل الباحثين ذات الأقدمية من 11 سنة إلى 20 سنة. وعليه نستنتج بأنّ حوالي نصف أعضاء العينة ذات أقدمية في المهنة أكثر من 11 سنة أي مهنة التدريس في الجامعة وهذا ما يعطيه المجال للتعرف أكثر واكتساب معارف أكثر تساعده في عملية البحث العلمي.

جدول رقم (14) توزيع المبحوثين حسب الأقدمية في البحث

الأقدمية في البحث	ك	%
3سنة-10سنوات	108	62.79
11سنة-20سنة	15	08.72
أكثر من 21 سنة	49	28.49
المجموع	172	% 100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول والذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في البحث داخل فرق ومخابر البحث الجامعية، إذ نلاحظ أنّ أكبر نسبة مقدرة بـ62.79 % تمثل فئة الباحثين ذات الأقدمية من سنة 10 سنوات تليها نسبة 28.49 % تمثل فئة الباحثين ذات الأقدمية أكثر من 21 سنة وأخيرا نسبة 08.72 % لفئة الباحثين ذات الأقدمية من 11 سنة إلى 20 سنة.

نستنتج من خلال هذا الجدول أنّ معظم أفراد العينة لديهم أقدمية في ممارسة البحث داخل فرق البحث من سنة إلى 10 سنوات، وهذا يعود لحداثة فرق ومخابر البحث من ناحية النشأة والتطور، إضافة إلى تطور عدد الباحثين في 10 سنوات الأخيرة، وهذا ما لاحظناه في دراستنا لتطور البحث العلمي في الجزائر، وهذا ما يفسر لنا تدني مستوى وفاعلية البحث الجامعي في الجزائر.

2.5.تحليل بيانات الفرضية الأولى- البيئة العلمية-

جدول رقم (15) تأثير عدم وجود مقر للبحث العلمي

التأثير	ك	%
يشتت أعمال الباحثين	98	47.11
يضعف من فعالية البحث	90	43.27
يؤدي إلى التخلي عن البحث	20	09.62
المجموع	205	% 100

حجم العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا للجدول الذي يبيّن الأثر الذي يحدثه عدم وجود مقر للباحثين العاملين في فرق البحث العلمي لممارسة البحث الجامعي إذ أنّ كلّ أفراد العينة التي أجابت بعدم وجود مقر بأنّ ذلك يؤدي إلى تشتت أعمال الباحثين، وهذا ما تمثله نسبة 47.11 % أكبر نسبة تليها نسبة 43.27 % ترى أنّ عدم وجود مقر يضعف فعالية البحث المنجز، وأخيرا نجد نسبة 09.62 % تمثل إجابات الباحثين الذين أكدوا أنّ ذلك يؤدي إلى تخليهم عن ممارسة البحث الجامعي.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نستنتج أنّ وجود مكان مخصص لممارسة البحث الجامعي أمر في غاية الأهمية بحيث يفتح المجال لتلاقي الباحثين وعرض مختلف معارفهم. كما أنّه يساهم في تبادل الخبرات والمعارف ومناقشة مختلف المشكلات في إطار اجتماعي ومنه يتم تعديل الآراء والأفكار وتوجيهها بشكل إيجابي، إنّ وجود مقر يجمع الباحثين ينمي لدى الباحث العمل بروح الجماعة وهذه الصفة أساسية من شروط نجاح وتنمية البحث الجامعي، وما نلاحظه من خلال هذا الجدول أيضا أنّ معظم أفراد العينة ليس لديهم مقر لممارسة البحث وهذا ما يجعل من البحث العلمي يفتقد إلى العمل بروح الجماعة وتبادل الآراء، وهذا ما أفرزته لنا المقابلات الاستكشافية والتي أكدت حس مدراء الفرق أنه يتم تقسيم مهام عضو الفرقة وإعطائه ما يجب الوصول إليه بدون أحيانا حتى مناقشة ذلك وهذا ما نجده يعرقل ويضعف تنمية البحث الجامعي. وعليه نستنتج أنّ وجود مقر لممارسة البحث الجامعي أمر ضروري لتنميته.

جدول رقم (16) علاقة مكان عمل الباحث بوجود مقر للبحث الجامعي

وجود مقر للبحث / مكان البحث	نعم		لا		المجموع	
	ك	%		%		%
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية	5	6.75	12	12.24	17	9.88
كلية الحقوق	-	-	05	5.10	05	2.91
كلية الاقتصاد	05	6.76	10	10.20	15	8.72
كلية العلوم	14	18.92	19	19.39	33	19.19
كلية الهندسة	30	40.54	36	36.73	66	38.37
كلية العلوم الفلاحية والبيولوجية	20	27.03	14	14.29	34	19.77
كلية الطب	-	-	02	2.05	02	1.16
المجموع	74	100	98	100	172	100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يمثل علاقة مكان البحث بمدى وجود مقر إذ نلاحظ أنّ أعلى نسبة تقدر بـ38.37 % في كلية الهندسة وهي تتوزع بين 40.54 % لديهم مقر لممارسة البحث و36.73 %ليس لديهم مقر للبحث، تليها نسبة 19.77 في كلية العلوم الفلاحية والبيولوجية تتوزع على 27.03 % لديهم مقر للبحث و14.29 % ليس لديهم مقر، كما نجد نسبة 19.19 % تمثل كلية العلوم تتوزع على 19.39% ليس لديهم مقر للبحث، و18.92% لديهم مكان لممارسة البحث العلمي، تليها نسبة 9.88% لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية تتوزع بين 12.24 % ليس لديهم مكان للبحث و6.75 % لديهم مقر للبحث العلمي، بعدها نجد نسبة 8.72% لكلية الاقتصاد وعلوم التسيير موزعة على 10.20% ليس لديهم مقر للبحث و6.76% لديهم مقر. بعدها نجد كل من كلية الحقوق بنسبة 2.91% تتوزع على 5.10% ليس لديهم مقر للبحث ولا توجد أي نسبة للذين لديهم مقر تليها كلية الطب بنسبة 1.16% تتوزع فقط على 2.05% ليس لديها مقر للبحث.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أنّ كليات الهندسة، والعلوم الفلاحية والعلوم هي أكثر الكليات التي لديها مقر لممارسة البحث الجامعي وهذا يعود لعدة اعتبارات منها .

-أن هذه الكليات ذات تخصصات دقيقة مثلا كلية الهندسة تشمل على تخصصات قسم الهندسة المدنية.تخصص الكيمياء . تخصص إلكترونيك . و تخصص ميكانيك . و هذه التخصصات تتطلب مكان

خاص بالبحث مجهز بالتقنيات و إلا لا يمكن ممارسة البحث ولا التوصل لأي نتائج ملموسة لذلك نجد من خلال الجدول أن نسبة الذين لديهم مقر أكبر من نسبة الذين صرحوا أنه لا يوجد مكان لممارسة البحث الجامعي ،ونفيس الملاحظات مع كلية الفلاحة التي تستدعي ضرورة وجود مخبر لإجراء الأبحاث الفلاحية و البيطرية والبيولوجية و كذلك كلية العلوم .

-هذه الكليات تعتبر من أكبر الكليات التي تحتوي على مخابر البحث العلمي فكلية الهندسة لديها تسع مخابر للبحث تتوزع على مختلف التخصصات ، كلية الفلاحة ثلاث مخابر ،كلية العلوم أربع مخابر بحث ، لذالك نلاحظ أن الباحثين العاملين داخل الفرق التابعة لمخابر البحث أكدت على وجود مقر للبحث العلمي الجامعي . أما تخصصات العلوم الإنسانية فنجدها تحتوي على مخبرين فقط موزعين على كلية الآداب والعلوم الاجتماعية و كلية الاقتصاد وعلوم التسيير.

و عليه نستنتج أن فرق البحث العلمي لمخابر البحث أكثر حظ من وجود مقر للبحث و هذا راجع إلى طبيعة المخابر في حد ذاتها و مقاييس إنشائها ، أما فرق البحث كلها تفتقد لوجود مقر بحث خاص لتلاقي الباحثين فيما بينهم ومنه نستنتج أيضا أن وجود مقر لممارسة البحث الجامعي يساهم في تنمية البحث الجامعي .

جدول رقم (17): أهداف مشاركة الباحثين في النشاطات العلمية

الأهداف	ك	%
تحدد المشكلات العلمية	40	15.63
تعطي حلول للمشكلات العلمية	50	19.53
الترقية المهنة والعلمية	160	62.50
تستعمل فقط للنشر	06	02.34
المجموع	256	%100

حجم العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول الذي يبين أهداف مشاركة الباحثين في النشاطات العلمية إذ نسجل وجود أعلى نسبة تقدر ب 62.50% ترى أن الهدف من هذه النشاطات العلمية هو تحقيق الترقية المهنية و العليمة ، تليها نسبة 19.53% ترى أن هذه النشاطات تعطي جدول للمشكلات العلمية بعدها نجد نسبة 15.63% ترى أن هذه النشاطات ساهمت في تحديد المشكلات العلمية و أخيرا نجد نسبة 02.34% ترى أنها تشارك في هذه النشاطات من أجل المشاركة فقط .

نلاحظ من خلال هذه القراءة أن الباحثين الجامعيين أصبحوا يمارسون مهامهم البحثية من أجل الترقية المهنية و العلمية أي أن الهدف من المشاركات يقتصر بنسبة كبيرة على شهادات المشاركة التي يتحصل عليها أو من خلال نشر نشاطاته و هذا ما لاحظناه من خلال احتكاكنا بهذه الفئة و أحيانا نجد نشاط علمي واحد يشارك به الباحث في عدة ملتقيات و أيام دراسية و في المجلات، أي أن الباحث لا يقوم بنشاط إبداعي للنشاطات العلمية التي يقوم بها و هذا ما يجعله يهدف إلى نشر و المشاركة في عدة ملتقيات بدون النظر أحيانا إلى نوعية هذا النشاط وهذا ما يعيق تنمية البحث الجامعي، لذلك فالبحوث المكررة لا تخدم و لا تنمي البحث الجامعي خاصة أمم تحديات مجتمع المعرفة الذي أصبح يهدد الجامعات في وقتنا الحالي.

أما فيما يخص إجابات الباحثين في أن النشاطات العلنية تساهم في تحديد وحل المشكلات فنجدها لا تتجاوز 20% و هذه نسبة ضعيفة و هذا ما يدل على أن البحث الجامعي لا يساهم بنسبة كبيرة في حل المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية للمجتمع.

جدول رقم (18):علاقة طبيعة الملتقيات العلمية مع الجهة المنظمة

طبيعة الملتقيات / الجهة المنظمة	الوطنية		العربية		الدولية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجامعة	150	93.75	4	66.66	40	72.72	194	83.99
فرق البحث	-	-	-	-	-	-	-	-
مخابر البحث	10	06.25	2	33.34	15	27.28	37	16.01
المجموع	160	%100	6	%100	55	100%	221	%100

حجم العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين علاقة طبيعة و نوعية الملتقيات العلمية مع الجهة المنظمة ، إذ نسجل نسبة 83.99% من تنظيم الجامعة تتوزع على 93.75% ملتقيات وطنية تليها نسبة 72.72% ملتقيات دولية، أما الملتقيات العربية فتمثل نسبة 66.66% .

أما مخابر البحث الجامعية فتمثل نسبة 16.01% تتوزع على كل من الدولية بنسبة 27.28% و عربية بنسبة 33.34% ، أما الوطنية فتمثل نسبة 06.25%.

أما فرق البحث الجامعية فقد أجاب كل أفراد العينة بأن فرق البحث لا تقوم بتنشيط النشاطات العلمية وهذا راجع لنظام و طبيعة تكوينها بحيث تقتصر على إعداد بحوث نظرية تعالج مشكل من مشاكل التي تحيط بالمجتمع.

من خلال هذه القراءة نلاحظ أن كل المشاركات التي يقوم بها الباحثين هي من تنظيم الجامعة سواء التابعين لها أو غير التابعين لها و هذا راجع إلى أن الجامعات تقوم سنويا بتنشيط مثل هذه الملتقيات وهذا يفتح المجال للباحثين للمشاركة وقد لاحظنا في الجدول السابق أن الهدف الأول من المشاركة هو تحقيق الترقية المهنية و العلمية و هذا ما بينته نسبة المشاركة في الملتقيات الوطنية 93.75%، أما الملتقيات الدولية فنجدها هي الأخرى من تنظيم الجامعة و هذا ما ينمي البحث الجامعي و يفتح المجال للباحثين من الاتصال فيما بينهم و تبادل المعلومات و النشرات المهنية و المجلات وتسمح مثل هذه اللقاءات أيضا من الاتصال بين الباحثين من ذوي الاختصاص على جميع الأصعدة الإقليمية و الوطنية و الدولية ما يؤدي إلى مقارنة نتائج أبحاثهم و مناقشتها و الإطلاع على ما توصل إليه مختلف الباحثين و هذا ما يمنح لهم فرص إثراء بحوثهم و تنميتها و تعميق الخبرة.

إن عدم مشاركة الباحث في تنشيط مثل هذه الملتقيات يجعله في عزلة علمية و يقلل من إمكانية وصوله إلى مصادر المعلومات و قلة فرص التعرف على مجهودات غيره و منجزات النمو العلمي ومستجداته، كما يؤدي أيضا إلى ضعف اهتماماتهم بنشر الثقافة العلمية داخل النسق الاجتماعي.

إن قيام الجامعة بمهمة البحث ليس فقط بإعداد الباحثين فإنها بجانب ذلك مؤسسة ثقافية تساهم في تنشيط و تحفيز الإبداع و التجديد و التأليف من خلال نشرها للأعمال العلمية و تنظيمها لمختلف النشاطات التي تربطها بمؤسسات المجتمع المدني. إلا أن ما نلاحظه لدى الباحثين من خلال مشاركاتهم لا يقتصر إلا على تحقيق الترقية و مجرد المشاركة فقط.

كما لاحظنا من خلال الجدول بأن مخابر البحث الجامعية لا تقوم بتنشيط كبير لإقامة مثل هذه الملتقيات و هذا ما صرح به لنا معظم رؤساء المخابر وبرروا ذلك بنقص تمويل مثل هذه النشاطات العلمية و أصبح مخبر البحث ينشط حوالي ملتقيين في كل ثلاث سنوات، و هذا المعدل ضعيف إذا ما قارناه بمختلف المخابر العالمية، فحسب الدراسة السابقة التي اعتمدناه في دراستنا و المتعلقة بتسيير البحث الجامعي لاحظنا بأن مخابر البحث الجامعية تتبنى مخطط استراتيجي محكم في تنظيم و إقامة مثل هذه التظاهرات العلمية سواء كانت وحدات بحث أو مخابر بحث، و هذا ما يبين لنا اهتمام الدول المتقدمة بالبحث الجامعي و العمل على تنميته من خلال بناء مخطط استراتيجي لها.

و عليه نستنتج بأن مستوى نشاط مخابر البحث العلمي قليل جدا، مقارنة بمخابر بعض الدول العربية والدولية و هذا ما يجعل البحث الجامعي يعيش في عزلة علمية داخل نسقه، لذلك وجب إعادة تنظيم وتسيير فرق و مخابر البحث من أجل فك هذه العزلة العلمية و عدم جعل الباحث يعمل في فراغ اجتماعي يؤثر على الباحث بالدرجة الأولى و البحث الجامعي بالدرجة الثانية.

من خلال هذه القراءة نلاحظ أن كل المشاركات التي يقوم بها الباحثين هي من تنظيم الجامعة سواء التابعين لها أو غير التابعين لها و هذا راجع إلى أن الجامعات تقوم سنويا بتنشيط مثل هذه الملتقيات وهذا يفتح المجال للباحثين للمشاركة وقد لاحظنا في الجدول السابق أن الهدف الأول من المشاركة هو تحقيق الترقية المهنية و العلمية و هذا ما بينته نسبة المشاركة في الملتقيات الوطنية 93.75%، أما الملتقيات الدولية فنجدها هي الأخرى من تنظيم الجامعة و هذا ما ينمي البحث الجامعي و يفتح المجال للباحثين من الاتصال فيما بينهم و تبادل المعلومات و النشرات المهنية و المجلات وتسمح مثل هذه اللقاءات أيضا من الاتصال بين الباحثين من ذوي الاختصاص على جميع الأصعدة الإقليمية و الوطنية و الدولية ما يؤدي إلى مقارنة نتائج أبحاثهم و مناقشتها و الإطلاع على ما توصل إليه مختلف الباحثين و هذا ما يمنح لهم فرص إثراء بحوثهم و تنميتها و تعميق الخبرة.

إن عدم مشاركة الباحث في تنشيط مثل هذه الملتقيات يجعله في عزلة علمية و يقلل من إمكانية وصوله إلى مصادر المعلومات و قلة فرص التعرف على مجهودات غيره و منجزات النمو العلمي ومستجداته، كما يؤدي أيضا إلى ضعف اهتماماتهم بنشر الثقافة العلمية داخل النسق الاجتماعي.

إن قيام الجامعة بمهمة البحث ليس فقط بإعداد الباحثين فإنها بجانب ذلك مؤسسة ثقافية تساهم في تنشيط و تحفيز الإبداع و التجديد و التأليف من خلال نشرها للأعمال العلمية و تنظيمها لمختلف النشاطات التي تربطها بمؤسسات المجتمع المدني. إلا أن ما نلاحظه لدى الباحثين من خلال مشاركاتهم لا يقتصر إلا على تحقيق الترقية و مجرد المشاركة فقط.

كما لاحظنا من خلال الجدول بأن مخابر البحث الجامعية لا تقوم بتنشيط كبير لإقامة مثل هذه الملتقيات و هذا ما صرح به لنا معظم رؤساء المخابر وبرروا ذلك بنقص تمويل مثل هذه النشاطات العلمية و أصبح مخبر البحث ينشط حوالي ملتقيين في كل ثلاث سنوات، و هذا المعدل ضعيف إذا ما قارناه بمختلف المخابر العالمية، فحسب الدراسة السابقة التي اعتمدناه في دراستنا و المتعلقة بتسيير البحث الجامعي لاحظنا بأن مخابر البحث الجامعية تتبنى مخطط استراتيجي محكم في تنظيم و إقامة مثل هذه التظاهرات العلمية سواء كانت وحدات بحث أو مخابر بحث، و هذا ما يبين لنا اهتمام الدول المتقدمة بالبحث الجامعي و العمل على تنميته من خلال بناء مخطط استراتيجي لها.

و عليه نستنتج بأن مستوى نشاط مخابر البحث العلمي قليل جدا، مقارنة بمخابر بعض الدول العربية والدولية و هذا ما يجعل البحث الجامعي يعيش في عزلة علمية داخل نسقه، لذلك وجب إعادة تنظيم وتسيير فرق و مخابر البحث من أجل فك هذه العزلة العلمية و عدم جعل الباحث يعمل في فراغ اجتماعي يؤثر على الباحث بالدرجة الأولى و البحث الجامعي بالدرجة الثانية.

جدول رقم (19): علاقة الرتبة المهنية للباحث بأسباب عدم المشاركة في الملتقيات العلمية

أسباب عدم المشاركة في الملتقيات / رتبة الباحث	فرق ومخابر البحث لا تنظم ملتقيات		الملتقيات المنظمة لا تتماشى وتخصص الباحث		رفض اللجنة المنظمة لمداخلة الباحث		نقص الإعلام		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أستاذ مساعد	12	100	5	100	12	100	12	100	41	100
مكلف بالدروس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أستاذ محاضر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أستاذ التعليم العالي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	12	%100	05	%100	12	%100	12	%100	41	%100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول و الذي يمثل علاقة رتبة الباحث بأسباب عدم المشاركة في الملتقيات العلمية إذا نلاحظ بأن كل أفراد العينة الذين أجابوا بأنهم لا يقومون بالمشاركة و البالغة نسبتهم 100% هي باحثين برتبة أساتذة مساعدين و هي أول رتبة يثبت فيها الأستاذ الجامعي ، هذه النسبة تتوزع على كل من الأسباب الآتية:

_ نقص الإعلام 100% رفض اللجنة المنظمة لمداخلة الباحث 100%، الملتقيات المنظمة لا تتماشى و تخصص الباحث 100%، فرق و مخابر البحث لا تنظم ملتقيات علمية 100%.

ما نلاحظه من خلال هذا الجدول أن كل من رتبة مكلف بالدروس و أستاذ محاضر و أستاذ التعليم العالي كلهم شاركوا في النشاطات العلمية إلا رتبة أستاذ مساعد وهذا يعود لقلة خبرة الباحث من جهة وعدم الدراية بإجراءات المشاركة في مثل هذه النشاطات و هذا ما يبرر إجابتهم على كل الأسباب المقترحة في عدم المشاركة.

و عليه نستنتج بأن أسباب عدم مشاركة الباحث في الملتقيات و النشاطات العلمية مرتبط بأقدمية الباحث في ميدان البحث العلمي، و هذا ما تبرره لنا نسب الأساتذة ذات الأقدمية المعبرة و الحاملين لرتب مهنية عليا بأنهم يقومون بالمشاركة في مثل هذه النشاطات العلمية.

جدول رقم (20):مشاركة الباحثين في النشاطات العلمية خارج مؤسسات البحث العلمي

مدى المشاركة	ك	%
نعم	40	23.26
لا	132	76.74
المجموع	172	%100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يمثل مدى مشاركة الباحثين في النشاطات العلمية خارج مؤسسات البحث العلمي أي المشاركة في مختلف مؤسسات المجتمع المدني أو مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية و السياسية... إذ نلاحظ وجود نسبة 76.74% من أفراد العينة أجابوا بأنهم لا يقومون بالمشاركة في النشاطات خارج مؤسسات البحث العلمي، أما الذين أجابوا بأنهم يقومون بالمشاركة فنجد نسبتهم تقدر ب23.26% من أفراد العينة.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ بأن نشاطات البحث العلمي الجامعي لا تتعدى النسق الاجتماعي و هذا ما يؤثر بشكل كبير في تنمية البحث الجامعي من خلال عدم مشاركة الباحثين الجامعيين في تحديد وطرح مختلف المشكلات التي يعاني منها المجتمع بمختلف مستوياتها الاجتماعية و الاقتصادية و التربوية و غيرها، و هذا ما يجعل الباحث محيط بكل ما يهدد هذا المجتمع و محاولة إيجاد حلول من خلال دراسات و أبحاث يقوم بها الباحثين الجامعيين تعالج مثل هذه المشكلات، إلا أن الباحثين الجامعيين يشاركون بنسبة ضئيلة جدا في مثل هذه النشاطات العلمية.

وحسب المقابلات التي قمنا بها أكدا الباحثين أنه من أهم الأسباب التي تعرقل مثل هذه المشاركات يعود إلى عدم وجود اتفاقيات للتعاون بين الباحثين و مختلف القطاعات والهيئات مما يجعل الباحثين لا يبادرون بالقيام بمثل هذه النشاطات العلمية.

نستنتج بأن البحث الجامعي في الجزائر لا يتعدى مؤسساته البحثية فقط.

جدول رقم (21): أهمية مشاركة الباحث في النشاطات العلمية خارج مؤسسات البحث العلمي و علاقتها بالرتبة المهنية للباحث

الأهمية من المشاركة / رتبة الباحث	اكتساب الباحث للخبرات		التعرف على مختلف البحوث العلمية		تطوير التعاون العلمي		الترقية المهنة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أستاذ مساعد	2	05	-	_	2	05	2	15.38	6	04.84
مكلف بالدروس	5	12.50	3	09.77	5	12.50	5	38.47	18	14.52
أستاذ محاضر	23	57.50	20	64.52	23	57.50	4	30.77	70	56.45
أستاذ التعليم العالي	10	25	8	25.80	10	25	2	15.38	30	24.19
المجموع	40	%100	31	%100	40	%100	13	%100	124	%100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين أهمية مشاركة الباحث الجامعي بنشاطات خراج مؤسسات البحث العلمي و علاقتها برتبة الباحث المهنية، إذ نلاحظ أن أعلى نسبة مشاركة شملت الأساتذة المحاضرين بنسبة تقدر ب 56.45% موزعة على 64.52% ترى أن الهدف المشاركة في النشاطات العلمية هو التعرف على مختلف البحوث العلمية تليها نسبة 57.50% في اكتساب الباحث للخبرات وتطوير التعاون العلمي بنفس النسبة، و في الخير نجد نسبة 30.77% ترى أن أهمية المشاركة هو تحقيق الترقية المهنية ، بعدها نجد رتبة أساتذة التعليم العالي بنسبة 24.19% تتوزع على 25.80% ترى بأن الهدف من ذلك التعرف على مختلف البحوث العلمية تليها نسبة 25% ترى أن الهدف من ذلك هو الترقية المهنية فنسجل نسبة 15.38%.

أما رتبة الأساتذة المكلفين بالدروس فتمثل نسبة 14.52% تتوزع على 38.47% ترى أن الهدف من ذلك هو تحقيق الترقية المهنية تليها نسبة 12.50% ترى أن الهدف من ذلك هو تطوير التعاون العلمي واكتساب الباحث لمختلف الخبرات و المعارف، و في الأخير نجد نسبة 09.77% ترى أن الهدف من ذلك هو التعرف على مختلف البحوث العلمية.

أما رتبة الأساتذة المساعدين فتشكل نسبتهم أقل نسبة مشاركة إذ تقدر ب04.84% تتوزع على كل من الترقية المهنية ب 15.38% و 05% في كل من اكتساب الباحث للخبرات و تطوير التعاون العلمي، أما التعرف على مختلف البحوث العلمية فلم نسجل أي نسبة.من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول نلاحظ أن رتبة الباحث لها علاقة بمدى مشاركته في النشاطات العلمية خارج مؤسسات البحث العلمي و هذا ما بينته ارتفاع نسبة الأساتذة المحاضرين و نسبة أساتذة التعليم العالي أي أن خبرة الباحث في ميدان البحث العلمي يفتح له المجال بالاتصال بمختلف القطاعات و الهيئات ويؤهله لتقديم مختلف الخدمات من تحديد المشكلات إيجاد حلول لها، إضافة إلى تقديم معارف واستشارات تساهم في حل مختلف المشاكل التي تعانيها هذه القطاعات، لكن ما يجب الإشارة إليه أن هذه المشاركات تتم في غالبية الأحيان بمبادرات فردية من الباحثين الجامعيين و بعلاقاتهم الخاصة و هذا سواء كان داخل الوطن أو خارجه، إضافة 'إلى أن كفاءة الباحث ومستواه العلمي هو الذي يفتح له آفاق و مجالات المشاركة في تنشيط و تمثيل الباحثين الجامعيين على مستوى هذه الهيئات و القطاعات، لكن هذا لا يمنع من قيام هذه الهيئات و القطاعات من توجيه مختلف الدعوات للباحثين المتخصصين حتى يساهموا في المشاركات العلمية و تقديم خبراتهم و استثمارها في مختلف المجالات و هذا ما لاحظناه من خلال المقابلات التي أجريناه مع رؤساء المخابر ومدراء الفرق الذين أكدوا لنا إنهم ساهموا في تقديم عدة حلول واقتراحات وحل بعض المشاكل خاصة في الميدان الزراعي و البيطرة،الإعلام الآلي، الإلكترونيك، الهندسة، علم الاجتماع، علم النفس... وهذا مقاما يساهم في اكتساب الباحث للخبرات وتعرفه على مختلف البحوث العلمية الموجودة في مختلف القطاعات.

نستنتج أن مشاركة الباحث الجامعي في النشاطات و الملتقيات و الندوات العلمية خارج النسق الجامعي يساهم في اكتسابه للخبرات و المعارف و منه تنمية البحث الجامعي.

جدول رقم (22): أهمية الإصدارات العلمية و علاقتها بتخصص الباحث

أهمية الإصدارات / الرتبة العلمية	تقديم خدمات		تحديد وحل المشكلات		تطوير منتجات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علوم إنسانية	20	17.54	20	25	-	-	40	16.74
علوم دقيقة	94	82.46	60	75	45	100	199	83.26
المجموع	114	%100	80	%100	45	%100	239	100%

من خلال قراءتنا لهذا الجدول و الذي يمثل أهمية الإصدارات العلمية للباحث وعلاقتها بتخصص الباحث فتلاحظ نسبة 83.26% تمثل تخصص العلوم الدقيقة تتوزع على 100%تطوير منتوجات تليها نسبة 82.46% تقديم خدمات و نسبة 75% تحديد وحل المشكلات، أما تخصص العلوم الإنسانية فتمثل 16.74% تتوزع على 25% تحديد وحل المشكلات و17.54% تقديم خدمات، أما تطوير منتجات فتمثل 0%.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أن الباحثين في تخصصات العلوم الدقيقة يساهمون بدرجة أكبر من ناحية الأهمية وهذا راجع لطبيعة التخصص،كالعلوم الفلاحية والبيطرة، الطب، الإعلام الآلي، الهندسة، الري، الإلكترونيك كلها تخصصات أصبحت مطلوبة بصورة كبيرة وفي مختلف القطاعات واستعمال مختلف التقنيات الخاصة بهذا التخصص يساهم في الوقوع في مشاكل تسيير أو تنفيذ تستدعي تدخل الباحثين و تقديم خدماتهم و هذا ما تمثله أكبر نسبة 82.46% في تقديم خدمات من هذا النوع من التخصص وحتى تقديم حلول واقتراحات لبعض المشاكل أما تطوير منتجات فنجد الباحثين من تخصصات العلوم الدقيقة هم الذين يساهمون في تطوير المنتجات و هذا طبعا راجع لتخصص الباحث أيضا فمثلا من خلال بعض المقابلات التي قمنا بها أكد بعض الباحثين أنهم قاموا بتطوير بعض المنتوجات الزراعية وتحسين إنتاجيتها، كذلك تطوير منتوجات معلوماتية و إلكترونية و هذا ما يشجع الباحث على العمل أكثر إذا استغلت أبحاثه و يمنح له الحافز للعمل بجدية و فعالية أكبر أما تخصصات العلوم الإنسانية فنجدها لا تساهم في تطوير منتوجات و هذا راجع إلى طبيعة التخصص حيث تشمل العلوم الاقتصادية، و العلوم الاجتماعية والآداب، و الحقوق وهذه تخصصات نظرية أكثر منها عملية لذلك نجدها تساهم في تقديم خدمات من نفس التخصص مثل تقديم خدمات في علم النفس أو في دراسات بعض الظواهر الاجتماعية و اللجوء إلى تخصص علم الاجتماع.

ما نلاحظه من خلال هذه أن أهمية الأبحاث و الدراسات و الإصدارات العلمية والأكاديمية تظهر بصورة أكبر في التخصصات العلوم الدقيقة و هذا راجع لمتطلبات العصر واستخدام التكنولوجيا الإنسانية في مختلف التخصصات لذلك نجد الطلب عليها أكبر.

أما العلوم الإنسانية فنجدها أقل طلب وهذا نظرا لعدم اهتمام المجتمع بهذه التخصصات رغم أهميتها، و هذا ما أثبتته دراسة الباحث محمد الصغير تواتي حول مكانة علم الاجتماع في المجتمع وخلص إلى أن المجتمع لا يهتم ولا يعطي أهمية لهذا التخصص نظرا لعدة اعتبارات ثقافية واجتماعية ساهمت في إحداث مثل هذا الوضع .وعليه نستنتج أن أهمية الإصدارات أصبحت مرتبطة بالتخصصات المطلوبة بكثرة و المسايرة لعصر المعلومات و عصر التكنولوجيا والمعلومات لكن تبقى إنتاجية باحثين ضعيفة مقارنة مع الدول المتطورة وهذا ما لايساهم في تنمية البحث الجامعي في الجزائر.

جدول رقم(23): علاقة معدلات الإصدارات العلمية بالرتبة المهنية للباحث

معدلات الإصدارات العلمية / الرتبة المهنية للباحث	الكتب						الأبحاث						الدراسات						المجموع	
	01		03_02		أكثر من 03		03_01		06_04		أكثر من 06		03_01		06_04		أكثر من 06			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أستاذ مساعد	–	–	–	–	–	–	05	18.52	03	13.05	02	03.12	09	45	–	–	–	–	19	07.51
أستاذ مكلف بالدروس	02	16.67	–	–	–	–	10	37.04	12	52.17	31	48.43	07	35	15	60	08	17.77	90	35.57
أستاذ محاضر	10	83.33	12	57.14	06	54.55	12	44.44	08	34.78	17	25.56	04	20	10	40	23	51.11	102	40.32
أستاذ التعليم العالي	–	–	09	42.86	05	45.45	–	–	–	–	14	21.87	–	–	–	–	14	31.12	42	16.60
المجموع	**12**	**100**	**21**	**100**	**11**	**100**	**27**	**100**	**23**	**100**	**64**	**100**	**20**	**100**	**25**	**100**	**45**	**100**	**253**	**100**

حوالي 18 سنة، أما إصدارهم لكتب فأغلبيتهم لا يتجاوز كتابين وهذا عدد قليل جدا لا يعطي دور كبير في تطوير العلم ولا حتى في استثمارها في احتياجات المجتمع ولا يقوي الطلب الاجتماعي عليها، لذلك وجب على الباحثين العمل بجدية وصرامة كبيرين حتى يضمنوا استهلاكها و القيام بعرض نشاطاتهم من خلال تنظيم المعارض العلمية واللقاءات الدراسية تكون منفتحة على مكوناته المجتمع وهيئاته وطبقاته من جمعيات وهيئات ،قطاعات ... ونشر هذه الأبحاث في مختلف المجالات ودور النشر وإحداث مواقع إلكترونية علمية للاستفادة منها.

أما المكلفين بالدروس فنجد نسبة إصدار كتب ضعيفة جدا وهذا راجع إلى انه لا يملك و لم يصل بعد إلى القدرة على إصدار مثل هذه البحوث الأكاديمية وهذا ما أجاب به بعض الباحثين أثناء مقابلاتنا الاستكشافية وأيضا برروا ذلك بنقص تكوينهم وظروفهم المالية والاجتماعية لذلك نجد إصداراتهم العلمية تقتصر فقط على دراسات و أبحاث شاركوا بها من خلال الملتقيات العلمية، كذلك نجد الباحثين من رتبة أستاذ مساعد لا تسمح لهم خبرتهم العلمية و لا المهنية بإصدار كتب حتى الدراسات و الأبحاث ضعيفة جدا ولا يتجاوز متوسط عددها 04 أبحاث أو دراسات هذا العدد ضعيف جدا ويظهر لنا عدم اهتمام الباحث بمثل هذا النوع من البحوث رغم أنها من صميم وظيفته كباحث وأستاذ في الجامعية.

وعليه نستنتج أن إنتاجية الباحث الجامعي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالرتبة المهنية للباحث فكلما ترقى في الرتبة زادت إصدارتها،كما أنها مرتبطة بالترقية المهنية التي أصبح الباحث يسعى إليها على حساب نتائج ومدى فعالية هذه الأبحاث و الدراسات وهذا عنصر معيق في تنمية البحث الجامعي الدليل عدم احتلال جامعات الجزائر لأي مرتبة في ترتيب الجامعات العالمية لسنة 2007.

جدول رقم (24): أسباب عدم قيام الباحث بالإصدارات العلمية

الأسباب	ك	%
نقص الإمكانيات لإجراء البحوث	20	19.23
التفرغ للتدريس	12	11.53
عراقيل إدارية	58	55.77
عدم تكفل الجهات المسولة بالنشر	14	13.47
المجموع	104	%100

مجموع العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين أسباب عدم قيام الباحث بالإصدارات العلمية فنجد سبب العراقيل الإدارية يمثل أكبر ب 55.77% تليها نسبة 19.23% تمثل نقص الإمكانيات لإجراء البحوث، ثم سبب عدم تكفل الجهات المسؤولة بالنشر ب 13.47% وأخيرا نسبة 11.53% تمثل تفرغ الباحث للتدريس.

نلاحظ من خلال هذه القراءة الإحصائية أن أهم سبب يراه الباحثون معيق لقيامهم بالإصدارات العلمية هي وجود عراقيل إدارية هذه العراقيل تتمثل في عدة أسباب منها صعوبات المشاركات العلمية سواء كانت داخلية أو خارجية بدرجة أكبر وهذا من خلال عرقلة في الحصول على تذكرة السفر وهذا يجعل الباحث يمتنع عن المشاركة في مثل هذه المشاركات لا بإصدارات ولا ببحوث ودراسات، إضافة لذلك نجد أن كل أفراد العينة اللذين أجابوا بأنهم ليست لديهم إصدارات علمية بأن السبب هو وجود عراقيل إدارية، تليها نسبة نقص الإمكانيات للإجراء البحوث أي أن الباحث لا يجد المراجع و الكتب

مختلف الدراسات الحديثة التي يحاول من خلالها إجراء أبحاث أو دراسات أو وسائل علمية وتجهيزات متطورة و هذا يحول دون قيامه بمثل هذه الأبحاث تليها بعدها عدم تكفل الجهات المسؤولة بالنشر فأثناء قيامنا بالمقابلات الاستكشافية أكد عدة باحثين بأنهم يقومون بعدة إصدارات لكن لا يجدون تمويل واهتمام بنشرها، كذلك من بين الأسباب التي تعيق القيام بإصدارات علمية نجد تفرغ الباحثين إلى التدريس مما يعرقل قيامهم بذلك.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نستنتج أن نسبة الباحثين الذين أكدوا أنهم لا يقومون بإصدارات علمية قليل مقارنة بالعدد الإجمالي للأفراد العينة وهذا يدل على أن أغلب الباحثين على دراية بأهمية هذه الإصدارات من ناحية وظيفة الباحث داخل الجامعة و من ناحية أهميتها في الترقية العلمية والمهنية. و هذا ما توصلت إليه الباحثة مامري جملة في دراستها حول مكانة الباحث العلمية وأكدت أن من أسباب عدم قيام الباحث بالنشاطات العلمية هو سوء علاقته بالإدارة إي أنه كلما ساءت العلاقة قلت عملية النشر وهذا ما استنتجناه نحن من خلال تحليلنا لهذا الجدول إي العراقيل الإدارية تساهم في قلة الإصدارات العلمية.

جدول رقم (25): علاقة نوع تكوين مخابر البحث للباحثين بتخصص الباحث

نوع التكوين / تخصص الباحث	دراسات عليا		تكوين علمي في الخارج		التكوين في مؤسسات علمية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علوم إنسانية	5	06.67	-	-	_	_	5	05.38
علوم دقيقة	70	93.33	3	100	15	100	88	94.62
المجموع	75	%100	3	%100	15	%100	93	%100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين علاقة نوع تكوين مخابر البحث للباحثين بتخصص الباحث إذ نلاحظ وجود نسبة 94.62% تمثل تخصص العلوم الدقيقة تتوزع على 100% تكوين علمي في الخارج و التكوين في مؤسسات علمية تليها نسبة 93.33% التكوين في الدراسات العليا أي (ماجستير).

كما نجد 05.38% تمثل تخصص العلوم الإنسانية تتوزع فقط على نوع التكوين دراسات عليا بنسبة 06.67% أما التكوين العلمي في الخارج و في مؤسسات علمية فلا توجد أي نسبة.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أن تخصص العلوم الدقيقة بكل تخصصاتها سابقة الذكر أكثر تكوينا للباحثين المختصين في مجالات تخصص مخابر البحث فقد لاحظنا من خلال دراستنا الميدانية أن معظم مخابر البحث التي تقوم بتكوين باحثين مختصين تشمل تخصصات مثل الإعلام الآلي، الهندسة ، الإلكترونيك، الطيران، وغيرها من التخصصات تقوم بفتح التأهيل في الماجستير باسم المخبر وتكون الأولوية في له في قبول الملفات وهذا حتى يتم تدعيم المخبر بباحثين مختصين في مجال معين ، كما أن لهذا التكوين دور كبير في فعالية نتائجه نظرا لاستثمار الإمكانيات المتوفرة داخل المخبر في عملية التكوين وهذا ما ينمي نتائج البحث الجامعي وفعاليته، أما التكوين العلمي في الخارج وفي مؤسسات تعليمية نجد عدد الباحثين الذين أجابوا بذلك قليل مقارنة بحجم العينة الكلية أي أن تكوين مخابر البحث للباحثين يقتصر بدرجة أكبر على تكوين باحثين في دراسات عليا.

أما في تخصص العلوم الإنسانية فنجدها أقل نسبة وهذا راجع لوجود مخبرين فقط على مستوى هذا التخصص فالأول يختص باللغة العربية يعمل منذ 05 سنوات وهو الوحيد الذي قام بتكوين باحثين في تخصص المخبر، أما المخبر الثاني وهو جديد سنة واحدة فقط، يخص كلية الاقتصاد و علوم التسيير وهو مخبر حديث النشأة وقد عبر مدير المخبر أثناء مقابلتنا معه أنه بصدد تكوين باحثين في التخصص الذي يعمل به المخبر.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أن نسبة تكوين مخابر البحث الجامعية للباحثين وفق تخصص المخبر متوسط خاصة إذا قارن عدد الباحثين الذين أجابوا بنعم وهم 758 باحث من مجموع 172 المجموع الكلي لأفراد العينة وهذا نراه قليل نظرا للأهمية وجود باحثين ناشئين داخل المخبر، وقد بينت دراسة حول تسيير البحث الجامعي داخل الجامعات منظمة التعاون وهي دراسة سابقة اعتمدنا عليها في دراستنا على ضرورة إدماج طلبة الدراسات العليا في مخابر وفرق البحث الجامعية حتى يتم استثمار مهاراتهم وفق متطلبات مخابرها البحثية وقاموا بوضع استراتيجية تسيير ذلك، لكن ما نلاحظه

في مخابرنا الجامعية بعيد كل البعد على النموذج الإستراتيجي في تسيير الباحثين العاملين في مخابر الدول المتقدمة وهذا طبعا راجع للفراق في المستوى العلمي.

وعليه نستنتج أن تكوين باحثين داخل مخابر البحث يساهم في تنمية البحث الجامعي.

جدول رقم (26): علاقة نشر أعمال مخابر البحث العلمي بتوفر الإمكانيات

أسباب النشر / وجود الوسائل العلمية	أهمية البحوث المنجزة		طلب البحث من قطاعات مختلفة		تدخل في إطار مهام الفرق والمخابر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	70	87.50	15	78.94	95	86.36	180	86.12
لا	10	12.50	4	21.06	15	13.64	29	13.88
المجموع	80	%100	19	%100	110	%100	209	%100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين علاقة نشر أعمال فرق ومخابر البحث بمدى توفر الإمكانيات فنلاحظ أن نسبة 86.12% تمثل نسبة الذين أكدوا على توفر الوسائل العلمية للبحث تتوزع على أسباب النشر ب 87.50% لأهمية البحوث المنجزة تليها نسبة 86.36% ترى أن أسباب النشر يعود لأنها تدخل في إطار مهام مخابر البحث الجامعية أما طلب البحث من قطاعات مختلفة فبلغت نسبتها 78.94%،أما نسبة الذين ليس ليهم وسائل علمية ويقومون بالنشر فبلغت نسبتهم 13.88% تتوزع على 21.06% ترى أن من أسباب النشر هو طلب البحث من قطاعات مختلفة تليها نسبة 13.64% ترى أن ذلك يدخل في إطار مهام مخابر البحث أما الآخر نسبة فهي 12.50% ترجع أسباب النشر إلى أهمية البحوث المنجزة.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أن نسبة المخابر التي تتوفر على وسائل علمية هي أكثر نشر لأعمالها وهذا يرجع إلى لتوفر كل متطلبات البحث خاصة في البحوث الدقيقة و التي تتطلب مختلف الأجهزة العلمية و المواد التقنية و الكيماوية لذلك لا يمكن نشر نتائج هذه البحوث إذا لم يتم توفير الوسائل التي تعمل على تحقيق ذلك.

كما نلاحظ أيضا من خلال هذه القراءة أن طب البحث من قبل قطاعات مختلفة يعد حافزا مباشرا في نشر أهم النتائج التي توصلت إليها مخابر البحث وقد تساهم هذه القطاعات في توفير مختلف الوسائل

العلمية لهذه المخابر حتى تقوم بعملية البحث في مواضيع تخدم مصالحها وهذا ما بينته لنا نسبة 78.94%.

وعليه نستنتج أن لتوفر الإمكانيات أر في عملية نشر أعمال ونتائج أبحاث مخابر البحث الجامعية.

جدول رقم (27): علاقة أهمية منحة التكوين في الخارج مع الجهة المنظمة للتكوين

أهمية التكوين / الجهة المنظمة للتكوين	الحصول على شهادات علمية		اكتساب المعارف		الحصول على مراجع وبحوث علمية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجامعة	15	100	130	80.25	137	82.04	282	81.98
مخابر البحث	-	-	15	09.26	30	17.96	45	13.08
في إطار التعاون العلمي	-	-	10	06.17	_	_	10	02.91
التكفل الشخصي	-	-	7	04.32	-	-	7	02.03
المجموع	15	%100	162	%100	167	%100	344	%100

حجم العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين أهمية الحصول على منحة التكوين في الخارج مع الجهة المنظمة إذ نجد نسبة 100% ترى أن الحصول على شهادات علمية من تنظيم الجامعة، كما نجد نسبة 81.98% استفادت من منحة التكوين من طرف الجامعة تتوزع على 82.04% تستفيد من منحة التكوين في الحصول على المراجع و البحوث العلمية تليها نسبة 80.25% ترى في أهمية التكوين و التربص في الخارج في اكتساب مختلف المعارف.

أما مخابر البحث فنجدها تمثل 13.08% تتوزع على أهمية التكوين في 17.96% الحصول على مراجع وبحوث علمية تليها نسبة 09.26% ي اكتساب المعارف.

أما نسبة الجهة المنظمة للتكوين في إطار التعاون العلمي فتمل 02.91% تتوزع فقط على 06.17% في اكتساب المعارف، أما التكفل الشخصي للباحثين للتكوين فتمثل 02.03% تتوزع فقط على اكتساب معارف بنسبة 04.32%.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ بأن منحة التكوين في الخارج تمنح بدرجة أكبر من قبل الجامعة، أي أن الجامعة هي التي تقوم بتنظيم مل هذه المنح وهذا ما لاحظناه أثناء تواجدنا داخل مصلحة البحث العلمي حيث يتم عرض شروط طلب المنحة خاصة الطويلة أي أثر من سنة في بداية كل سنة

ويستفيد منها الباحثين المسجلين في تحضير الدكتوراه وفقط شروط تحددها الجهات الوصية لذلك نجد نسبة الأساتذة المحاضرين هم الأكثر استفادة في السابق من هذه المنحة من أجل تحضير الدكتوراه،كما يستفيد الباحثين من تربصات قصيرة المدى يستفيد منها الباحثين في نهاية كل سنة جامعية تكون في معظمها محصورة بين 15 يوم و 30 يوم يتم من خلالها الحصول على مختلف المراجع و البحوث العلمية والتقاء بأعضاء الهيئة التدريسية في الدول التي تستقبلهم، لكن من خلال ما لاحظناه ومقابلاتنا مع بعض الباحثين الذين استفادوا من المنحة القصيرة أكدوا بأنها لا تكفي للحصول على مختلف المصادر و المراجع والإطلاع على مختلف البحوث العلمية المتعلقة بتخصص الباحث مما يجعله يستثمر هذه التربصات في قضاء عطلته الصيفية أو الربيعية وهذا ما يفقد هذه العطلة الأهمية في اكتساب الباحث مختلف المعارف وهذا ما أكده لنا الجدول هذا أن معظم الباحثين أجابوا بأن هذه المنحة تساهم فقط في اقتناء المراجع و الكتب، لذلك نستنتج أن الجامعة هي الجهة الأكثر توفير للتربصات العلمية للباحثين، أما مخابر البحث فنلاحظ أنها لا تساهم في تقديم هذا النوع من التربصات و التكوينات العلمية وهذا ما تمثله نسبة 13.08% فقط تقوم بمنح الباحثين تربصات التكوين في الخارج.

إن منح الباحثين فرص التكوين في الخارج يفتح لهم مجالات التعرف على مختلف البحوث العلمية في مختلف التخصصات، وقد لاحظنا أن المخابر التي توفر هذا النوع من التكوين للباحثين هي مخابر ذات التخصصات الدقيقة لكن تبقى بنسبة ضئيلة ولا تساهم برجة كبيرة ي تنمية البحث الجامعي، لذلك وجب على هذه المخابر أن تفعل مثل هذه التربصات و التكوينات العلمية خاصة في ميدان تخصصات هذه المخابر حتى تتمكن من تكوين باحثين مختصين.

أما التكوينات و المنح في إطار التعاون العلمي فنلاحظ نسبتها ضئيلة جدا وهذا ما يل على نقص التعاون العلمي مع مختلف القطاعات الإستراتيجية وهذا ما سنلاحظه في تحليلنا لنتائج الفرضية الثانية، أما التكفل الشخصي فهي نسبة ضعيفة وهذا يرجع إلى الظروف المادية التي يعيشها الباحث الجامعي، و التي لا تسمح له بالقيام بمثل هذه التربصات بتكفل شخصي .

نستنتج أن التربصات العلمية تساهم في تنمية واكتساب الباحث لمختلف المعارف العلمية والمصادر و المراجع تساهم بدورها في تنمية البحث الجامعي.

جدول رقم(28):علاقة مدة التكوين بالرتبة المهنية للباحث

مدة التكوين / الرتبة المهنية	أقل من 6أشهر		أكثر من 6أشهر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ. مساعد	13	09.50	-	-	13	07.38
مكلف بالدروس	50	36.50	3	07.69	53	30.12
أ. محاضر	60	43.79	28	71.80	88	50
أ, التعليم العالي	14	10.21	8	20.51	22	12.50
المجموع	137	%100	39	%100	176	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول و الذي يبين لنا علاقة مدة التكوين بالرتبة المهنية للباحث، إذ نجد الأساتذة المحاضرين أكثر استفادة من التكوين بنسبة 50% تتوزع على 71.80% استفادة من مدة التكوين أكثر من 06 أشهر تليها نسبة 43.79% استفادوا من منحة التكوين أقل من 06 أشهر، كما نجد رتبة الأساتذة المكلفين بالدروس يمثلون نسبة 30.12% تتوزع على 36.50%استفادوا من مدة التكوين أقل من 06 أشهر تليها نسبة 07.69%استفادوا من منحة التكوين الأكثر من 06 أشهر، أما أساتذة التعليم العالي فتمثل نسبتهم 12.50% تتوزع على 20.51% استفادوا من منحة التكوين أكثر من 06 أشهر ونسبة 10.21% استفادوا من منحة التكوين الأقل من 06 أشهر أما الأساتذة المساعدين فتمثل أقل نسبة ب 07.38% تتوزع فقط على مدة التكوين أقل من 06 أشهر بنسبة 09.50%.

نلاحظ أن الأساتذة الباحثين الذين استفادوا من منحة التكوين أكثر من 06 أشهر هم باحثين من رتبة أساتذة محاضرين وهذا يعود إلى أن هذا الصنف من الأساتذة أكثر إتاحة للفرص في هذا النوع من التكوين فنجد الوزارة تبرمج عطلة علمية لأكثر من سنة مثل العطلة العلمية السنوية للباحثين من رتبة أساتذة محاضرين وأساتذة التعليم العالي لهم ولعائلاتهم وهذا قصد رفع المستوى بالخارج ويتم وضع شروط لقبول الباحث منها إنتاجه العلمي مثل عدد الكتب العلمية، عدد الإشراف على مشاريع البحث (فرق البحث)، الإنتاج البيداغوجي كفتح التأهيل للماجستير، التدريس في الماجستير، كذلك عدد المقالات العلمية المنشورة في المجلات الدولية والعربية و الوطنية إضافة إلى ذلك عدد المسؤوليات الإدارية كرئيس قسم أو عميد كلية، رئيس جامعة، نواب للعميد ، نواب لرؤساء الأقسام، كل هذه الشروط

يتم تنقيطهم وفق برنامج يتم وصفه من قبل مديرية التعاون و التبادل ما بين الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، لذلك هذه المسؤوليات و الإنتاج العلمي يصل إليها الباحثين من رتبة الأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي وهذا مثلما سبق وأن لاحظناه في الجداول السابقة بأن الإنتاج العلمي للباحث مرتبط بالأقدمية و الرتبة المهنية له وعليه فالأساتذة ذو الرتب العليا أكثر استفادة من المنح الطويلة وهذا راجع إلى البرنامج الذي سطرته الوزارة للتبادل العلمي بين الجامعات سواء الدولية أو العربية.

أما الأساتذة المكلفين بالدروس فهم أكثر استفادة من المنحة أو التربص القصير وهذا البرنامج يعرض في نهاية كل سنة جامعية للأساتذة المسجلين في الدكتوراه لمواصلة تحفيز أطروحاتهم واكتساب مختلف المصادر والمراجع العلمية في ذلك.

أما الأساتذة المساعدين فنجد نسبة استفادتهم ضعيفة جدا ومرتكزة فقط على المنحة أي التكوين الأقل من 06 أشهر أي في إطار تحفيز الدكتوراه وهذا راجع لقلة خبرة الباحثين بإجراءات عملية الاستفادة وكيفية الحصول على رسائل الاستقبال للبلد المستقبل.

نلاحظ بأن إمكانيات التكوين وتحسين المستوى بالخارج مفتوحة للباحثين سواء القصيرة أو الطويلة وهذا يعود للبرنامج الذي تسطره الوزارة للفترة الخماسية الممتدة من 2007_____2011 وفتحها المجال للباحثين قصد التكوين العلمي الجيد لكن هذه الفرص تعاني من نقص وضعف تسيرها وهذا ما نجده في دراسة الباحث عبد المجيد بن مبارك في دراسة حول الدلالات السوسيولوجية للإشكالية تسير وتنظيم البحث العلمي، وأكد أن مشكلة التنظيم و التسيير العلمي ترجع إلى إهمال مشاركة الباحث وتأثير الصراعات والنزاعات و العصبيات في تسيير البحث العلمي.

وعليه نستنتج أن للتكوين العلمي في الخارج أثر لاكتساب الباحث الخبرات العلمية واستثمارها في تنمية البحث الجامعي في الجزائر لكن يبقى مشكل تسيير وتنظيم برامج هذا التكوين يعرف نوع من البيروقراطية الإدارية وهذا ما يؤثر سلبا في عملية تطوير البحث الجامعي.

1.2.5.الاستنتاج الجزئي للفرضية الأولى:

نحاول من خلال تحليلنا لنتائج جداول الفرضية الأولى المتعلقة بالبيئة العلمية المحيطة بالباحثين الجامعيين ومدى مساهمتها في تنمية البحث الجامعي، وقد كشفت الإحصائيات الميدانية عن النتائج الأتية:

_ معظم أفراد العينة العاملين داخل فرق البحث الجامعية ليس لديهم مقر لممارسة البحث وهذا ما تمثله نسبة 56.98% أجابوا بعدم وجود مقر ، إن هذا الوضع يفقد البحث الجامعي العمل الجماعي وتبادل الأراء ويشتت عمل الباحثين مما يضعف من فعالية البحث الجامعي.

_ أكد معظم أفراد العينة عن مشاركتهم في النشاطات العلمية و المتمثلة في الملتقيات ، الندوات وأيام دراسية، وهذا ما مثلته نسبة 93.02% من مجموع أفراد العينة، كما أكدوا أن الهدف من مشاركة الباحثين هو تحقيق الترقية المهنية والعلمية بنسبة 62.50% أما مساهمة النشاطات العلمية في تحديد وحل مشكلات التي يواجهها المجتمع فقد بينت النتائج أن البحث الجامعي لايساهم في ذلك ومنه نستنتج أن البحث الجامعي لا يلبي متطلبات النسق الاجتماعي.

_ بينت النتائج أن مستوى نشاط مخابر البحث العلمي الجامعية تبقى دون المستوى المطلوب سواء من خلال نشاطاتها العلمية (أبحاث، ملتقيات، ندوات، تكوين باحثين)، وهذا ما تمثله نسبة 16.01% أكدت على تنظيم مخابر البحث للنشاطات العلمية ومنه نستنتج بأن مخابر البحث الجامعية تعيش في فراغ اجتماعي أثر بدوره على نشاط الباحث الجامعي, لذلك وجب إعادة تنظيم وتسيير مخابرالبحث وفق برنامج استراتيجي يساير متطلبات التنمية.

_ كما استنتجنا من خلال النتائج الميدانية لهذه الدراسة أن الباحثين الجامعيين لا يشاركون في النشاطات العلمية التي تنظمها مختلف الهيئات الاقتصادية و الاجتماعية وهذا ما أكدته لنا نسبة 76.74% أكدوا بأن نشاطهم العلمي يقتصر فقط على ما تنظمه الجامعة وعليه استنتجنا بأن البحث الجامعي في الجزائر لا يتعدى مؤسساته البحثية فقط وهذا ما لا يساعد على تنمية البحث الجامعي.

_ كما بينت النتائج الميدانية بأن إنتاجية الباحث الجامعي من (كتب، أبحاث، دراسات) تبقى دون المستوى المطلوب وعددها مرتبط بأقدمية الباحث في المهنة، كما أن الأبحاث والدراسات التي يقوم بها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الترقية المهنية التي أصبحت تقدم على حساب فعالية هذه البحوث.

_ أكدت النتائج أيضا أن المخابر الجامعية لا تساهم في تكوين باحثين مختصين بدرجة كبيرة رغم أهمية ذلك في تحقيق مختلف نتائج الأبحاث التي يعمل المخبر في إطارها.

_ وأظهرت النتائج أيضا بأن توفر مخابر وفرق البحث العلمي على الوسائل العلمية الخاصة بعملية البحث يساهم في تحقيق نتائج إيجابية وخاصة التخصصات في العلوم الدقيقة كما يساهم ذلك في نشر مختلف أعمالها واستثمارها في مختلف الميادين.

_ أكدت النتائج بأن التكوينات العلمية في الخارج تفتح للباحثين الجامعيين فرص التعرف على مختلف البحوث العلمية في مختلف الدول العربية والأوروبية ويفتح المجال لاكتساب الباحث مختلف الخبرات ، لكن ما استنتجناه من خلال تحليلنا للنتائج أن مخابر البحث الجامعية لا توفر فرص التكوين هذا النوع رغم أهميته في تطوير مختلف النتائج والبحوث العلمية خاصة في التخصصات العلوم الدقيقة.

_ أكدت نتائج الدراسة بأن العراقيل الإدارية التي يتلقاها الباحث الجامعي في قيامه لمهامه البحثية سواء في محاولته للقيام بنشاطات علمية أو نشره للأبحاث أو مشاركته في الملتقيات الدولية خاصة أو استفادته من منحة التكوين تعمل على عرقلة قيامه بالأبحاث ويفقد الباحث الرغبة وقد يؤدي به الأمر في كثير من الأحيان إلى التخلي عن البحث مثلما أكده لنا بعض الباحثين.

من خلال هذه النتائج نستنتج أن البيئة العلمية المحيطة بالباحث الجامعي تعيق عمل الباحث ما انعكس سلبا في تطوير وتنمية البحث الجامعي.

3.5.تحليل نتائج الفرضية الثانية: تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي

جدول رقم (29): التعاون العلمي مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في إطار فرق ومخابر البحث الجامعية

هل هناك تعاون	ك	%
نعم	65	37.80
لا	107	62.20
المجموع	172	%100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين مدى وجود تعاون مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في إطار فرق ومخابر البحث الجامعية، إذ نلاحظ وجود نسبة 62.20% من أفراد العينة يؤكدون عدم وجود تعاون مع هذه القطاعات، أما نسبة 37.80% من أفراد العينة لهم تعاون علمي.

إن القراءة الإحصائية تبرز الضعف الكبير بين الجامعة ومحيطها الخارجي خاصة القطاع الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما يؤكد أن الجامعة لا تقدم منتوجها العلمي للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي يطلبها المجتمع وهذا ما يجعل هذه البحوث حبيسة الجامعة , وعليه نستنتج أن هناك ضعف في علاقة الجامعة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول رقم (30): علاقة نوع التعاون مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي بتخصص الباحث

طبيعة التعاون / تخصص الباحث	طلب باحثين		طلب بحوث جامعية		طلب استشارات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علوم إنسانية	4	11.77	10	15.38	7	21.88	21	16.04
علوم دقيقة	30	88.23	55	84.62	25	78.12	110	83.96
المجموع	34	%100	65	%100	32	%100	131	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يوضح علاقة نوع التعاون مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي بتخصص الباحث حيث نجد نسبة 83.96% تمثل تخصص العلوم الدقيقة تتوزع على طبيعة التعاون بنسبة 88.83% في طلب باحثين تليها نسبة 84.62% طلب على البحوث الجامعية، أما طلب استشارات فتمثل نسبة 78.12%، أما تخصص العلوم الإنسانية فتمثل نسبة 16.04% تتوزع على 21.88% نسبة طلب استشارات تليها نسبة 15.38% يمثل نسبة طلب على البحوث الجامعية، أما نسبة طلب باحثين فتمثل 11.77%.

من خلال هذه القراءة نلاحظ أن التخصصات ذات العلوم الدقيقة أكثر تعاون مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وهذا راجع للتخصصات الموجودة في العلوم الدقيقة مثل الهندسة، الري، الفلاحة، بيولوجيا وهي تخصصات ضرورية لتطوير هذين القطاعين وهذا ما نلاحظه في وجود أعلى نسبة تمثل طلب باحثين مختصين في ميادين العلوم الدقيقة، تليها نسبة طلب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبحوث الجامعية وهنا نلاحظ أن بعض فرق وخابر البحث تعالج مشكلات مطروحة داخل القطاعين وهذا ما يعطي فعالية أكثر للاستثمار هذه البحوث ، كما أنها تشجع الباحثين الجامعيين على العمل بجدية أكثر خاصة إذا تم استثمار هذه البحوث في تطوير القطاعين من ناحية زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات، أما التعاون عن طريق طلب استشارات فهي تحتل المرتبة الثالثة ويعود ضعف هذه النسبة مقارنة بمجموع العينة الكلي إلى تهميش القطاعين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر للباحث الجامعي ولجوئهم إلى الخبرة الأجنبية باعتبارها الأكثر كفاءة وخبرة بالميدان . أما التخصصات في العلوم الإنسانية فنسبة التعاون ضعيفة ويعود ذلك إلى طبيعة هذه التخصصات التي تعرف نوع من التهميش من قبل المجتمع الذي أصبح يبحث عن التخصصات ذات الصبغة التجارية والمربحة لذلك نجد هذا القطاعات تعرف ضعف في التعاون مع الجامعة.

وعليه نستنتج أن التعاون بين القطاع الاقتصادي والاجتماعي والجامعة من خلال طلب باحثين، طلب البحوث الجامعية، وطلب استشارات تعرف ضعف كبير خاصة البحوث ذات التخصصات الإنسانية.

الجدول رقم (31): أسباب عدم وجود تعاون مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي وعلاقتها بتخصص الباحث

أسباب عدم وجود تعاون / تخصص الباحث	ضعف البحوث الجامعية		لا توجد اتفاقيات		اللجوء إلى الخبرة الأجنبية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علوم إنسانية	5	14.29	27	27.84	15	23.08	47	23.86
علوم دقيقة	30	85.71	70	72.16	50	76.92	150	76.14
المجموع	34	%100	97	%100	65	%100	197	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يمثل أسباب عدم وجود تعاون مع القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وعلاقتها بتخصص الباحث نلاحظ وجود نسبة 76.14% تمثل تخصصات العلوم الدقيقة تتوزع على أسباب عدم وجود تعاون بين القطاعين الاقتصادي و الاجتماعي بالجامعة على 85.71% ترى سبب ذلك هو ضعف البحوث الجامعية تليها نسبة 76.92% لجوء هذين القطاعين إلى الخبرة الأجنبية، أما أسباب عدم وجود تعاون راجع إلى عدم وجود اتفاقيات بين هذين القطاعين و الجامعة فتمثل نسبة 72.16%، أما الباحثين ذات التخصصات العلوم الإنسانية فترى أن أسباب عدم وجود تعاون راجع بالدرجة الأولى إلى عدم وجود اتفاقيات وهذا ما تمثله نسبة 27.84% تليها نسبة 23.08%لجوء القطاعين إلى الخبرة الأجنبية ونسبة 14.29% ضعف البحوث الجامعية.

من خلال هذه القراءة نلاحظ أن الباحث الجامعي يرى أن أسباب عدم وجود تعاون بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والجامعة من ناحية البحث العلمي يعود إلى ضعف هذه البحوث الجامعية بالدرجة الأولى وهذا حسب الباحثين في التخصصات العلوم الدقيقة ويعود ضعف هذه البحوث الجامعية

وعدم تلبيتها لمتطلبات القطاعين الاقتصادي والاجتماعي إلى عدم توفير المستلزمات البحثية من وسائل ومواد وتجهيزات مخبرية تساعد على نجاح الأبحاث وهذا ما يجعل كثير من البحوث لا تصل على نتائج جيدة، هذا ما أكده لنا بعض الباحثين في تخصصات العلوم الدقيقة إلى أن هذه البحوث تتطلب تجهيزات حديثة إضافة إلى أنهم يرون أن سبب ضعف هذه البحوث يعود إلى نقص التكوينات والتربصات العلمية في الدول المتقدمة مما جعل البحوث لا تستجيب لمتطلبات هذين القطاعين خاصة مع دول هذه القطاعات اقتصاد السوق وبحثها عن تحقيق الربح لذلك نجدها تلجأ إلى طلب الخبرة الأجنبية وهذا ما تبينه النسب، والتي تعتبرها أكثر كفاءة وخبرة مثلما أكدته دراسة" محمود أحمد محمود الزهيري" حول البحث العلمي و التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حيث يرى وجود انفصال بين البحث العلمي و التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرجع إلى قلة المقومات اللازمة للبحث العلمي لذلك لا يعتمد عليه في حل المشاكل التي تواجه هذين القطاعين مما يجعل الدول النامية في تبعية علمية وهذا ما يهمش الباحث الجامعي.

كذلك نجد من بين أسبا عدم وجود تعاون هو عدم وجود اتفاقيات تنظم مقل هذه العلاقات كتبادل الخبرات، تكوين باحثين، تمويل مشاريع البحث، طلب بحوث جامعية للاستفادة منها في تنمية القطاعين وهذا ما يؤثر سلبا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد لاحظنا من خلال مقابلات مع مدراء الفرق وبعض رؤساء المخابر أنهم لا يتعاملون مع هذين القطاعين وأعمالهم بعيدة عن متطلبات ومشاكل القطاعين وهذا ما يؤثر على فعالية البحوث الجامعية سواء في التخصصات الإنسانية أو الدقيقة،

نستنتج وجود ضعف وانفصال بين البحوث الجامعية و القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما يؤثر سلبا في وجود تعاون علمي بينهما.

جدول رقم (32): أسباب عدم طلب المؤسسات الاجتماعية للبحث الجامعي

الأسباب	ك	%
لا تهتم بالبحث الجامعي	80	27.12
لا توجد اتفاقيات	155	52.54
ضعف البحث الجامعي	60	20.34
المجموع	295	%100

مجموع العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين أسباب عدم طلب المؤسسات الاجتماعية للبحث الجامعي نلاحظ وجود نسبة 52.54% ترى أن السبب الرئيسي هو عدم وجود اتفاقيات تليها نسبة 27.12% ترى أن المؤسسات الاجتماعية لا تهتم بالبحث الجامعي تليها نسبة 20.34% ترى أن ضعف البحوث الجامعية هي سبب عدم طلب البحث الجامعي.

من خلال هذه القراءة نلاحظ أن عدم وجود اتفاقيات للتعاون بين الجامعة والقطاع الاجتماعي يؤدي إلى وجود أي تعاون سواء بتبادل الخبرات أو طلب باحثين أو استثمار البحث الجامعي لأن الباحث الجامعي لا يمكن أن يتعامل مع هذه المؤسسات بصفة شخصية إلا في بعض الحالات ويرجع هذا التعامل إلى العلاقات النسقية بين الباحث الجامعي ومسؤولي هذه المؤسسات التي تقوم بطلب الأساتذة الجامعيين لتنشيط بعض التظاهرات العلمية أو تقديم بعض الاستشارات ، لكن هذا التعاون يبقى دون المستوى المطلوب ، كما نلاحظ أيضا أن الباحث الجامعي يرى أن المؤسسات الاجتماعية لا تهتم بالبحث الجامعي وترى أنه لم يبلغ المستوى المطلوب لتوظيفه لخدمة المجتمع في حين نجد بعض الباحثين يؤكدون ذلك ويرون أن ضعف البحث الجامعي سبب عدم وجود التعاون.

وعليه نستنتج أن عدم وجود اتفاقيات للتعاون بين الجامعة و القطاعات الاجتماعية يؤثر في تعزيز وتطوير التعاون العلمي الجامعي.

جدول رقم (33): نوع تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي لبحث العلمي وعلاقته بتخصص الباحث

طبيعة التمويل / تخصص الباحث	تخصيص مبالغ مالية		تنظيم الملتقيات		تكوين باحثين		تمويل المشاريع البحث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علوم إنسانية	-	-	10	15.38	5	20	-	-	15	13.27
علوم دقيقة	-	-	55	84.62	20	80	3	100	78	86.73
المجموع	-	-	65	%100	25	%100	3	%100	93	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين علاقة نوع تمويل القطاع الاقتصادي و الاجتماعي بتخصص الباحث، نلاحظ وجود نسبة 86.73% تمثل تخصصات العلوم الدقيقة تتوزع على طبيعة التمويل ب 100% تمويل مشاريع البحث، تليها نسبة 84.62% تنظيم ملتقيات ثم نسبة 80% تكوين باحثين، أما التخصصات العلوم الإنسانية فنجد نسبة 20% تكوين باحثين تليها نسبة 15.38% في تنظيم ملتقيات، أما مشاريع البحث فلا تقوم القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية بتمويل المشاريع ذات التخصصات الإنسانية.

من خلال هذه القراءة الإحصائية ، نستنتج أن القطاع الاقتصادي و الاجتماعي لا يساهم بنسبة كبيرة في تمويل البحث الجامعي كما يقتصر تمويله فقط في تنظيم الملتقيات بصورة كبيرة مقارنة بتمويل مشاريع البحث وتكوين باحثين وهذا ما يبين لنا عدم اهتمام هذين القطاعين بتطوير وتنمية البحث الجامعي لا يستفيد من تمويلات مالية تستثمر في تنمية البحث العلمي وتطبيق نتائج مختلف الأبحاث، وعليه فالبحث الجامعي في الجزائر يعاني من ضعف وقلة مصادر تمويله.

جدول رقم (34) علاقة نوع طلب القطاع الاقتصادي بتخصص التخصص

نوع الطلب / تخصص الباحث	برامج وتقنيات		باحثين مختصين		تقديم حلول للمشكلات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علوم إنسانية	-	-	15	39.47	12	44.44	27	28.42
علوم دقيقة	30	100	23	60.53	15	55.56	68	71.58
المجموع	30	100	38	100	27	100	95	100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين علاقة نوع طلب القطاع الاقتصادي للبحث الجامعي وعلاقته بتخصص الباحث , نلاحظ وجود نسبة 71.58% تمثل التخصصات العلوم الدقيقة تتوزع على نوع الطلب بنسبة 100% للطلب على البرامج والتقنيات تليها نسبة 60.53% طلب باحثين مختصين , أما تقديم الحلول للمشكلات فتمثل نسبة 55.56% , أما تخصصات الباحثين في العلوم الإنسانية فتمثل نسبة 28.42% تتوزع على 44.44% في تقديم حلول للمشكلات، ونسبة 39.47% طلب باحثين مختصين أما طلب البرامج والتقنيات فنلاحظ أن القطاع الاقتصادي لا يلجأ إلى طلب هذا النوع من الباحثين من ذوي التخصصات في العلوم الإنسانية.

من خلال هذه القراءة نجد أن طلب القطاع الاقتصادي على البحث الجامعي يشمل الباحثين من التخصصات العلوم الدقيقة بنسبة كبيرة وهذا راجع لطبيعة التخصصات خاصة البرامج والتقنيات التي تحتاج إليها مختلف الهيئات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج الإعلام الآلي ، أو تقنيات حديثة لحل بعض المشكلات , أما طلب القطاع الاقتصادي لباحثين من التخصصات العلوم الدقيقة فنجده أكثر طلبا مقارنة بالباحثين من تخصصات العلوم الإنسانية ويرجع ذلك لمتطلبات القطاع الاقتصادي في حد ذاته خاصة أمام التطورات التي تعرفها الأوضاع الاقتصادية، وعليه نستنتج أن القطاع الاقتصادي أكثر تعاملا مع الباحثين من التخصصات العلوم الدقيقة

1.3.5.الاستنتاج الخاص بالفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على أن لتمويل القطاع الاقتصادي و الاجتماعي دور في تنمية البحث الجامعي ومن خلال تحليل الجداول المتعلقة بالفرضية الثانية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

أكدت الدراسة أن هناك ضعف في علاقة الجامعة بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي وهذا ماتمثله نسبة 62.20 % تأكد أنه لا يوجد تعاون بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما يؤثر على علاقة الجامعة بالمحيط الخارجي خاصة وأن الجامعة مؤسسة اجتماعية واقتصادية وأكاديمية تعمل على تنمية مجتمعاتها من خلال مساهمتها بالبحوث والدراسات والباحثين في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي .

بينت الدراسة أن التعاون بين القطاع الاقتصادي والاجتماعي والجامعة يتم من خلال طلب باحثين ,طلب بحوث جامعية , طلب استشارات تعرف ضعفا كبيرا خاصة البحوث ذات التخصصات الإنسانية وهذا ما مثلته نسبة 16.04% مقابل 83.96% للتخصصات العلوم الدقيقة ,ويعود ذلك إلى اعتماد معظم القطاعات خاصة الاقتصادية على البحوث والخبرة الأجنبية .

كما استنتجنا من خلال تحليلنا للجداول بأن عدم طلب القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي يعود إلى ضعف البحوث الجامعية وعدم مسايرتها للتطورات والعلوم الحديثة خاصة في

التخصصات العلوم الدقيقة وهذا ما مثلته نسبة 85.71%, مما جعل القطاعات تفقد الثقة في الخبرة والكفاءة الجزائرية.

أكدت النتائج أن عدم وجود تعاون يعود إلى عدم وجود اتفاقيات للتعاون بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما مثلته نسبة 72.16% للتخصصات العلوم الدقيقة و 27.84% للتخصصات العلوم الإنسانية و يرجع الباحثون سبب ذلك إلى أن السلطات الوصية لا تهتم بالبحث الجامعي ولا تضع الثقة في كفاءاتها الجامعية ، في حين أكد بعض الباحثين أن سبب ذلك يعود إلى ضعف مستوى الباحث الجامعي .

كما استنتجنا من خلال تحليلنا للجداول أن تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي يقتصر على تنظيم وتنشيط بعض الملتقيات والندوات والأيام الدراسية دون المساهمة في تمويل مشاريع البحث سواء التابعة لفرق أو مخابر البحث وهذا ما يحرم البحث الجامعي من إمكانية التنمية والتطور أكثر.

أكدت الدراسة أن القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لا يساهم بنسبة كبيرة في تمويل البحث الجامعي وهذا ما أضعف من فعالية البحوث خاصة من ناحية التحفيز المادي والمعنوي .

من خلال تحليلنا لجداول الفرضية الثانية نستنتج أن عدم وجود تعاون بين القطاع الاقتصادي والاجتماعي وبين الجامعة يؤثر سلبا في تمويل وتطوير البحث الجامعي ومنه ضعف تنميته، وعليه فالبحث الجامعي في الجزائر يعاني من ضعف وقلة مصادر تمويله وهذا ما انعكس سلبا أما تنميته.

4.5.تحليل بيانات الفرضية الثالثة:الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي

جدول رقم (35): مساهمة دخل الباحث في عملية البحث الجامعي

المساهمة	ك	%
نعم	10	05.81
لا	162	94.19
المجموع	172	%100

نلاحظ من خلال قراءتنا الإحصائية لهذتا الجدول الذي يبين مدى مساهمة دخل الباحث في عملية البحث ، إذ نجد نسبة 94.19% ترى أن الدخل الباحث الجامعي أيس تعويض الخاص بالأعمال البحثية

لا يساهم إطلاقا في عملية البحث الجامعي، وهذا ما يؤثر في عملية البحث وفي مستوى تنميته. أما الذين أجابوا بأن التعويض الخاص بالأعمال البحثية يساهم في عملية البحث الجامعي فتمثل نسبة قليلة جدا تقدر ب 05.81% وعليه نستنتج أن التعويض الخاص بالأعمال البحثية لا يساهم في تنمية البحث الجامعي.

جدول رقم (36): نتائج عدم كفاية دخل الباحث

ضعف الدخل	ك	%
العمل في وظائف أخرى	70	21.74
طلب ساعات إضافية في جامعات مختلفة	162	50.31
عدم تفرغه للبحث الجامعي	90	27.95
المجموع	322	%100

مجموع العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين نتائج عدم كفاية دخل الباحث الجامعي فنجد نسبة 50.31%من الباحثين يلجئون إلى طلب ساعات إضافية في جامعات مختلفة تليها نسبة 27.95% ترى أن عدم كفاية الدخل تؤدي إلى عدم التفرغ للبحث الجامعي ، أما قيام الباحثين بالعمل في وظائف أخرى فتمثل نسبة 21.74%، من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أن معظم الباحثين الجامعيين يرون أن الدخل لا يساهم في تشجيع الباحث الجامعي على البحث العلمي وهذا ما يؤدي به إلى طلب مضاعفة دخله خاصة مع الوضع الاقتصادي الذي يعيش فيه وهذا ما توصلت إليه دراسة الباحثة "مامري جميلة" إلى أن الوضع الاقتصادي للمجتمع له أثر على أجور الباحثين ، ومنه نستنتج أن دخل الباحث الجزائري لايساهم في تحفيز الباحث على عملية البحث.

جدول رقم (37): أملاك الباحثين

الامتلاك / أملاك الباحث	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
سكن	125	27.59	47	20	172	25
السيارة	108	23.84	64	27.24	172	25
حاسوب	130	28.70	42	17.87	172	25
أنترنات	90	19.87	82	34.89	172	25
المجموع	453	100	235	100	688	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين لنا أملاك الباحث نلاحظ أن الباحثين الذين يملكون سكن خاص تبلغ نسبتهم 25% موزعين على 27.59% يملكون سكن خاص و20% تمثل نسبة الأساتذة الذين لا يملكون سكن، أما امتلاك سيارة فتمثل نسبة 23.84%، ونسبة 27.24% تمثل الأساتذة الذين لا يملكون سيارة أما امتلاك الباحثين للحاسوب فنجد نسبة 28.70% تمثل الباحثين الذين يملكون حاسوب ونسبة 17.87% تمثل الباحثين الذين لا يملكون حاسوب، أما الإنترنت فتمثل نسبة 19.87% يملكون جهاز كومبيوتر مزود بالإنترنت ونسبة 34.89% لا يملكون الإنترنت.

من خلال هذه القراءة نلاحظ أن معظم الباحثين الجامعيين لا يتمتعون بأهم الوسائل الفردية التي يحتاج إليها الباحث فنجد أن بعض الباحثين لا يملكون سكن خاص وهذا ما يعرقل من عمل الباحث خاصة وأن السكن يعد أهم عامل من عوامل الاستقرار وحسب دراسة الباحثة مامري جميلة فترى أن الأوضاع الاقتصادية تمارس نوع من الأثر على استفادة الباحثين من سكن، فكلما ساءت الأوضاع الاقتصادية قلت نسبة الذين استفادوا من سكن خاصة في إطار العمل , و حسب دراستنا فمعظم الباحثين الذين يملكون سكن خاص استفادوا منه في إطار العمل , لذلك فوجود سكن للباحث مهم في عملية البحث العلمي بالنسبة للباحث .

أما امتلاك الباحث لسيارة خاصة فمعظم الباحثين _حسب دراستنا _يمتلكون سيارة لكن هذا لا يمنع من وجود نسبة معتبرة لا يملكون سيارة و هذا يؤثر على تسهيل عمل الباحث في التواجد اليومي و المستمر في ميدان البحث أو حتى في حضور مختلف نشاطات البحث أما امتلاك الباحث لجهاز كومبيوتر مزود بالانترنت فنلاحظ أن معظم الباحثين لا يمتلكون أجهزة مزودة بالإنترنت وهذا ما يؤثر على الباحث في التزود والإطلاع على مختلف البحوث والدراسات الأجنبية و العربية، كما تحرمه من المشاركة في مختلف المداخلات عبر الإنترنت والاتصال بمختلف المواقع العلمية، إن ضعف امتلاك

الباحثين لجهاز كمبيوتر مزود بالإنترنت يرجع إلى الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المجتمع بصفة عامة وحسب مقابلاتنا مع بعض الباحثين فقد أكدوا صعوبة امتلاك الانترنت داخل المنزل لأنها مكلفة ويستعملون الإنترنت الموجودة داخل المكتبات الجامعية لاكتساب المعلومات والاتصال بمختلف المواقع الإلكترونية.

من خلال هذه القراءة لأملاك الباحث نلاحظ أن الباحث الجامعي يعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على حصوله على مسكن وسيارة وجهاز كمبيوتر مزود بالإنترنت وهذا ما يجعل الظروف الاجتماعية تؤثر على عملية البحث العلمي.

جدول رقم (38): علاقة وجود سكن بتخصيص مكان للبحث

وجود سكن / تخصيص مكان للبحث	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	55	44	-	-	55	32
لا	70	56	47	100	117	68
المجموع	125	100%	47	%100	172	%100

نلاحظ من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين علاقة وجود سكن بتخصيص الباحث مكان للبحث إذ نجد نسبة 68% تمثل عدم تخصيص الباحثين لمكان لممارسة البحث داخل المنزل تتوزع على 100% تمثل نسبة الباحثين الذين لا يملكون سكن ونسبة 56% تمثل نسبة الباحثين الذين يملكون سكن ولا يخصصون مكان لممارسة البحث، تليها نسبة 32% تمثل الباحثين الذين يخصصون مكان للبحث نجدها تتوزع على الباحثين الذين لديهم سكن بنسبة 44% .

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أن نسبة قليلة من الباحثين الذين يملكون سكن خاص ويخصصون مكان لممارسة البحث وهذا راجع لضيق السكن الذي يملكوه الباحثون خاصة المستفيدين منه في إطار العمل والتخصيص نقصد به جزء من الغرفة للبحث وهذا يؤثر على الباحث في عملية البحث العلمي التي تتطلب التركيز و الهدوء التام لممارسته، هذه الظروف الاجتماعية التي يمر بها الباحث الجامعي اليوم مرتبطة بالظروف الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري الذي أصبح يعاني من مشكل السكن وهذا ما أثر على الباحث الجامعي ماديا واجتماعيا وانعكس سلبا على البحث الجامعي،

وعليه نستنتج بأن ممارسة الباحث للبحث العلمي داخل سكن الباحث بشكل نسبة قليلة نظرا لوضعية الباحثين الاجتماعية.

جدول رقم (39): مكان سكن الباحث

مكان السكن	ك	%
في المدينة	95	34.54
بعيد عن المدينة	77	28
قريب من العمل	103	37.46
المجموع	275	%100

مجموع العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين لنا مكان سكن الباحث فنلاحظ وجود نسبة 37.46% مكان سكنها قريب من مكان العمل خاصة وأن معظم الباحثين استفادوا من السكن في إطار العمل تليها نسبة 34.54% مكان السكن في المدينة، وهذا ما يساعد الباحثين على التنقل، تليها نسبة 28% من الباحثين مكان سكناهم بعيد عن المدينة وعن مكان العمل وهذا يؤثر كذلك على تسهيل تنقلات الباحث سواء لممارسة البحث أو في عملية البحث و التنقل للمشاركة في مختلف النشاطات العلمية من ملتقيات ، ندوات وأيام دراسية.

وعليه نستنتج أن مكان السكن يسهل من تواجد الباحث بصورة مستمرة في مكان البحث.

جدول رقم(40):أسباب عدم امتلاك الباحث لجهاز كومبيوتر مزود بالإنترنت

الأسباب	ك	%
صعوبة امتلاك جهاز كومبيوتر مزود بالانترنت	82	53.95
عدم توفر الوقت لاستغلاله	40	26.32
جهل الباحث بتقنيات الكومبيوتر	30	19.73
المجموع	152	%100

وعليه نستنتج بأن ممارسة الباحث للبحث العلمي داخل سكن الباحث بشكل نسبة قليلة نظرا لوضعية الباحثين الاجتماعية.

جدول رقم (39): مكان سكن الباحث

مكان السكن	ك	%
في المدينة	95	34.54
بعيد عن المدينة	77	28
قريب من العمل	103	37.46
المجموع	275	%100

مجموع العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين لنا مكان سكن الباحث فنلاحظ وجود نسبة 37.46% مكان سكنها قريب من مكان العمل خاصة وأن معظم الباحثين استفادوا من السكن في إطار العمل تليها نسبة 34.54% مكان السكن في المدينة، وهذا ما يساعد الباحثين على التنقل، تليها نسبة 28% من الباحثين مكان سكناهم بعيد عن المدينة وعن مكان العمل وهذا يؤثر كذلك على تسهيل تنقلات الباحث سواء لممارسة البحث أو في عملية البحث و التنقل للمشاركة في مختلف النشاطات العلمية من ملتقيات ، ندوات وأيام دراسية.

وعليه نستنتج أن مكان السكن يسهل من تواجد الباحث بصورة مستمرة في مكان البحث.

جدول رقم(40):أسباب عدم امتلاك الباحث لجهاز كومبيوتر مزود بالإنترنت

الأسباب	ك	%
صعوبة امتلاك جهاز كومبيوتر مزود بالانترنت	82	53.95
عدم توفر الوقت لاستغلاله	40	26.32
جهل الباحث بتقنيات الكومبيوتر	30	19.73
المجموع	152	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين لنا أسباب عدم امتلاك الباحث لجهاز كمبيوتر مزود بالإنترنت إذ نلاحظ وجود نسبة 53.95% ترى أن عدم امتلاك جهاز كمبيوتر مزود بالإنترنت يرجع إلى صعوبة امتلاكه نتيجة لتكاليفه الباهضة والمكلفة وهناك تشير إلى أن وجود كمبيوتر مزود بالإنترنت يعد وسيلة ضرورة وأساسية للباحثين خاصة وأنن في عصر مجتمع المعرفة و التي أصبحت فيه المعارف كسلعة إنتاجية وتجارية تتغير كل لحظة فمن خلال الانترنت يستطيع الباحث معرفة مختلف التطورات العلمية والتكنولوجية و المعرفية والتي تفيده في عملية البحث. فإذا كان الباحث الجزائري لا يستطيع تزويد جهازه بالإنترنت فهذا يدل على عدم قدرته المالية بالدرجة الأولى في تغطية مصاريف الإنترنت، كما نلاحظ من خلال الجدول وجود نسبة 26.32% تبرر ذلك بعدم توفر الوقت لاستغلاله وهذا ما يبين لنا وجود انشغالات لدى الباحث الجامعي تعيق من اهتماماته بالبحث وهذا يؤثر بدوره في تنمية البحث الجامعي،أما جهل الباحث بتقنيات الكمبيوتر فتمثل نسبة 19.73% هذه النسبة تبين لنا وجود فئة من الباحثين يجهلون استعمال جهاز الكمبيوتر مما يحرمهم من معرفة تطورات مختلف الأبحاث.

وعليه نستنتج أن مستوى استعمال الإنترنت لدى الباحث الجامعي مازالت ضئيلة مقارنة بحجم التطورات السريعة للمعرفة.

جدول رقم (41): تأثير الالتزامات العائلية وعلاقتها بالجنس

التأثير / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	90	82.57	40	63.49	130	75.58
أنثى	19	17.43	23	36.51	42	24.42
المجموع	109	%100	63	%100	172	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين تأثير الالتزامات العائلية وعلاقتها بالجنس ، إذ نلاحظ وجود نسبة 75.58% من جنس الذكور تتوزع على 82.57% ترى أن الالتزامات العائلية تؤثر على عملية البحث تليها نسبة 63.49% ترى أن الالتزامات العائلية لا تؤثر على ممارسة البحث، أما جنس الإناث فتمثل نسبة 24.42% تتوزع على 36.51% ترى أن المسؤوليات العائلية لا تؤثر على عملية البحث تليها نسبة 17.43% ترى أن الالتزامات العائلية تؤثر في عملية البحث.

من خلال القراءة الإحصائية نجد أن جنس الذكور هو الذي يرى أن الالتزامات العائلية تؤثر بدرجة كبيرة في عملية البحث وهذا يدل على عبء المسؤولية العائلية خاصة إذا كان لديه أطفال، إضافة إلى مختلف المسؤوليات المرتبطة بذلك،أما جنس الإناث فنجدهم يرون بدرجة كبيرة أن الالتزامات العائلية لا تؤثر وتعيق عملية البحث وهذا يرجع إلى أن بعض الباحثين ليست متزوجات وهذا ما يقلل من التزاماتهن العائلية.

وعليه نستنتج أن الالتزامات العائلية لجنس الذكور تؤثر في عملية البحث العلمي مقارنة بجنس الإناث ومنه نستنتج أن الالتزامات العائلية أثر في عملية ممارسة وتنمية البحث العلمي.

جدول رقم(42): علاقة المعيقات العائلية والاجتماعية بالوضعية العائلية للباحث

المعيقات البحث / الوضعية العائلية	الارتباطات العائلية		المسئولية الأسرية		الالتزامات المهنية		الظروف الصحية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعزب	10	09.17	-	-	8	11.76	10	10.98	28	08.83
متزوج	98	89.91	50	100	60	88.24	80	87.92	288	90.85
مطلق	1	0.92	-	_	-	_	1	01.10	1	0.32
المجموع	109	%100	50	100%	68	%100	91	%100	317	%100

مجموع العينة يعبر عن تعدد عن تعدد الإجابات

نلاحظ من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذب يبين علاقة المعيقات العائلية والاجتماعية بالوضعية العائلية للباحث إذ نجد نسبة 90.85% تمثل الباحثين المتزوجين تتوزع على المعيقات العائلية ب 89.91% ترى أن الارتباطات العائلية تؤثر في عملية البحث تليها نسبة 88.24% ترى أن الالتزامات المهنية للباحث تؤثر في عملية البحث تليها نسبة 87.92% ترى أن الظروف الصحية للباحث تشكل هي الأخرى عائق في عمل الباحث، أما الباحثين غير المتزوجين فتمثل نسبتهم 08.83% تتوزع على الارتباطات العائلية، أما الباحثين المطلقين فنسبتهم 0.32% وهي تشمل باحث واحد يرى فيها أن الظروف الصحية هي التي تعرقل عملية البحث.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نجد أن الباحثين المتزوجين أكثر تعرضا للمعيقات التي تعرقل عملية البحث وهذا راجع للمسؤوليات العائلية المترتبة عن وضعيتهم العائلية والتي تتطلب الوقت مما تعرقل عمل الباحثين عكس الباحثين الغير متزوجين و الذين أكدوا نقص الارتباطات العائلية و

المسؤولية الأسرية مما يسمح لهم المجال بممارسة البحث ، كما نلاحظ أيضا أن الالتزامات المهنية للباحثين خاصة الممارسة للقيادة الإدارية تؤثر في عملية ممارستهم للبحث الجامعي نتيجة المهام الموكلة إليهم وهذا ما يجعل الباحث الجامعي يترك البحث العلمي مثلما أكده لنا الباحثين الجامعين الممارسين للمهام الإدارية.

كما نجد الظروف الصحية للباحثين تؤثر سلبا في مواصلة البحث وهذا ما أكده كل الباحثين من مختلف الوضعيات العائلية.وعليه نستنتج أن للظروف العائلية والاجتماعية للباحثين أثر في ممارسة البحث الجامعي ومنه تطويره وتنميته.

جدول رقم (43) : علاقة طبيعة علاقات العمل داخل فرق ومخابر البحث برتبة الباحث العلمية

علاقات العمل / الرتبة العلمية	العمل كفريق		وجود صراعات		عمل فردي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	%	ك
مدير بحث	33	37.60	-	-	-	-	33	19.19
أستاذ باحث	15	17.04	-	-	10	16.67	25	14.53
مكلف بالبحث	40	45.45	24	100	50	83.33	114	66.28
المجموع	88	%100	24	%100	60	%100	172	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين لنا طبيعة علاقات العمل داخل فرق ومخابر البحث وعلاقتها بالرتبة العلمية للباحث نلاحظ وجود نسبة 66.28% تمثل الأساتذة المكلفين بالبحث تتوزع على طبيعة علاقات العمل ب 83.33% ترى أن علاقات العمل داخل فرق البحث تتميز بالعمل الفردي وبوجود صراعات بنسبة 100% ، أما العمل كفريق فبلغت نسبة 45.45%، أما الباحثين ذات رتبة مدير البحث فقد بلغت نسبتهم 19.19% تتوزع فقط على العمل كفريق بنسبة 37.60% تليها نسبة 14.53% تمثل رتبة الأساتذة الباحثين تتوزع على 17.04% العمل كفريق تليها نسبة 16.67% العمل داخل فرق البحث عمل فردي.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نلاحظ أن لعلاقات العمل داخل فرق البحث أثر في عملية البحث العلمي خاصة وأنها تعد من مجتمعات التعلم التي تقوم أساسا على العمل بروح الفريق لتطوير قدراتهم و إمكانياتهم، كما أنها توفر فرصة للإنتاج المعارف وتبادل الخبرات لحل المشكلات، هذه العوامل تساعد الباحثين على تطوير وتنمية البحث الجامعي لكن ما نلاحظه على علاقات العمل داخل فرق البحث الجامعية في الجزائر أنها تفتقد إلى مثل هذه الخصائص وعلاقات العمل كالعمل الفردي

بدون تنسيق مع أعضاء الفرقة إضافة إلى وجود صراعات بين أعضاء الفرق مما يؤثر في تطوير البحث العلمي وهذا ما تبينه نسب الجدول أعلاه، لذلك فإن علاقات العمل داخل فرق ومخابر البحث ضرورية لتطوير وتنمية البحث الجامعي.

جدول رقم (44): علاقة نوع الحوافز بالجهة التي قد قدمتها

نوع الحوافز / الجهة المساهمة	منح مالية		حوافز معنوية		بعثات إلى الخارج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الجامعة	150	78.94	-	-	-	-	150	68.81
مخابر البحث	20	10.53	-	-	10	100	30	13.76
قطاعات الاقتصادية والاجتماعية	20	10.53	18	100	-	-	38	17.43
المجموع	190	100	18	100	10	100	218	100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين لنا علاقة نوع الحوافز بالجهة المساهمة , نجد نسبة 68.81% تمثل الجامعة وتتوزع على نوع الحوافز ب 78.94% منح مالية في حين لم نسجل أي نسبة للحوافز المعنوية التي يتلقاها الباحث من الجامعة أو البعثات إلى الخارج . أما المنح المالية التي يتلقاها الباحث من الجامعة فهي عبارة عن تعويض مالي يتلقاه في نهاية كل سنة جامعية و بعد تقديمه لمختلف الأعمال التي قامت بها الفرقة أو المخبر التابع له لكن حسب الباحثين تبقى دون المستوى المطلوب ، كما نجد نسبة 17.43% تمثل مساهمة القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تقديم حوافز وتتوزع على حوافز معنوية بنسبة 100% تليها نسبة 10.53% منح مالية نتيجة لأبحاثهم وتمويلهم لبعض المشاريع والبحوث الجامعية وهذا ما لاحظناه لدى الباحثين من ذوي التخصصات في العلوم الدقيقة والذين أكدوا لنا تلقيهم لمكافئات مالية . أما الحوافز التي تقدمها مخابر البحث فنجدها تشمل تكوينات علمية في الخارج بنسبة تليها تقديم منح مالية بنسبة 10.53%لتحفيزهم , لكن يبقى ذلك بصورة قليلة.

من خلال هذه القراءة الإحصائية نجد أن الحوافز المقدمة للباحثين تبقى دون المستوى المطلوب الذي يطمح إليه الباحث الجامعي .

ومنه نستنتج أن الباحث الجامعي يفتقد للتحفيز المادي والمعنوي وهذا ما يؤثر على مردوديته البحثية ومنه على البحث الجامعي

جدول رقم (45): أسباب عدم رضى الباحثين على ظروف تسيير البحث الجامعي

الأسباب	ك	%
نظام التسيير	172	35.32
عدم توفير المستلزمات العلمية للبحث	110	22.59
عدم وجود حوافز مشجعة	90	18.48
البيروقراطية الإدارية	115	23.61
المجموع	487	%100

مجموع العينة يعبر عن تعدد الإجابات

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول الذي يبين أسباب عدم الرضى الباحثين على ظروف تسيير البحث الجامعي، إذ نلاحظ وجود نسبة 35.32% ترى أن نظام تسيير البحث الجامعي لا يساهم في تنميته وتطويره ، تليه نسب 23.61% تبين أسباب ذلك بالبيروقراطية الممارسة في إدارة البحث العلمي و 22.56% ترى أن عدم توفير المستلزمات العلمية للبحث يشكل عائقا أما الباحث، في حين نجد نسبة 18.48% ترى أن عدم وجود حوافز مشجعة للباحثين تقلل من تطويره وتنميته.

من خلال هذا الجدول نجد أن الباحثين الجزائريين غير راضين على نظام تسيير البحث الجامعي خاصة أمام التغيرات الخارجية ودخول العالم مجتمع المعلومات، لذلك نجد أن نظام تسيير البحث الجامعي الحالي يعاني من عدة نقائص نوجز أهمها حسب بعض الباحثين كما يلي:

_ عدم وجود منهجية واضحة لمسيرة البحث العلمي ليتم الالتزام بها إداريا وعلميا.

_ ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمخابر وفرق البحث.

_ عدم وجود علاقة بين الجماعة وقطاعات التنمية وهذا ما يؤثر في تطوير وتنمية البحث.

_ ضعف مستوى التمويل وهو ما يساهم في ضعف مستواه ونتائجه.

_ وجود الممارسات البيروقراطية المعيقة للتقدم العلمي الجامعي.

هذه بعض الخصائص التي رآها الباحثون تميز نظام تسيير البحث الجامعي في الجزائر. إن هذه الظروف تؤثر على تطوير وتنمية البحث العلمي الجامعي، لذلك وجب إعادة النظر في أنظمة تسيير البحث الجامعي بما يتناسب و التغيرات الخارجية المحيطة بالجماعة ، وعليه نستنتج أن الباحثين الجامعيين غير راضين على نظام تسيير البحث العلمي وهو ما يؤثر على تطويره وتنميته.

1.4.5 الاستنتاج الجزئي للفرضية الثالثة

تتطرق هذه الفرضية إلى تأثير الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي على تنمية البحث الجامعي ومن خلال عرضنا لتحليل الجداول الخاصة بهذه الفرضية تم استنتاج ما يلي:

إن التعويض أو المنحة المالية التي يتلقاها الباحث لا تساهم في تغطية لوازم واحتياجات البحث وهذا ما مثلته نسبة 94.19% ترى أن هذه المنحة غير كافية لتوفير احتياجات البحث من تكاليف النقل والإقامة واقتناء المراجع العلمية المتخصصة والحديثة ، إضافة أنها تأتي متأخرة .

تشير تحاليل الجداول أن دخل الباحث الشهري لا يكفي ولا يساعد على الأداء البحثي مما يجعل الباحثين يقومون بالعمل في وظائف أخرى بنسبة 21.74% , وطلب ساعات إضافية في جامعات مختلفة بنسبة 50.31% وهذا ما يؤدي بهم إلى عدم تفرغهم للبحث الذي تقل نتائجه

بينت الدراسة أن معظم المبحوثين يمتلكون سكنات خاصة استفادوا منها في إطار العمل وسيارات وأجهزة لإعلام الآلي وهذا يمنح للباحث إمكانية البحث في ظروف مناسبة خاصة أمام أهمية السكن وامتلاك سيارة للفرد التي أصبحت من الضروريات من أجل تنقلاتهم للمشاركات العلمية , لكن ما لاحظناه في تحليلنا لهذه الجداول أن معظم الباحثين يمتلكون أجهزة لأعلام الآلي غير مزودة بشبكة المعلومات وهذا ما يؤثر على إمكانية اكتسابه واطلاعه على مختلف الأبحاث واتصاله بمختلف المواقع العلمية خاصة مع دخول العالم مجتمع المعلومات ويرجع ذلك للظروف المادية التي أصبح يعاني منها الباحث الجامعي.

كما استنتجنا من خلال تحليلنا للجداول أن نسبة قليلة من الباحثين الذين يمتلكون سكن خاص ويخصصون مكان لممارسة البحث وهذا يرجع لضيق السكنات ، بينما وجدنا نسبة 68% لا يخصصون غرف خاصة داخل السكن للبحث مما يؤثر على توفير الظروف الملائمة لعملية البحث .

كما بينت الدراسة أن قرب السكن من مكان ممارسة عملية البحث عامل مهم في تسهيل عملية البحث واكتساب مختلف الخبرات.

كما استنتجنا أن أسباب عدم امتلاك الباحث الأنترنات يرجع تكاليفها الباهظة وهذا ما مثلته نسبة 53.95% ومنه نستنتج أن مستوى استعمال الأنترنات لدى الباحث الجامعي مازالت دون المستوى المطلوب وهو ما اثر سلبا على تطوير البحث العلمي بصفة عامة

كما استنتجنا أيضا أن الالتزامات العائلية لجنس الذكور توثر في عملية البحث مقارنة بجنس الإناث وهذا يرجع للحالة العائلية للإناث (غير متزوجات) مما يقلل من التزاماتهن العائلية .

أثبتت النتائج أن الباحثين المتزوجين أكثر تأثرا بالمعيقات العائلية والاجتماعية ن ويرجع ذلك للالتزامات المترتبة عن وضعيتهم العائلية إذ تمثل نسبة 89.91%. كما أن الالتزامات المهنية للباحثين من تدريس ن ممارسة القيادة الإدارية عامل معيق لممارسة الباحث لعملية البحث وهذا ما تمثله نسبة 88.24% إضافة على اثر الظروف الصحية للباحثين والتي تنقص من عملية البحث

أكدت النتائج أن طبيعة علاقات العمل داخل فرق ومخابر البحث تتميز بالعمل الفردي بنسبة 83.33% إضافة إلى وجود نسبة 24% ترى أن علاقات العمل تتميز بوجود صراعات وهذا بدوره يؤثر على فعالية وإنتاجية البحث الجامعي ، كما نجد نسبة 45.45% من علاقات العمل تتميز بالعمل الجماعي الذي يساهم في تطوير البحث العلمي خاصة مع دخول الجامعات مجتمعات التعلم والتي تتميز بالعمل الجماعي.

أكدت النتائج أيضا أن الباحث الجامعي يفتقد إلى التحفيز المادي والمعنوي ما اثر على إنتاجيته العلمية

كما استنتجنا من خلال تحليلنا لجداول الفرضية الثالثة أن الباحث الجامعي يرى أن الباحث في الجزائر ليست له مكانة معتبرة داخل مجتمعه بل وصل بالبعض إلى أنه ليست له مكانة إطلاقا مما يفتح المجال لهجرة ونزيف الإطارات خاصة ذات الكفاءة العالية .

وعليه نستنتج أن الظروف الاجتماعية والمادية التي يعيشها الباحث الجامعي اليوم تؤثر سلبا في تنمية وتطوير البحث الجامعي في الجزائر

2.5.عرض وتحليل المقابلات:

عرض المقابلة رقم (1) مكان المقابلة: مقر المخبر

مدة المقابلة: ساعة وربع

السن: 52 سنة

الرتبة المهنية: أستاذ التعليم العالي

الرتبة العلمية: مدير مخبر

عرض إجابة المبحوث المتعلق بالمحور الأوّل البيئة العلمية:

البيئة العلمية الحالية التي يعيشها الباحث الجامعي تعرف نوعا من الانتعاش والتغير نتيجة ربطها مع العالم الخارجي, كما أنها تعتبر حاليا محفزة ومشجعة أكثر من ذي قبل للبحث العلمي خاصة مع القوانين والمراسيم والتعليمات بحيث أننا في الآونة الأخيرة لاحظنا تجاوبا مع العالم الخارجي, بحيث أنّ هذه القوانين ساهمت في:

1/ فتح فرق بحث وإعطاء منح متتالية كل سنة للباحث.

2/ فتحت هذه القوانين المجال لفتح مخابر البحث العلمي, وهذا ما يبرر وجود مئات المخابر على مستوى الجامعات, وهذا شيء إيجابي ينعش البحث العلمي. كما أنّ الأبحاث التي أصبحت تخرج من مخابر البحث وفرقه أصبحا ذات قيمة علمية, وأصبحت تعد بحوث أكاديمية, لذلك يحصل الباحث من خلال هذه البحوث على نقطة علمية وعلى نجاحات...من جهة أخرى سياسة البحث العلمي إيجابية من جهة من حيث سمة الاستقلالية المالية التي أصبحت تعطي لمخابر البحث العلمي والكليات, وكل كلية صارت تجري ملتقياتها ونشاطاتها العلمية بتنظيم وإحكام. هذا جانب إيجابي لكن مع هذه الإيجابيات نجد أنّ الحنين إلى ذهنية التسلط والإغماط والدس التي مازالت قابعة على مستوى بعض الجامعات؛ ما يسمى بالسياسة المركزية وأيضا سياسة البخل والشح العلمي, وكأنّ الجامعة خلقت من أجل أن تصنع حديقة أو تضع بناء...هذه مخالطة يجب تصحيحها والخروج منها, وإنما الجامعات خلقت من أجل البحث العلمي, فإذا أردنا وضع ميزانية للبحث العلمي فيجب أن مأخذ 50% من ميزانية الجامعة ما تبقى يذهب.

كما أنّ الباحث ما زال يعاني من نقص البحوث, الكتب, الإصدارات, تفعيل الأنشطة, وكلما حاولنا الدخول في تنظيم ملتقى إلاّ ووجدنا من يقف في وجهه, يقدم ويؤخر هذا, وإذا قيل هناك شروط أخرى تضبط على أساس التفويض من دائرة النشاط حتى لا يكون له صوت مسموع وأثر بالغ في الوسط الجامعي (هذه هي بعض الجوانب السلبية القليلة التي ذكرناها)...إنّ البحث العلمي

- الحلول لهذه القطيعة هي:
- الوصاية (الوزارة, الحكومة) لوضع اتفاقيات من هذا النوع ضرورية لتجسيد العلاقة.
- توجيه فرق ومخابر البحث لاحتياجات المجتمع وهذا يتطلب وضع مخطط شامل.

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث: الوضعية المادية والاجتماعية للباحث

بالنسبة للباحث لا يمكن أن يرقى إلى مستوى الإنتاج (صناعة البحث) كحلول لمشاكل المجتمع لأنّ الباحث هو المحور المحرك للتنمية.

- أصبحنا نغفل الباحث, وما يطلبه الباحث إذا توفرت الشروط الحافظة لاستقراره وكرامته وأمنه فإذا توفرت لا يبقى له أية حجة لقعوده عن البحث, وهذه أساسيات ضرورية للباحث لابد من توفيرها, لكن واقع البحث اليوم وهي أنّ الوضعية الاجتماعية والاقتصادية على العموم غير مريحة لأنّ نسبة كبيرة من الباحثين لا استقرار لهم (ليس لهم سكنات له دور كبير) وحماية للباحث وهو عربون كرامة للباحث ودليل للاهتمام.
- الجانب الاقتصادي للباحث يجب أن يراعى من خلال منحة الباحث أو راتبه فأمر واضح الراتب غير محترم فأصبح يعمل في وظائف أخرى لإحداث التوازن المالي (4 جامعات 20 ساعة) يلقط مالا.

وهذا كله امتصاص وهدر لطاقاته والتي يجب أن توجه للبحث لأنّ ما يعطي أكبر وأعظم لذلك نجدهم يتوجهون إلى البلدان المختلفة. فالباحث يطور البحث في البلدان التي لها مشاكل وليست في البلدان التي لا تحتوي على مشاكل في نظري وينمو أكثر فالهجرة سببها الوحيد هو تحسين وضعيتهم المادية بالدرجة الأولى وإعطائهم مكانة واحترام وتقدير أكثر. ولا يذهب إلى الهجرة إلا الأساتذة ذوي الرتبة العالية, فالباحث له 50% من الحق في الهجرة لكن 50 % الحق على الدولة لأنها لا تهتم, لم تأخذ متطلباته بعين الاعتبار.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل:

من خلال إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل والخاص بالفرضية الأولى المتعلقة بالبيئة العلمية وعلاقتها بتنمية البحث الجامعي في الجزائر نلاحظ بأنّ المبحوث يرى أنّ البيئة العلمية الحالية للبحث الجامعي مشجعة من ناحية إتاحة فرص البحث من خلال فرق ومخابر البحث العلمي كما اعتبر أنّ البحوث التي تنتجها هي بحوث أكاديمية تساهم في ربط الجامعة بالمحيط الخارجي.

كما لاحظنا أيضا أنّ الباحث يثمن سياسة البحث العلمي الجديدة والتي أعطت فرص للبحث خاصة من الناحية الاستقلالية المالية للمخابر, وهذا ما يبين لنا أنّ مخابر البحث حديثة في نشأتها

كما نلاحظ أنّ الباحث يرى في القوانين التنظيمية والمسيرة للبحث العلمي إيجابية وتشجيع الباحث على البحث الجامعي إلا أننا نجد الباحث بعد عرضه لأهم إيجابيات البيئة العلمية المحيطة بالبحث نجده يرى أنّ المسؤولين على تسيير وتهيئة البيئة العلمية المناسبة للبحث يطبع عليها التسلط والبخل والشح العلمي وهذا ما يؤكد لنا استنتاجاتنا الخاصة بتحليل الجداول الميدانية المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تأكد أنّ البيروقراطية والممارسات الإدارية هي التي تعرقل البيئة العلمية للباحث من خلال التعقيدات الإدارية خاصة فيما يتعلق بمشاركات الباحث وتنشيطه للنشاطات العلمية(ملتقيات, أيام دراسية, ندوات, إصدارات..).وهذا ما يفسر لنا تدني مستوى إنتاجية الباحث من ناحية الإصدارات, والمشاركات العربية والدولية خاصة, أمّا الوطنية فقد يتحمل تكاليفها الباحث رغم الظروف الاجتماعية والمادية التي يعاني منها.

من خلال تحليل المحور الأوّل الخاص بإجابة المبحوث نستنتج أنّ الباحث باعتباره مدير مخبر منذ 6 سنوات يرى أنّ الإصلاحات والمراسيم الجديدة التي تسير البحث العلمي إيجابية فقط تحتاج إلى متابعة صارمة خاصة من ناحية التسهيلات العلمية لفتح المجال للباحث للعمل أكثر حتى يستطيع الباحث تقديم معارفه لمجتمعه.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني والمتعلق بتمويل القطاع الاقتصادي للبحث الجامعي:

من خلال إجابة المبحوث والمتعلقة بمدى تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي في إطار مخابر البحث نلاحظ أنّ الباحث أكد على أهميته وعن العلاقة التكاملية بين البحث العلمي والمجتمع المدني اقتصاديا واجتماعيا كما نلاحظ من خلال المقابلة أنّ الباحث أشار إلى وجود قطيعة في السابق بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي وأنّ الأبحاث الجامعية حتى وإن كانت جيدة فهي بعيدة عن متطلبات وانشغالات المجتمع وهذا ما يبين لنا بأنّ القطاع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر لا يطلب ولا يستثمر البحوث الجامعية, كما يرى الباحث أنّ الإصلاحات الجديدة والمتمثلة في نظام L.M.D سياسة من أجل ربط المحيط الخارجي بالبحوث الجامعية وهذا حتى يستثمر البحوث الجامعية, كما لاحظنا أيضا أنّ الباحث يرى أنّ القطاع الاقتصادي والاجتماعي يسعى دائما إلى الخبرة الأجنبية من خلال باحثيهم وأبحاثهم.

كما نستنتج من خلال إجابات الباحث على ضرورة تدخل الوصاية لوضع اتفاقيات للتعاون توجه فرق ومخابر البحث الجامعية لاحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما أكدته لنا الدراسة الميدانية الخاصة بالمحور الثاني إلى ضعف وحتى انعدام وجود علاقة بين فرق ومخابر البحث ومختلف القطاعات وهذا ما لا يشجع الباحث على الإنتاجية العلمية ومنه ضعف فعاليته داخل المجتمع, كما أنّ استنتجنا أيضا من خلال هذه المقابلة على ضرورة قيام الباحث بربط هذا

النوع من العلاقات مع مختلف القطاعات وأن لا يبقي أبحاثه في الجامعة فقط وهذا ما يعطي جانب من المسؤولية للباحث في عدم وجود مثل هذا النوع من العلاقات.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث: الظروف الاجتماعية والمادية للباحث

نلاحظ أن المبحوث يرى أن الظروف المادية والاجتماعية للباحث تعرف اللاستقرار خاصة الظروف المادية إذ يرى أن الراتب لا يساعد إطلاقا الباحث في عملية البحث مما يؤدي به إلى عدم قيامه بالبحث وحتى إن قام به فمن أجل تحقيق أغراض مادية وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية المتعلقة بهذا المحور , أي أن الباحث يلجأ إلى طلب لساعات إضافية في عدة جامعات والعمل في بعض الوظائف الأخرى وهذا ما يعرقل تطور وتنمية البحث الجامعي ، كما لا حظنا من خلال المقابلة أن الباحث يرى ضرورة الاعتناء بالباحث قبل الاعتناء بالمنشآت الصناعية وغيرها باعتبارها المحرك الأول لها.

أما عن مكانة الباحث الاجتماعية فنلاحظ أن الباحث أن المبحوث يرى أنه لم يعطى له ولو جزء قليل من الاحترام من أهله , كما أنه لا يتلقى أي حوافز ولا هبات ولا تشجيعات وهذا ما يجعله يفكر في الهجرة حيث نجد المبحوث يراها حتمية في ظل ظروفه الاجتماعية والمادية ، وهذا ما يتفق مع نتائج تحليلنا لجداول هذا المحور .

عرض المقابلة رقم (2):

السن: 48 سنة — مكان المقابلة: مقر عمل الباحث

الرتبة المهنية: أستاذ محاضر — مدة المقابلة: ساعة ونصف

الرتبة العلمية: مدير مخبر

مكان العمل: كلية الاقتصاد وعلوم التسيير

عرض إجابة المبحوث المتعلق بالمحور الأوّل البيئة العلمية:

أولا نعطي مثال بسيط حيث أن بعض النشاطات مثل الثقافة والبحث العلمي نشاطات تحتاج إلى بيئة علمية غير مبقرطة يعني أنها لا تسيير بتنظيم بيروقراطي معقد خاصة نشاط البحث العلمي فاهم العناصر التي تؤثر على نشاطات البحث العلمي هي مرتبطة بالقوانين رغم أن هناك تفكير في إعادة النظر في هذه القوانين ... ومقاربة إدارية محضة لنشاط البحث العلمي ... مثال بسيط هل هناك جائزة لأحسن مقال أو جائزة أحسن نشاط علمي؟... ونحن والحمد لله استطعنا فتح مخبر وهو الأول على مستوى العلوم الاقتصادية جامعة البليدة والجزائر في الكلية وهذا بعد جهود من قبل

الباحثين لتجسيد أهداف المخبر المتعلق بإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات ونحاول من خلاله الربط بين البحوث الجامعية ومتطلبات هذه المنظمات... إن الباحث يعتبر جزء من المجتمع ويجب أن يكون له حس بالمشكل العلمي... إن البيئة العلمية المحيطة بالباحث الجامعي اليوم تعيق عمل ونشاط الباحث سواء في محاولته لتنشيط الملتقيات أو الأيام الدراسية أو نشر إصداراته العلمية وهذا يرجع للعراقيل البيروقراطية والإدارية المحيطة به ، كما نلاحظ أيضا أن هناك نقص في وصول المعلومات للباحثين... كما أن تنظيم الجامعة ونظرية عدد الطلبة تركت الجامعة مرهقة في التكوين أساتذة , إدارة , باحثين ... فهذا الإرهاق لا يترك مجال لعملية البحث ، وواضح أن كل أستاذ تذهب إليه يقول أنه لا توجد حوافز مشجعة فمهنة البحث قد ترفع بعض الطابوهات... هل كل ما هو أستاذ هو باحث؟ وأحيانا يدخل الباحث البحث من أجل المنحة المالية, الترقية العلمية والمهنية ... هذا شيء مشروع ولكن؟ حتى الآن لم نصل إلى مستوى الباحثين بمعنى الكلمة...

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني: تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي

يجب أن ننتبه حيث أن الإشكالية معقدة بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية... هل الباحث الجزائري في كل التخصصات له كفاءة للبحث تسمح له بالمساهمة في تطوير المؤسسات ونشاط القطاعات؟..نحن نعلم أن البحث يكلف كثيرا والتكاليف عالية وفي نفس الوقت نتائج البحث في كثير من الأحيان تظهر على المدى الطويل والمؤسسات الجزائرية وهي تعيش اقتصاد السوق لا يمكن لها أن تنتظر هذه النتائج مادامت قادرة على شرائها في أقل وقت ممكن ، ولو نرجع إلى ترتيب الجامعات في العالم فجامعة هاربارت الأمريكية تعد السنة الخامسة على التوالي واحتلالها المرتبة الأولى وميزانية هذه الجامعة أكبر من ميزانية قطاع البحث العلمي الفرنسي وهذا يدل على حجم الاهتمام بالبحث وتوفير ميزانيات طائلة له ... كما أن بعض الجامعات في العالم من وصلت إلى إحداث نشاط صناعي واقتصادي لها لن نضع أنفسنا في محل المقارنة لأن هذه الجامعات قديمة ولها تقاليد كبيرة . إن المؤسسات الاقتصادية لها ثقافة معينة في ميدان البحث العلمي فهي تبحث دائما عن الربح لذلك لا نطلب من المؤسسة أن تأتي وتبحث عن بحث لا يضمن لها القدرة التنافسية فهذا يعني أن الكرة في ملعب الجامعة والباحثين في كل دول العالم المؤسسة هي التي تأتي لطلب البحث إذا أحست ورأت التميز في البحث ونحن في الدول المتخلفة القواعد مختلفة كثيرا وليست لنا ثقافة البحث العلمي ومن جهة أخرى ليس لنا اقتصاد ونظام اقتصاد فيه قواعد واضحة... لذلك فمؤسساتنا لا تضع الثقة في الباحثين الجامعيين حتى ترى فيهم التميز

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث: الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي.

الآن نجد الأمور قد اختلطت حيث لا نفرق بين الباحث وغيره من حيث المكانة فوظيفة البحث العلمي تختلف عن الوظائف الأخرى فوظيفة البحث تتطلب الإبداع التركيز الاستقرار الأمان فالنظريات تؤكد العلاقة الوثيقة بين ظروف العمل والأداء ونتائجه ... فالعمل الفكري يتطلب تفكير دائم وليس هناك شك أن البلدان التي فيها بحث علمي فيها سياسة واضحة لتنظيم البحث فيها أيضا مكانة معينة للباحث من خلال الظروف الاجتماعية والمادية له إضافة إلى توفر مختلف الوسائل الضرورية لعملية البحث وهذه عوامل تؤدي إلى نجاح وتحفيز الباحث على البحث . أما في الجزائر فنجد الباحث الجامعي قد أصبح مهمشا وليست له مكانة اجتماعية نتيجة الظروف التي أصبح يعيشها (السكن ، الدخل,إمكانيات وظروف العمل ، مكانته... لذلك فالباحث الجزائري أصبح يعيش في قلق اجتماعي أصبح تظهر في مجتمعنا فئة جديدة من الحراقة هم فئة الباحثين وهناك عدة حالات ووقائع شهدناها وسمعناها والإحصائيات كثيرة عن معدل الهجرة من إطارات الجامعة وهم الآن يحتلون مراكز عليا وإستراتيجية في عدة دول أجنبية. إن الباحث الجزائري لا يجب أن نختصره في الماديات لأننا قد نهينه بل وجب إعطاءه حرية التفكير وسط ظروف عمل مناسبة ومحترمة. لكن هذا لا يمنع من أن يكون الباحث عنصرا فاعلا لإيجاد الحلول وبناء سياسة البحث العلمي وفق شروط تضع فيها مصلحة البحث والباحث فوق كل اعتبار.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل:

نلاحظ من خلال هذه المقابلة أنّ الباحث تطرق بالدرجة الأولى إلى مختلف المشاكل التي تعرقل الباحث الجامعي وتعيق وجود بيئة علمية فيرى أنّ البيئة العلمية الحالية تسير بنظام بيروقراطي يعرقل قيام الباحث الجامعي بالبحث من خلال النشاطات العلمية والإصدارات, كما أنّ البيئة غير محفزة للعمل ولا تشجع الباحثين على الإبداع وهذا ما يؤكد لنا أنّ العراقيل الإدارية هي من أهم عامل معين للبيئة العلمية وهذا ما يتعلق مع الحالة رقم (1) أي وجود عرقلة لكل نشاط يحاول الباحث القيام به, كما نلاحظ أيضا أنّ الباحث يرى في تنظيم الجامعة ونظرية عدد الطلبة عامل جعل الباحث والأستاذ الجامعي يهتم بالدرجة الأولى بعملية تكوين الطلبة وهذا عامل يجعل الباحث مرهق حسب المبحوث ولا يهتم بالبحث بالقدر الكافي, هذا كما لاحظنا أيضا أنّ المبحوث يرى أنّ البيئة العلمية ليست الوحيدة في ضعف البحث الجامعي فالأمر كذلك مرتبط بالباحث وطرح مشكل: هل كل أستاذ ينتمي إلى فرقة بحث هو باحث, وهذا ما يبين لنا مستوى الباحث الجامعي اليوم, وعليه ما نلاحظه من خلال تحليلنا لإجابات المبحوث حول المحور الأوّل أنّ البيئة العلمية ساهمت في إعاقة معظم نشاطات الباحث لا من ناحية الكم والفعالية أيضا, إضافة إلى مشكل تكوين الباحث ومدى قدرته على الوصول إلى مستوى الباحث بكل مواصفاته.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني:

يرى الباحث أنّ القطاع الاقتصادي والاجتماعي له دور كبير في تطوير البحث العلمي, وأنذ الجامعات المتميزة استطاعت التميز من خلال علاقاتها مع القطاعات الصناعية والاقتصادية وهذا ما لاحظناه في دراسة حول تسيير البحث الجامعي اعتمدناها كدراسة سابقة, أي أنّ مخابر وفرق البحث وصلت إلى بناء نشاط صناعي اقتصادي خاص بها لكن حسب الباحث هذه الجامعات قديمة ولها تقاليدها كما أنّ نظرة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبحث العلمي تختلف عن نظرة مجتمعنا له, كما تختلف علاقة قطاعاتنا بالبحث العلمي خاصة القطاعات التي تسعى إلى تحقيق الربح وهذا ما يبين لنا أنّ القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لا تمول البحث الجامعي لا بالطلب للبحوث والباحثين ولا تمويل المشاريع البحثية لفرق ومخابر البحث وهذا ما أثبتته لنا الدراسة الميدانية الخاصة بتحليل الفرضية الثانية ولاحظنا أنّ الباحثين في كلية الاقتصاد ليست لهم علاقات تعاون بين القطاعات إلاّ بنسبة قليلة راجعة إلى العلاقات الشخصية بين الباحث والقطاعات أي أنّ اتفاقيات التعاون ضئيلة من هذا الجانب وعليه نستنتج بأنّ لضعف تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي أثر في تنمية البحث الجامعي.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث:

فمن خلال إجابات المبحوث نلاحظ أنّ المبحوث يرى أنّ وظيفة البحث العلمي تتطلب من الباحث أن يتميز بالتركيز والتنظيم والإبداع فالجانب النفسي مهم في حياة الباحث لذلك وجب توفير مختلف الظروف الملائمة الاجتماعية والمادية, كما يرى الباحث أنّ إنتاجية الباحثين الجزائريين تعكس المستوى الاجتماعي والمادي لهم ويرى أنّ مشكل الحراقة اليوم يفتح المجال لوجود إطارات جامعية لذلك نجد الباحث يعبر عن وضعية الباحثين الجامعيين بأنهم يعانون من قلق اجتماعي مادي بالدرجة الأولى ويرى أن لا نربط الباحث فقط بالجانب المادي لأنّ هذه يهين مكانة الباحث بل وجب أيضا إعطائه حرية التفكير حتى يصنع مكانته داخل المجتمع وعليه نستنتج من خلال هذا التحليل أنّ للظروف الاجتماعية والمادية تأثيرا في عمل الباحث الجامعي.

عرض المقابلة رقم ثلاثة:

السن: 49 سنة

مكان المقابلة: مقر العمل

الرتبة المهنية: أستاذ محاضر

مدة المقابلة: ساعة

الرتبة العلمية: رئيس فرقة بحث

مكان العمل: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل: البيئة العلمية:

إن البيئة العلمية كمشروع من حيث فلسفته يعد مشروعا علميا رائدا وجيدا ولكن المشكل الذي يطرح في هذا السياق هو المشكل الإداري بمعنى الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله إنجاح هذا المشروع العلمي وفق سياقات هيكلية تسمح للباحث للتفاعل مع الأوساط الفاعلة داخل هذه البيئة العلمية , فبتالي الباحث الجامعي تواجهه في الأساس صعوبات إدارية أكثر منها علمية فخلال مشاركاته في الملتقيات والأيام الدراسية أو الاتصال بالمواقع الإلكترونية للإبداء الرأي فإن الذي يحول بينه وبين ذلك هو إجراءات إدارية أكثر منها نشاطات علمية , كما تتميز البيئة العلمية الحالية بالطابع البيروقراطي فينظر إلى مسألة البحث العلمي على انه قطاع لتسيير الموارد البشرية وهذا خطأ فالأمر يؤثر تأثيرات سلبية ومن هنا فإن المنطق البيروقراطي العلمي أن تنظم عمليات البحث العلمي في سياق تتحول فيه الإدارة إلى وسائط فاعلة تتيح وتحول نفسها أمامه إلى مسار يتخطى من خلاله الباحث كل المشاكل التي تعترضه لذلك وجب الارتكاز على ما يسمى الخبرات الإدارية بحيث تمكن الأساتذة الباحثين من الإشراف على مجالات البحث العلمي ومن خلال هذا لا يمكن أن يعرف ما في الدار إلا صاحب الدار , كما نحتاج إلى وجود فعالية إدارية يكون فيها الباحث عنصرا مركزيا ومنه الاستغلال الكبير للكفاءات..كما نلاحظ على البيئة العلمية المحيطة بالباحث أنها تتميز بالصراع الإيديولوجي وهو الأمر الذي حال بين الباحثين للإعداد الدراسات رغم ان البحث العلمي يبيح هذه السلوكات إذا كانت علمية لذلك نقترح إعادة تنظيم البيئة العلمية بما يخدم مصلحة البحث العلمي والباحث.

عرض إجابة المبحوث المتعلقة المحور الثاني: تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي

حول هذا المحور أقول باختصار بان الباحث قد احتجزته أسوار الجامعة ولم يعطي إمكاناته وذخائره للمؤسسات الرسمية في المجتمع ... على الباحثين أن يقدموا خبراتهم وإمكانياتهم لأن البحث الجامعي هو الذي يرى الأفق العلمي في مجتمعه لذلك كان من الأولى ان تبادر الفرق البحثية من خلال النخب الجامعية إلى الاتصال المباشر بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما قمنا نحن به في إطار بحثنا داخل فرقة البحث... كما أن اغلب الباحثين يتقاعسون عن حضور إلى الملتقيات التي تنظمها المؤسسات العمومية والخاصة وقد لاحظت ذلك في عدة مناسبات لذلك نقول أن القصور أكثر ما يكون من الباحث الجامعي بمعنى وجود فرص التعاون ولا تستثمر من قبل الباحثين وهذا ما يعزز القطيعة... إن القطاع الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتعامل مع باحثين غير مبدعين فنجد نحن الباحثين الجامعيين غائبين عن الساحة وحتى إذا شاركوا في أي

ملتقيات أو ندوات فإنهم يهدفون من وراء ذلك إلى تعزيز الرصيد الخبراتي حتى في مشاركاتهم في مختلف القطاعات لذلك فنحن نجد أن هناك فراغ كلي للدراسات إبداعية التي يفرض بها الباحث الجامعي مكانته العلمية ومنه يعطي الثقة لهذه القطاعات للتعامل ولتمويله ... لذلك من الطبيعي أن تلجأ القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إلى الخبرات الأجنبية ... ما نقوله في هذا المحور أنه يجب أن نعامل أنفسنا كباحثين جامعيين بنشر كتب في المستوى ونقدم نظريات تتناول القضايا التي يعاني منها مجتمعنا وبذلك أقول لان الباحث سينال ثقة هذه المؤسسات وتتصل به... لذلك نقول أن هذين القطاعين لا يساهمان في تمويل البحث الجامعي ما لم يرفع الباحث من مكانته العلمية.

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث: للظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي

إن الظروف الاجتماعية والمادية التي تعيق الباحث الجامعي اليوم ليست بالمستوى الذي يعيق عملية البحث العلمي الجامعي لأن الحافز يصنعه الباحث في حد ذاته... كما أن المكانة العلمية يصنعها الباحث من خلال نشاطه البحثي... أما فيما يخص الظروف المادية فإن راتب والمنح المالية التي يتلقاها ليست في المستوى الذي يغطي نفقاته البحثية ... لكن هذا لا يمنع من أن يقوم الباحث بالبحث والإبداع لن الباحث إذا بقي يبحث عن المقابل المالي يصبح شحاة... وهذا ما لا نقبله كباحثين ، كما أن الباحثين اليوم نتيجة لعدم إعطائهم للمكانة المعتبرة يقومون بالهجرة لتحسين ظروفهم المادية كما ان مكانة الباحث الاجتماعية يجب أن يصنعه هو من خلال ما ينتجه فمن أراد أن يعطى قيمة للبحث العلمي عليه أن يبدع فإن وجد نفسه لا يبدع فلينتقد نفسه

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل:

من خلال إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل الخاص بالبيئة العلمية يرى المبحوث أنّ البيئة العلمية المحيطة بالباحث الجامعي مشجعة كما يعتبر أنّ البيئة العلمية محاطة بمشروع علمي يساهم في تكوين الباحث ويتيح الفرص للمشاركات العلمية من خلال المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية والملتقيات, لكن يرى الباحث أنّ الفرص المتاحة للباحث الجامعي تعيقها مشاكل إدارية بدءا بالإطار التنظيمي الذي يسير مشروع البحث العلمي وهذا ما يجعل الباحث لا يستفيد من فرص كبيرة في النشاط العلمي داخل البيئة العلمية, كما اعتبر ضرورة وجود إدارة كأداة فاعلة تخدم مسار البحث العلمي وأن يكون الباحث هو المحرك للبيئة العلمية, نلاحظ من خلال هذه الإجابة أنّ الباحث يرى أنّ العراقيل الإدارية ووجود الصراعات العلمية يحول دون وجود نسق علمي يستطيع الباحث الجامعي من خلاله التفاعل مع مختلف الأطراف الفاعلة داخل هذا النسق, وهذا ما يتفق مع الحالة الأولى والثانية, أي أنّ تفاعل الباحث وتنشيطه للبيئة العلمية معاق إداريا بالدرجة الأولى.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي :

من خلال إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني والخاص بمدى تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي يؤكد الباحث أنّ الباحث الجامعي احتجزته أسوار الجامعة أي أنّ عمله أصبح يقتصر فقط على المحيط الداخلي للجامعة وهذا ما يعرقل تطور البحث العلمي وعدم استفادة المجتمع منه. كما أكد الباحث أنّ فرق ومخابر البحث يجب عليها أن تبادر إلى الاتصال بمختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وهذا لمعرفة مختلف المشاكل والانشغالات التي تواجهها وقد عرض الباحث تجربة فرقته في الاتصال بمثل هذه المؤسسات وقد رحبت حسب قوله بالفكرة, لكن ما نلاحظه بأنّ المبادرة جاءت فردية أي من رئيس الفرقة واعتماده على علاقاته الخاصة وفي هذا الإطار نجد الباحث يؤكد على ضرورة قيام الباحث بمثل هذه المبادرات حتى تكون لها فعالية ويتم استثمارها, كما لاحظنا أيضا من خلال هذه المقابلة أنّ الباحث يتحمل جانب من وجود القطيعة بين البحث الجامعي والقطاع الاقتصادي والاجتماعي وهذا من خلال عدم تنشيطه للتظاهرات العلمية الخاصة بهذه القطاعات وعدم تقديمه لخبراته العلمية والمعرفية.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث الخاص بمدى تأثير الظروف الاجتماعية والمادية:

من خلال إجابة المبحوث المختصرة جدا والمتعلقة بالظروف المادية والاجتماعية للباحث الجامعي إذ نلاحظ أنّ المبحوث يرى أنّ الظروف المادية والاجتماعية للباحث تعرف ألاستقرار خاصة الظروف المادية إذ يرى أنّ الراتب لا يساعد إطلاقا الباحث في عملية البحث مما يؤدي به إلى عدم قيامه بالبحث وحتى وإن قام به فمن أجل تحقيق أغراض مادية وهذا ما لاحظناه من خلال الدراسة الميدانية الخاصة بتحليل الفرضية أو المحور الثالث أي أنّ الباحث يلجأ إلى طلب الساعات الإضافية في عدة جامعات والعمل في بعض الوظائف الأخرى وهذا ما يعرقل تطور وتنمية البحث الجامعي, كما لاحظنا من خلال المقابلة أنّ الباحث يرى ضرورة الاعتناء بالباحث قبل الاعتناء بالمنشئات الصناعية وغيرها باعتباره المحرك الأوّل لها. أمّا عن مكانة الباحث الاجتماعية فنلاحظ أنّ الباحث الجزائري لم يعطى ولو جزء قليلا من الاحترام من أهله, كما أنّ الباحث لا يتلقى أي حوافز ولا هبات ولا تشجيعات هذا ما يجعله يفكر في الهجرة التي يراها الباحث نتيجة حتمية بالدرجة الأولى للظروف الاجتماعية والمادية التي يعرفها وهذا ما لاحظناه أيضا في دراستنا الميدانية الخاصة بالفرضية الثالثة أنّ أسباب الهجرة راجع إلى مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خاصة وعدم إعطائه المكانة اللائقة به وهذا ما لاحظناه من خلال تحليلنا لمقابلة الباحث.

عرض المقابلة رقم (4)

السن: 53 سنة
مكان المقابلة: قاعة التدريس
الرتبة المهنية: أستاذ محاضر
مدة المقابلة: ساعة
الرتبة العلمية: رئيس فرقة بحث
مكان العمل: كلية العلوم

عرض إجابة المبحوث الخاصة المحور الأوّل البيئة العلمية:

بصفة عامة البيئة الجامعية العلمية المحيطة بالباحث يا للأسف معاقة ومن أسباب الإعاقة نجد أنه لا يوجد تمويل لمشاريع البحث التي يقوم بها الباحثون , كذلك نجد العراقيل الإدارية التي يتعرض إليها الباحث من اقتناء التجهيزات العلمية... وحتى وإن حصل على نتائج عالمية لا يوجد اعتبار له ... كما أن الباحث في الجزائر لحصوله على نتائج ذات فعالية يجب عليه أن يقدم تضحيات كبرى لكي يشارك في ملتقيات عالمية وفي كثير من الأحيان يدفع من جيبه خاصة إذ تعلق الأمر بعرض اختراع أو المشاركة في الصالونات العالمية أما إذ تعلق الأمر بالمشاركة في الملتقيات النظرية كي تلقي فكرة توجد نصوص قانونية عكس المشاركة في صالونات الاختراع العالمية وهذا ما أجده يؤثر في عمل الباحث الجامعي وإذا قارن الوضع في الدول الأجنبية فتجد المخابر هي التي تقوم بدفع تكاليف البحث مهما كانت ، كما نلاحظ على البيئة العلمية المحيطة بالباحث أنها غير مشجعة من خلال نقص إمكانيات البحث ، البيروقراطية الموجودة في الإدارة الجامعية... الجو البحثي لا يساعد وهو ملوث... كما أننا لم نرتقي بعد إلى مجتمع المعرفة... فعند تكويني في الخارج وحصولي على الدكتوراه دخلت إلى الجزائر بحماس كبير لكن صدمت من الوضع الذي يعمل فيه الباحث الجامعي في الجزائر...

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني: تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي

إن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية لم ترقى بعد إلى اقتحام البحث الجامعي أو طلبه أي أن السلوكات القديمة مازالت مسيطرة عليهم ... ما يهم أصحاب هذه القطاعات هي التجارة المربحة أي أنهم لا يستثمرون البحث الجامعي ، كما أن الباحث الجامعي لم يعطي الصورة الجيدة لكفاءته ... يجب علينا إنشاء الشركات المبدعة التي تهتم بالبحث الجامعي وتطوره لأنها المستثمر الوحيد لإبداع الباحثين، كما أن الباحثين الجامعيين لا يستطيعون المفاوضات مع

القطاعات الاقتصادية... لذلك نحاول إخراج البحث الجامعي من الجامعة إلى المجتمع ، كما أن الكفاءة الجزائرية في المستوى إذ أحسن استغلالها والاهتمام بها وإلا كيف نفسر تسيير بعض الباحثين الجزائريين لأكبر الشركات في العالم ، كما أن هناك العديد من البحوث الجامعية ذات المستوى العالي والتي تنتظر الإشهار والترويج بها ، كما نلاحظ كذلك أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ليست لها ثقافة تمويل واستثمار البحث الجامعي سواء كان الأمر بطلب البحث واستثماره أو طلب باحثين أو حتى استشارات واقتراحات, بل له ثقافة استيراد البحوث والكفاءة الأجنبية دون حتى معرفة مدى تطابقها وانسجامها مع متطلبات واحتياجات هذه المؤسسات ... وبصفتي كباحث قمت بعدة اختراعات حاولت بنفسي القيام بوضع اتفاقيات مع مؤسسات أجنبية لكن رجال الأعمال يريدون استثمار الاختراعات بأقل تكلفة وهذا هو السبب الذي جعلني أفكر في إنشاء مؤسسة شبه اقتصادية لتجسيد الاختراعات حتى تكون هذه المؤسسة همزة وصل بين الجامعة والقطاع الاقتصادي في إطار قانوني محكم وهذا حتى نستثمر مختلف المشاريع العلمية ... وبهذا تكون هذه الشركة أول شركة إبداعية تنشط في ميدان البحث العلمي .

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث: للظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي دور في تنمية البحث.

عندما نتكلم عن الظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجزائري نتأسف كثيرا ولا نلوم كل باحث هاجر للعمل في الخارج بحيث نجد عدة مشاكل تعرقل عمل الباحث الجامعي وتجعل بحوثه ليست في المستوى وعلى سبيل المثال نجد: أن راتب الباحث لا يشجع على العمل حتى يقوم بالإنتاج مثل الباحثين في الغرب ،كما أن الباحث في الجزائر عليه أن يقدم تضحيات ويدفع من جيبه إذا أراد أن يقدم شيئا للبحث العلمي، كما أن الباحث الجزائري أيضا لا يكرم حتى ولو برسالة معنوية وهذا ما حدث لي بعد اختراعي الأخير المتعلق بالساعة الكونية والتي أكرمت من خلالها من عدة هيئات دولية أما التكريم داخل الجامعة....؟ لذلك نقول أن الباحث حقيقة إذا وفرت له كل الظروف الموجودة في الغرب فأكيد أنه سيقدم الأحسن, كذلك من بين المشاكل الاجتماعية نجد مشكل السكن الذي أصبح هاجس الأستاذ الجامعي الذي عليه أن ينتظر الكثير ليستفيد من سكنات العمل... ناهيك عن الالتزامات العائلية التي تعترضه نتيجة الظروف الاجتماعية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة وهو ما يؤثر على الباحث لذلك يجب إعادة المكانة المرموقة للباحث بتوفير كل الاحتياجات المادية والظروف الاجتماعية له حتى يستطيع البحث...أي يجب تحسين الوضع الاجتماعي للنخبة العلمية.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل البيئة العلمية:

من خلال تحليلنا لإجابة المبحوث المتعلقة بالبيئة العلمية نلاحظ أن هذا المبحوث يختلف عن الحالات الأخرى حيث يرى أن البيئة العلمية معاقة من ناحية نقص النصوص القانونية التي تسمح للباحث لتنقل باختراعاته للمشاركة في الصالونات العالمية ، أي أنه يجد مشكل في نقل جهازه ودفع تكاليفه فالباحث من خلال مقابلتنا له نجده يعاني من هذا المشكل خاصة وأنه سبق وأن قدم اختراعاته ، كما أشار إلى البيروقراطية الإدارية وأنها تعرقل عمل الباحث سواء في مشاركاته أو إصداراته العلمية وهذا ما يجعل البحث الجامعي لا يتطور ولا يرقى إلى مستوى الدول المتقدمة ، وهنا نجد الباحث يشترك مع المبحوثين السابقين في تأثير البيروقراطية الإدارية على البحث الجامعي وعرقلتها لعمل الباحث ، كما أنها غير مشجعة على البحث ومنه نستنتج أن البيئة العلمية لا تشجع حتى الباحثين المتميزين.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي :

من خلال عرضنا لمقاطع إجابة المبحوث المتعلقة بتمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي نلاحظ أن الباحث يرى أن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ليست لها ثقافة تمويل البحث العلمي سواء من ناحية استثماره وتوظيفه أو بطلب باحثين وهذا حسب رأيه ما يجعل البحث الجامعي بعيدا عن المجتمع . كما أن المؤسسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح مما يجعلها تستورد البحوث في أقل وقت ممكن ، وهذه الحالة تتفق مع الحالة رقم (2و3) بحيث يرون أن المؤسسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى وليست مؤسسات خيرية لتمويل البحوث العلمية لذلك ما يمكن ملاحظته أن ثقافة تمويل البحث الجامعي لدى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة جدا سواء من ناحية طلب أو استثمار البحوث الجامعية , لذلك نلاحظ أن المبحوث يرى أن المؤسسات الاقتصادية تطلب البحوث والخبرات الأجنبية على حساب الكفاءة الجزائرية وهذا ما يجعل بحوثنا الجامعية بعيدة عن المجتمع ،ومنه يستحيل تنميتها وتطويرها بما يتناسب ومتطلبات المجتمع

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث الخاص بمدى تأثير الظروف الاجتماعية والمادية:

من خلال عرضنا لإجابة المبحوث المتعلقة بالظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي نلاحظ أن المبحوث نجده يعتبر أن هذه المشاكل المادية من خلال الراتب ، المنح غير كافية للباحث ليقدم نتائج إيجابية للبحث ويرى أن الباحث عليه أن يقدم تضحيات حتى يقدم بحث ذا نتائج عالية... كما نلاحظ أن الباحث يجد في الظروف الاجتماعية والعائلية اثر في جعل الباحث يقدم بحوث إيجابية ، كما لاحظنا أيضا من خلال إجابة المبحوث أن الباحث يعاني أيضا من مشاكل السكن ومن

الالتزامات العائلية التي تجعل عمل الباحث محدود وأحيانا بدون فعالية على مستوى نتائج البحوث ، ومنه نجد أن للظروف الاجتماعية والمادية اثر في تنمية وتطوير البحث الجامعي

عرض المقابلة رقم (5)

السن: 49 سنة
مكان المقابلة: مكتب العمل
الرتبة المهنية: أستاذ محاضر
مدة المقابلة: 45 دقيقة
الرتبة العلمية: رئيس فرقة بحث حول تصفية المياه
مكان العمل: كلية الهندسة

عرض إجابة المبحوث الخاصة بالمحور الأول البيئة العلمية:

داخل البيئة العلمية التي يتواجد بها الباحث الجزائري عليه أن يمتلك الإرادة لأن المشاكل التي نعاني منها تتمثل في نقص الإمكانيات والتي نقول أنها متوفرة نوعا ما مقارنة بسنوات الثمانينات ولكنها لا تكفي خاصة الميدان الذي نعمل به والذي يتطلب
تجهيزات ومواد معينة للعمل داخل المخابر كما أن المخابر الآن لديها ميزانيات خاصة لاقتناء المواد الضرورية لكن ما يعرقلها هو طول الإجراءات للاستفادة منها ، كما أن المخابر على مستوى جامعة البليدة مازالت جديدة أي مدة ثلاثة سنوات وهذا ما يجعل هذه المخابر في بداية العمل والنتائج لا تظهر ولا تتجسد بعد خاصة البحوث التطبيقية ، إضافة لذلك نجد نقص في تكوين الباحثين خاصة على التجهيزات التكنولوجية المستوردة أي أنها لا تنسجم مع تكوين الباحث الجزائري ، وهذا ما يجعل الكثير من البحوث تتعطل...كما نلاحظ أيضا على البيئة العلمية أنها تتميز بعدم توفر المحيط الجيد الذي يستطيع منه الباحث التعامل مع مختلف الهيئات العلمية الداخلية والخارجية حتى نستطيع تطوير بحوثنا الجامعية ، إضافة لذلك نجد الباحث الجزائري قد أصبح باحث اتكالي على الخبرة الأجنبية فهو لا يقوم بالإبداع... كما أن مشاركاته العلمية في الدول الأجنبية ليست في المستوى نتيجة الظروف المحيطة ببيئته العلمية...

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني: تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي

فيما يتعلق بهذه النقطة فنحن نفتقد إلى كجامعة إلى وجود نماذج للتعاون سواء من ناحية التمويل المالي أو المادي أو البشري بينها وبين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فالاتفاقيات الموجودة بكثرة هي اتفاقيات شخصية نابعة من عقد شخصي بين الباحث وبعض الهيئات

الاقتصادية والاجتماعية فمثلا فرقة بحثنا لديها اتفاقيات مع وزارة البيئة وأقوم بتجسيد هذه الاتفاقية وقمت بتوظيف عدة طلبة من الدراسات العليا للعمل من أجل إعطاء نتائج في المستوى في إطار تحضير رسائل الماجستير والدكتوراه ونقوم بتوفير مختلف الوسائل العلمية والمادية لإنجاح هذه المشاريع... وحقا نجحنا في تحقيق نتائج إيجابية مما فتح لنا فرص الاستفادة من اتفاقيات تعاون أخرى... إن الجامعة الجزائرية مازالت بعيدة جدا على وضع اتفاقيات للتعاون على مستوى هذه الهيئات لأننا مازلنا بعيدين على المستوى المطلوب سواء من ناحية الكفاءة أو الوسائل... كما أن السوق الحالي في الجزائر قد أبعد الباحث الجامعي الجزائري لأنهم يريدون إقامة سوق اقتصادي هذا السوق لا يخدم الباحث ولا البحث الجامعي... يجب إعادة بناء بئتنا العلمية بما يتناسب ومجتمعاتنا حتى نستطيع العمل وفق ظروف علمية بالدرجة الأولى.

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث: للظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي

بالنسبة لهذا المحور ودور الظروف الاجتماعية والمادية للباحث على عمله البحثي فأكيد لها تأثير كبير في نتائجه سواء من ناحية التسهيلات الاجتماعية فنحن الباحثون لدينا ارتباطات عائلية واجتماعية بحكم وضعيتنا العائلية والتي تقتضي القيام بعدة مسؤوليات على المستوى العائلي خاصة مع الأطفال... كما أن الباحثات هن أكثر تأثرا بهذه الظروف فعلى مستوى فرقة بحثي هناك عدة مشاكل تحدث للباحثات والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى توقف البحث ... كما أن المهام الإدارية التي يمارسها الباحث تعرقل عملية البحث ... كما أن الراتب الذي يتقاضاه الباحث الجامعي اليوم لا يعبر على مستوى طموحه مما يجعله يقوم بوظائف أخرى وأحيانا بعيدة عن تخصصه... وهذا راجع للظروف الاجتماعية التي وصل إليها . إن كل هذه الظروف تعرقل عمل الباحث لذلك وجب إعادة النظر في الظروف المهنية والاجتماعية والمادية للباحث حتى نضمن وجود بحث جامعي...

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل البيئة العلمية:

من خلال عرضنا لإجابة المبحوث المتعلقة بالبيئة العلمية نلاحظ أن الباحث يجدها غير مشجعة على عملية البحث وهذا ما انعكس على نتائج ومردودية البحث الجامعي سواء على المستوى الوطني أو المحلي وهذا حسب رأيه ما يعكس لنا مستوى البيئة العلمية التي يعمل بها من توفر إمكانيات وتجهيزات للقيام بالبحث ، كما نجد المبحوث يرى أن الباحث الجزائري ينقصه التكوين في ميدان التكنولوجيات الحديثة حتى يستطيع تحقيق نتائج إيجابية وتطبيقها على الواقع الجزائري ، كما نلاحظ أيضا أن الباحث يجد أن مخابر البحث اليوم تتوفر على ميزانيات معتبرة ولكن وجود مشاكل بيروقراطية تحول دون توفير الميزانية في وقتها.

من خلال هذا العرض نستنتج أن البيئة العلمية حقا تعاني من ظروف بيروقراطية إدارية ، نقص تكوين الباحثين ، إضافة إلى نقص الإمكانيات والوسائل الضرورية لعمل الباحث وهذا ما يؤثر على نتائج البحث الجامعي.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي :

من خلال إجابة المبحوث نجد أن التعاون بين الجامعة و القطاع الاقتصادي والاجتماعي غير موجود بل هناك تعاون فردي بين الباحث ومختلف الهيئات الاقتصادية أو الاجتماعية، سواء باستثمار البحوث أو بتوظيف باحثين جامعيين للعمل ومنه نلاحظ أن هذا النوع من التعاون تفتقد إليه جامعاتنا مقارنة بالجامعات في الدول الأخرى التي تقوم بوضع الاتفاقيات لتعزيز التعاون في الميدان البحثي وبتنشيط الندوات والملتقيات بين هذه الجهات, ويبرر الباحث ذلك بمتطلبات السوق الاقتصادية التي أهملت دور الباحث الجزائري واعتمدت على الكفاءة والخبرة الأجنبية ، ويعود ذلك حسب المبحوث إلى أن الجامعة الجزائرية مازالت بعيدة للإقامة مثل هذه الاتفاقيات من التعاون نتيجة الظروف التي تعيشها البيئة العلمية الجامعية سواء من ناحية المراسيم القانونية التي تحدد وتقيم مثل هذا النوع من الاتفاقيات مما جعل تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي غير موجود وإن وجد فإنه يبقى دون المستوى المطلوب .ومنه نستنتج أن ضعف التعاون بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والاجتماعي يؤثر على تنمية وتطوير البحث العلمي الجامعي.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث الخاص بمدى تأثير الظروف الاجتماعية والمادية:

من خلال عرضنا لإجابة المبحوث المتعلقة بهذا المحور لاحظنا أن الباحث قد ذكر لنا أهم المشاكل الاجتماعية والمادية التي تعترض مهام الباحث وهي:

_ الارتباطات العائلية ، الارتباطات المهنية خاصة المهام الإدارية التي يمارسها الباحث، قلة راتب الباحث وهذا ما يجعله يقوم بوظائف أخرى، إن هذه المشاكل حسب الباحث تعد من أهم المشاكل التي تعيق عمل الباحث أي البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، ومنه ستنتج أن للظروف الاجتماعية والمادية للباحث أثر في ممارسة البحث الجامعي وهذا ما لمسناه في الحالات سابقة .

عرض المقابلة رقم (6)

السن: 48سنة

مكان المقابلة: مكتب فرقة البحث

الرتبة المهنية: أستاذ التعليم العالي

مدة المقابلة: ساعة 15 دقيقة

الرتبة العلمية: رئيس فرقة

مكان العمل: كلية الهندسة

عرض إجابة المبحوث الخاصة بالمحور الأوّل البيئة العلمية:

لو تحدثنا عن البيئة العلمية بكل ما تحتويه من تفاعلات نجد فيها التفاعلات الإيجابية والسلبية... فالإيجابية نجد أن الأوضاع والظروف العلمية من ناحية تنشيط البحث العلمي والقوانين المسيرة له عرفت تطورات كبيرة بحيث فتح الباب أمام الباحث لنشاط العلمي من خلال فرق البحث الجامعية ومخابر البحث العلمية ،كما ساهمت هذه المراسيم في جعل مخابر البحث العلمي ذات استقلالية مالية بحيث يستطيع كل مخبر شراء مختلف اللوازم العلمية التي يحتاجها الباحثون أثناء إقامة مشاريعهم البحثية ، كما فتحت هذه المخابر الباب أمام الباحثين للعمل في إطار علمي يسمح من خلاله بتنشيط مختلف النشاطات العلمية ذات العلاقة بالأعمال والمشاريع البحث التي تقوم بها فرق ومخابر البحث... أما السلبية فنجد هناك عدة مشاكل تحول بين قيام الباحث بمهامه البحثية... فنجد البيروقراطية الإدارية التي أصبحت مهيمنة على الإدارة العلمية فمثلا الباحث إذا أراد المشاركة في ملتقيات وندوات علمية فإنه يتعرض إلى عدة مشاكل للمشاركة رغم أنه يمثل بلاده في هذه الملتقيات أضف لذلك إذا حاول إقامة ملتقيات علمية فإنه يواجه صعوبات إدارية لتكفل بها... كما أن معظم فرق البحث الجامعية ليست لها مقرات للعمل مما يجعل تلك البحوث نظرية في أساسها وأحيانا لا تخدم متطلبات واحتياجات المجتمع... كما نلاحظ أيضا أن البيئة العلمية مكهربة بالصراعات بين الباحثين في ميدان العمل وهذا ما شتت من كفاءة الباحثين وإنتاجهم العلمي... إن كل هذه الظروف وغيرها جعلت البحث العلمي الجامعي عقيم في نتائجه... لذلك نقول كباحثين أنه يجب إعادة النظر في تنظيم البيئة العلمية بما يتناسب والتطورات الخارجية واحتياجات البحث والباحثين وأن نوفر البيئة اللازمة لممارسة الباحث عمله.

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني: تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي

لا يمكن أن نقول في الجزائر أن هناك تمويل بالمعنى الحقيقي للبحث الجامعي من طرف القطاع الاقتصادي والاجتماعي لأننا لم نكتسب بعد ثقافة تمويل البحث العلمي خاصة وأننا نعيش أوضاع عالمية أصبحت تؤثر على الوضع المالي كما أن الميزانية التي تخصصها الدولة أصبحت غير كافية خاصة مع الأوضاع الحالية والتي تتطلب تدخل جهات أخرى لتمويل البحث العلمي كما يحدث في الدول الأجنبية حيث تقل نسبة تمويل الحكومات في حين نجد جهات أجنبية وخارجية ومؤسسات صناعية واقتصادية تحتل المراتب الأولى في عملية التمويل وتقوم هي بالإشراف على البحوث العلمية ، عكس هنا في الجزائر فالأوضاع تختلف كلية بحيث نجد أن القطاع الاقتصادي والاجتماعي لا يثق في الخبرات الجامعية الجزائرية ويقوم باستيراد مختلف البحوث من الكفاءات والجامعات الأجنبية بتكاليف باهظة وأحيانا لا تلبي متطلبات واحتياجات المجتمع الجزائري... كما يجب علينا أن لا نلقي اللوم فقط على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بل يتحمل الباحث الجامعي جزء من هذه الأوضاع بحيث لو كانت بحوثه في المستوى الذي تتطلع غليه هذه القطاعات لكانت هناك اتفاقيات للتعاون والاستثمار بينهما وهذا ما يعود على تطوير البحث العلمي ، لكن في مجتمعنا الباحثون يتحججون دائما بوجود مشاكل تعيق... رغم أنها موجودة إلا أننا يجب أن نواجهها ببحوث تخرج الباحث من محيطه الجامعي إلى المحيط الخارجي... على مؤسساتنا الاقتصادية والاجتماعية أن تعطي الثقة للكفاءات الجامعية الجزائرية...

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث: للظروف الاجتماعية والمادية للباحث الجامعي دور في تنمية البحث الجامعي

إن الظروف الاجتماعية والمادية التي يعيشها الباحث الجامعي تعبر عن الوضعية الحالية للمجتمع الجزائري ووضعية الطبقة النخبوية بصفة خاصة ... ما يمكن أن نقوله في هذا الصدد أن الباحث الجامعي كغيره من أفراد المجتمع لديه مشاكل على مستوى الدخل, السكن , الغلاء المعيشي, البطالة...المكانة الاجتماعية للباحث تبخرت ولم تعد لديه مكانة معتبرة داخل مجتمعه ويرجع ذلك للظروف الاجتماعية التي وصل إليها... هذه الأوضاع أكيد تؤثر في عمل الباحث خاصة وأن مهمة البحث من المهام الحساسة والتي تستدعي توفير ظروف معينة لها حتى نستطيع الحصول على نتائج جيدة... كما أصبح الباحث الجامعي يقوم بممارسة مهام أخرى حتى يحقق لنفسه مستوى اجتماعي مرموق... هذه الظروف تأثر على عمل الباحث كباحث لذلك وجب التكفل بهذه الطبقة من الكفاءات حتى نستطيع تحقيق التميز في البحوث العلمية، كما أن هذه الظروف تفتح الباب لهجرة الكفاءات نحو الخارج الذي يوفر له الظروف الاجتماعية والمادية المناسبة والكثير من

الكفاءات الجزائرية أظهرت كفاءتها نتيجة لتحسن الظروف سواء الخاصة بالباحث أو المتعلقة بظروف العمل...

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الأوّل البيئة العلمية:

من خلال تحليلنا للإجابة المبحوث نلاحظ أنه عرض مختلف المشاكل التي تعترض الباحث داخل البيئة الجامعية فتحدث عن البيروقراطية الإدارية واعتبرها عنصر معيق لعمل الباحث خاصة عند مشاركاته العلمية كذلك أشار إلى مشكل مقر فرق البحث وعدم تمكن الباحثين من الالتقاء في مكان معين وهذا ما توصلنا إليه من خلال تحليلنا لجداول الدراسة الميدانية بحيث لاحظنا ما يقارب 60% من أفراد العينة ليس لهم مقر لممارسة البحث الجامعي, كما تحدث الباحث عن مشكل الصراعات بين الباحثين وتأثيرها السلبي على عملهم وهذا ما لاحظناه من خلال الدراسة السابقة التي اعتمدناها في دراستنا , كما أكد على ضرورة إعادة تنظيم البيئة العلمية بما يتناسب والتطورات الخارجية, إضافة لذلك اعتبر أن الباحث اليوم منحت له فرص لعملية البحث من خلال العمل في فرق ومخابر البحث التي تسمح للباحث الجامعي بإنتاج العلمي.

عرض إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثاني: تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي:

إن أهم ما لاحظناه من خلال تحليلنا لإجابة المبحوث أنه يعتبر أننا لم نصل بعد للمستوى الذي يسمح للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتمويل البحث الجامعي سواء من ناحية مستوى البحوث التي يقدمها الباحث الجامعي من جهة، وفي عدم ثقة هذه القطاعات بالكفاءات الجزائرية ولجوئها إلى الخبرات الأجنبية. من خلال هذا نستنتج أن ثقافة تمويل البحث الجامعي من خلال طلب البحث أو عقد اتفاقيات للتعاون أو طلب باحثين ليست في المستوى المطلوب وهذا ما انعكس سلبا على البحث الجامعي الذي لم يصل بعد للمستوى العالمي المطلوب , كما أشار الباحث إلى أهمية ودور هذه القطاعات في تطوير البحث الجامعي من خلال ما يمنحه له من وسائل للعمل وتقديم لهم المشكلات التي تعاني من هذه القطاعات والتحفيزات المالية ومنه نلاحظ أن معظم الحالات ترى أن قطاعاتنا لم تقتنع بعد بجدوى البحث الجامعي ومدى نجاعته في حل المشكلات التي تعترضها, ومنه نستنتج أن ضعف تمويل القطاعات يؤثر في مستوى ونتائج البحث الجامعي.

تحليل إجابة المبحوث المتعلقة بالمحور الثالث الخاص بمدى تأثير الظروف الاجتماعية والمادية:

اعتبر الباحث أن مهمة البحث من المهام الأساسية والحساسة لذلك وجب توفير الأجواء المناسبة لممارسة الباحث عمله, لكنه يرى أن الباحث الجزائري أصبح كأي فرد من أفراد المجتمع رغم المكانة التي يحتلها إلا أنه يعاني من عدة مشاكل على المستوى المادي والاجتماعي فنجده يعاني من مشاكل السكن ، قلة الدخل ، غلاء الظروف المعيشية ، وهذا حسب المبحوث كلها عوامل

تؤثر في مهامه كباحث ، الأمر الذي يجعله لا يتفرغ إلى ممارسة البحث بل محاولة تحسين ظروفه المعيشية بممارسة بعض الوظائف كطلب الساعات الإضافية ، ممارسة وظائف إدارية وغيرها من الوظائف كل هذه الأمور تعرقل من تفرغ الباحث لممارسة البحث الجامعي وهذا ما أفرزته نتائج الدراسة الميدانية حيث أكد معظم الباحثين أن دخل الباحث الجامعي لا يكفي لممارسة البحث الجامعي مما يجعل الكثير منهم يمارس مهام أخرى ، كما اتفقت الحالة رقم (06) مع الحالات الأخرى التي ترى أن الباحث الجامعي اليوم في الجزائر لم تعد له مكانة معتبرة ، وهذا ما يبرر تدني مستوى البحوث الجامعية اليوم.

الاستنتاج العام للمقابلات:

من خلال تحليلنا للمقابلات الخاصة برؤساء المخابر ومدراء الفرق توصلنا إلى النتائج الآتية

أكد معظم المبحوثين أن البيئة العلمية التي يعمل فيها الباحث الجامعي تعيق عمل الباحث وذلك من خلال:

_ الممارسات الإدارية المعيقة لعمل الباحث في محاولاته لنشر أو إصدار نشاطاته العلمية بحيث تناولت معظم المقابلات مشكل البيروقراطية الإدارية في تسيير بحث العلمي وهذا ما جعل البحث العلمي في المستوى الذي هو عليه الآن.

_ غياب السياسة الإستراتيجية الواضحة في تسيير البحث العلمي الجامعي خاصة من ناحية الميزانيات المخصصة في تطوير البحث .

أكد معظم المبحوثين أن البيئة العلمية الجامعية غير مشجعة للعمل مقارنة ببعض الدول خاصة من ناحية توفير مستلزمات عملية البحث من وسائل وكتب وتقنيات وهذا ما يجعل الباحث الجامعي يقضي فترات طويلة لإنجاز بحث قد لا يستغرق وقتا كبيرا مما يؤثر سلبا على تنمية وتطوير البحث العلمي الذي يستدعي مسايرته لجميع التغيرات وفي أقل وقت ممكن.

أكدت المقابلات أن مستوى الإنتاج العلمي لمخابر وفرق البحث ليس في المستوى المطلوب نتيجة للظروف المحيطة بالبيئة العلمية ولحداثة المخابر في جامعة البليدة من جهة أخرى لذلك فنتائجه لم تستخدم في عملية التنمية بالشكل المطلوب إلا في بعض التخصصات في العلوم الدقيقة وهذا ما لا يعطي للبحث الجامعي الدور الأساسي في عملية التنمية .

من خلال تحليلنا أيضا لإجابات المبحوثين وجدنا أن مدراء المخابر ورؤساء الفرق يرون أن الباحثين اليوم لا يقدمون نشاطات وبحوث علمية مبدعة تعود لظروفهم العلمية من جهة ولمستوى الباحث اليوم من جهة أخرى وأشاروا أن الباحث أصبح يسعى من خلال مشاركاته العلمية إلى

تحقيق الترقية المهنية على حساب المستوى العلمي ما يجعل البحوث الجامعية دون المستوى المطلوب.

من خلال تحليلنا لإجابات المبحوثين حول المحور المتعلق بالفرضية الثانية وهي تمويل القطاع الاقتصادي والاجتماعي

أكدت إجابات المبحوثين عن ضعف علاقة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالنسق الجامعي ويعوذ ذلك لعدة اعتبارات :

عدم وجود اتفاقيات تعاون بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والجامعة تنظم وتأطر علاقات التعاون في ميدان البحث الجامعي سواء بطلب باحثين أو استثمار البحوث الجامعية وغيرها بل هناك اتفاقيات فردية يقوم بها الباحثون نتيجة معارفهم الشخصية التي يستعملونها في ميدان التعاون وقد وجدنا أن معظم المبحوثين يقومون بأنفسهم بوضع اتفاقيات بين مخابرهم والقطاعات الأخرى من أجل استثمار بحوثهم وربطها باحتياجات المجتمع ، لكن الباحثين أكدوا ضرورة تأطير اتفاقيات التعاون حتى تكون في إطار قانوني محكم إضافة إلى تشجيعها من جهة أخرى للباحثين حتى يقدموا إبداعاتهم وهذا ما ينمي ويطور البحوث الجامعية.

عدم طلب المؤسسات والمنظمات للبحوث الجامعية نتيجة لعدم ثقتها بقدرات الكفاءات الجزائرية وتقوم بشراء مختلف البحوث من دول أجنبية إيمانا منها بجدواها في التنمية وفعاليتها في حل المشكلات التي تواجها ، كما أن هذه المؤسسات لا يمكنها حسب الباحثين الانتظار طويلا حتى يقوم الباحث الجامعي بمحاولة البحث خاصة مع التوجهات الجديدة للمؤسسات ودخولها سوق المنافسة أي البحث عن الحل في أقل وقت ممكن.

أكد كل المبحوثين عن المكانة الغير معتبرة التي وصل إليها الباحث الجامعي نتيجة لظروفه المادية والاجتماعية، فالباحث الجامعي أصبح همه الوحيد تحسين وضعه المالي وهذا ما أثر في عملية تفرغه للبحث العلمي بحيث يقوم بالعمل في وظائف أخرى وطلب ساعات إضافية في عدة جامعات وهذا ما يؤثر في إنتاجيته العلمية وجودتها ومنه ضعف تنمية البحث الجامعي.

كما أكد المبحوثين أيضا عن الظروف الاجتماعية التي يعانها الباحث وأكدوا على تأثيرها بدرجة كبيرة في عرقلة عمل الباحث خاصة الالتزامات المهنية التي يمارسها الباحث الجامعي، الالتزامات العائلية خاصة فئة الباحثات المتزوجات.

إن الظروف المادية والاجتماعية التي يمر بها الباحث الجامعي اليوم حسب المبحوثين تساهم بشكل كبير في هجرة الكفاءات وأكدوا أن معظم الباحثين في الدول الأوربية هم عرب ومنهم جزائريين أدت بهم ظروفهم إلى الهجرة والعمل هناك هذا ما يحرم مجتمعاتهم من الاستفادة من خبراتهم وبحوثهم.

من خلال هذه الاستنتاجات نجد أن نتائج الدراسة الميدانية تتفق مع نتائج المقابلات ومنه تأكيد فرضياتنا.

6.الاستنتاج العام للدراسة:

بعد الدراسة النظرية والميدانية ومن خلال نتائج الاستمارات والمقابلات تم التوصل إلى النتائج الآتية :

إن البحث الجامعي في الجزائر بمختلف مراحله ومجالاته ليس فاعلا أو مؤثرا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويعود ذلك إلى:

عدم ارتباط المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بمؤسسة البحث الجامعي وبهذا فإنه لا يوكل إليه حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع بمختلف نواحيه ومجالاته ومن ثم توكل مهمة حل هذه المشاكل التي يعاني منها المجتمع إلى المؤسسات البحثية الخارجية وهذا ما يجعل الباحث الجامعي على هامش متطلبات ومشاكل مجتمعه وهذا يؤثر سلبا في تنمية البحث الجامعي.

اعتماد البحث العلمي الجامعي على التمويل الحكومي بنسبة كبيرة رغم قلته في تمويل مختلف مشاريع البحث من وسائل وتجهيزات ومصادر معلومات وغيرها من الوسائل وهذا ما أثر على نوعية وجودة وكمية البحوث المنجزة ، خاصة وأن عملية البحث تتطلب مصاريف معتبرة مما يجعل نسبة التمويل الحكومي لا تكفي لتطوير البحث العلمي.

ضعف مساهمة القطاع الاقتصادي والاجتماعي للبحث الجامعي سواء بالدعم المالي لمشاريع البحث أو بطلب استشارات أو حتى باحثين مختصين أو بتنشيط نشاطات علمية مشتركة وهذا ما يبين ضعف التعاون العلمي بين هذه القطاعات والجامعة.

أكد معظم الباحثين العاملين في فرق ومخابر البحث عن غياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات إضافة إلى نقص الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للعمل داخل المخابر خاصة في التخصصات الدقيقة، ومنه فالباحث الجامعي يعاني من عدم توفير البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي وهذا ما يظهر من خلال النقص الواضح لأجهزة العلمية اللازمة للحصول على نتائج جيدة ، مقرات لممارسة البحث ، عدم توفر المصادر والمعلومات داخل المخابر البحثية مما يضعف القدرة البحثية للباحث الجامعي.

إن مستوى النشر العلمي لدى الباحث الجامعي في المجلات والدوريات الوطنية والعربية والدولية يبقى دون المستوى المطلوب سواء من ناحية العدد أو الجودة وهذا يعكس أوضاع الباحث

العلمية والاجتماعية والمادية لذلك وجب الاهتمام بالباحث وتحسين وضعه المادي لكي يتفرغ بشكل كامل للبحث العلمي.

يعاني البحث الجامعي من العزلة نتيجة عدم تحقيقه ومسايرته لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى ضعف التعاون العلمي مع مؤسسات البحث العلمية داخل المؤسسات وهذا ما يؤثر في تنمية وتطوير البحث الجامعي.

أصبح الباحث الجامعي يسعى من خلال بحوثه ومشاركاته في النشاطات العلمية إلى الترقية المهنية مركزا على كمية البحوث على حساب نوعية وجودة الأبحاث لذلك وجب ضبط أسس الترقية العلمية حتى يكون هناك إبداع علمي للمقالات والإصدارات بدلا من تكرار البحوث في عدة مشاركات حتى نستطيع تنمية البحث الجامعي.

أثبتت نتائج الدراسة عن ضعف الوعي الاجتماعي اتجاه البحوث الجامعية لدى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما جعل الباحث الجامعي يعيش في فراغ اجتماعي . كما أدى ذلك إلى ضعف التعاون العلمي الذي أثر في تنمية البحث الجامعي.

كما استنتجنا من خلال الدراسة أن الباحث الجامعي لم تعد لديه مكانة معتبرة نتيجة ظروفه الاجتماعية والمادية مما اضطر بالكثير منهم إلى الهجرة لعدة دول أروبية وعربية حتى يحسن من وضعه المادي.

من خلال هذه النتائج نصل إلى استنتاج أهم مؤشرات تنمية البحث الجامعي في الجزائر:

- تمويل البحوث العلمية من مختلف المؤسسات خاصة الاقتصادية باعتبارها المصدر الأساسي لاستمرار عملية البحث وتطويره ، كما هو الحال في جميع جامعات الدول المتقدمة ولآن الأموال التي تقدم للبحث العلمي ليست بأموال ضائعة بل هي رأس مال رابح وأرباحه المباشرة كبيرة وغير المباشرة أكبر بكثير.
- توفير مناخ البحث العلمي الملائم والذي يتيح للباحث تقديم ما اكتسبه من خبرة ضمن ظروف علمية ملائمة ليشعر بجدوى عمله ووجوده ، ويعد ذلك حافزا للخبرة الوطنية على الاستمرار في العمل والحد من درجة هجرة الباحثين لأن في ذلك خسارة كبيرة للبحث الجامعي.
- ضرورة توجيه البحوث العلمية الجامعية لخدمة المجتمع وأن تتجاوز أهدافها الحصول على درجة علمية أو ترقية بل وجب أن تكون ضمن رؤية إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار كل المعضلات المجتمعية والتي يعيشها هو بالدرجة الأولى.

- ضرورة التنسيق بين الجامعات في ميدان البحث العلمي حتى لا يكون هناك تكرار للبحوث العلمية الأمر الذي يقلل من قيمة وفعالية ومستوى جودة هذه البحوث ، أي يجب أن يكون هناك تواصل وانتفاع من أجل التطوير لا التكرار.
- تجهيز فرق ومخابر البحث الجامعية بأحدث التقنيات العلمية والعملية وتزويدها بمكتبات علمية وإلكترونية حتى تستطيع تكوين قاعدة للمعلومات والعمل وفق معارف جديدة ومتطور وهذا ما يقلل من ضياع الوقت في البحث التقليدي للمراجع.
- ضرورة طبع ونشر أعمال ونشاطات فرق ومخابر البحث بعد مراقبتها من قبل اللجنة الوطنية لتثمين البحث العلمي حتى يتم الاستفادة منا من قبل الباحثين الناشئين وخدمة التنمية.
- تعزيز التعاون العلمي مع مؤسسات البحث العلمي الداخلية والخارجية وفتح باب اللقاء و التعاون وتبادل للخبرات وتكوين باحثين حتى يكون هناك تحديد واضح واستراتيجي لمشاكل البحث العلمي.

خاتمة

لقد تغير الوضع في الوقت الراهن وأصبح البحث العلمي يأخذ موقعا متميزا في جامعات العالم المعاصر باعتباره أحد عوامل إنتاج المعرفة وتطويرها وتحقيق التقدم العلمي والتقني، إن البحث العلمي هو أهم معيار يؤخذ في الحسبان عند تقييم أي جامعة ومدى مساهمتها وقدراتها وقيمتها في هذا المجتمع ، كما أنه يبقى من بين المسؤوليات الرئيسية لأي جامعة.

إلا أن نظرة متعمقة للبحث العلمي في جامعاتنا الجزائرية ومن خلال دراستنا النظرية والميدانية تبين لنا أن البحث العلمي الجامعي أصبح مجرد أدلاء وظيفي يقوم به الأستاذ الجامعي لتحقيق الدرجات العلمية على حساب نوعية وجودة هذه البحوث التي أصبحت تدور في فراغ تخطيطي الأمر الذي يجعل أهمية هذه البحوث وقتية والفائدة منها محدودة.

ومن أهم المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي الجامعي في الجزائر هو عدم وجود رؤية واضحة للبحث العلمي بمعنى الافتقار لخطط منهجية علمية تتضمن أهدافا مؤسسية بحيث تحدد لها مراحل زمنية وتوظف لها إمكانيات بشرية ومادية وعلمية وتستخدم نتائجها في مجالات وظيفية أو تطبيقية ، ومن هنا فقد لاحظنا أيضا شبه انفصال بين ما تقوم به الجامعات من بحوث والحاجات المختلفة لمؤسسات المجتمع.

إن البحث العلمي الجامعي في الجزائر يواجه تحديات عديدة منها عدم وجود المناخ الاجتماعي العلمي والثقافي الفكري الذي يشجع الباحثين على القيام ببحوث تخدم مجالات العمل المختلفة وتصل إلى نتائج معرفية مفيدة لمختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع ، إضافة لذلك ضعف تمويل البحث العلمي واعتماده فقط على ميزانيات الدولة والتي لا تلبي متطلبات البحث العلمي من أجهزة ومعدات ضرورية للبحث ، أضف إلى ذلك ضعف تمويل وتدعيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبحوث الجامعية سواء بطلب أو تشجيع أو استثمار لها وهذا ما أثر على تنمية البحث العلمي الجامعي.

إن الجامعة الجزائرية اليوم مطالبة بإعادة النظر في عملية البحث العلمي بتحديد أهدافها وطرقها وأساليبها ودورها في المجتمع من خلال وضع خطط إستراتيجية توجه من خلالها البحوث العلمية في الجامعات لخدمة القطاعات الاستراتيجية بإجراء البحوث المشتركة وفق عقود تبرم بين الجامعات وهذه القطاعات ، وهذا ما يساهم في تمويل مجالات البحث العلمي ودعم ميزانيات الجامعات ، كما يجب الاهتمام بالباحث الجامعي وتحسين وضعه المادي ومستوى معيشته لكي يتفرغ بشكل كامل لعملية البحث.

كما يجب على الجامعات الجزائرية أيضا إحداث الشراكة بينها وبين منظمات المجتمع والجامعات على المستوى المحلي والدولي بهدف الارتقاء بمستوى آداء الجامعات العلمي ، ومنه تبادل الخبرات في المجالات المختلفة قصد الرفع من مستوى آداء الباحثين الجزائريين من جهة وتنمية البحث الجامعي من جهة أخرى .

وفي الأخير نقول أن البحث الجامعي في الجزائر ثروة ضائعة تنتظر من يستثمرها...

قائمـــة المراجـــع

1. ابـن منظـور , لسـان العـرب,دار إحيـاء التـراث، مؤسسـة تـاريخ التـاريخ العربـي، ط1 ، بيروت1993.
2. العواودة أمال سالم ،خطوات البحث العلمي ، مكتب خدمة المجتمع ، الأردن،2002.
3. الفيروز أبادي ، القاموس المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر ، لبنان،1995.
4. أنجـرس مـوريس ، منهجيـة البحـث العلمـي فـي العلـوم افنسـانية ، تـدريبات علميـة ، ترجمة : بوزيد صحراوي وآخرون ، دار القصبة للنشر والتوزيع ،2004.
5. Ellen Hazelkorn .- La gestion de la recherche universitaire ; édition OCDE ,2005
6. عريفج سامي سلطي ، الجامعة والبحث العلمي ، دار الفكر ، الأردن ،200.
7. الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة يوم الأربعاء 19-06-1986.
8. بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت،1977.
9. مؤيد سعيد سلطان سالم ، نظرية المنظمة الهيكل والتنظيم ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2000.
10. جمال الدين محمد المرسى وآخرون ، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية ، الدار الجامعية ، القاهرة 2002.ذ
11. علي عبد العليم عبد الحميد ، الأسس النظرية لمحاسبة التكاليف ، دار الوفاء للطباعة ، القاهرة ، 1990.
12. عبد الرحمن بن أحمد الصائغ ، تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، عمان ،2000.
13. غانم محمد الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل ، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، عمان 2000.
14. الصغير أحمد حسين ، التعليم الجامعي في الوطن العربي ، تحديات الواقع ورؤى المستقبل عالم الكتب ، القاهرة 2005 .
15. قبـاري محمـد إسـماعيل ،منـاهج البحـث فـي علـم الاجتمـاع، منشـأة المعـارف، الإسكندرية،2001.
16. عبـد الله محمـد عبـد الـرحمن ، النظريـة فـي علـم الاجتمـاع، الجـزء الثـاني ، دار المعرفـة

des sciences juridiques , économiques et politiques : Alger, 1994.

33. ولد خليفة محمد العربي، المهام الحضرية للمدرسة والجامعة الجزائرية ، مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1981 .

34. ركيبي عبد الله،" التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" حوليات جامعة الجزائر ، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية رقم 01 سنة1986.

35. ابن اشنهو مراد ، نحو الجامعة الجزائرية تأملات حول مخطط جامعي ، ترجمة عائد أديب ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1981

36. Kadri (A) .-Pédagogie et société. in « Les cahiers cread » N°59/60 , 1 er trimestre : Alger, 2002

37. Guérid Djamel et autre.- L'université aujourd'hui ; Edition CRASC :Oran ,1999

38. الجمهورة الجزائرية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، إصلاح التعليم العالي ، جوان2007

39. الثبيتي مليحان معيض، الجامعات ، نشأتها ، مفهومها، وظائفها ، المجلة التربوية الكويت 2000 .

40. بوبكر بوخريسة، الجامعة والبحث العلمي في الجزائر ، مجلة التواصل مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري ، العدد 06 ، 2000.

41. مجذاب بدر العناد ، التمويل الذاتي للتعليم العالي في الدول النامية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر 2001.

42. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المنشور رقم 09 المؤرخ في جمادى الأول 1425ه الموافق ل 23 جوان 2004.

43. التل سعيد وآخرون ، قواعد الدراسة في الجامعة ، دار الفكر للطباعة والنشر عمان1997 .

44. مصمودي زين الدين ،" إستراتيجية التكتل في الأنظمة التعليمية العربية في ظل العولمة، حالة البحث العلمي"، مجلة الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة ، العدد 02 جامعة بسكرة ،2006 .

45. Alain Touraine .- université et société aux Etats-Unis ; édition du seuil : Paris, 1972

46. عـاطف غيـث محمـد ، قـاموس علـم الاجتمـاع ،دار المعرفـة الجامعيـة ، القـاهرة 1995

47. إبـراهيم أبـو الحسـن عبـد الموجـود، التنميـة وحقـوق الإنسـان نظـرة اجتماعيـة ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة 2006.

48. بوقلقـول الهـادي،" تكنولوجيـا المعلومـات كـأداة قويـة فـي خدمـة مسـعى الجـودة الشاملة"، التواصل مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، عنابة2006.

49. زايـد مصـطفى، التنميـة الاجتماعيـة ونظـام التعلـيم الرسـمي فـي الجزائـر (62-80) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1986.

50. واثـق عبـد الله وآخـرون ،" إسـتراتيجية تطـوير العلـوم التقانـة فـي الـوطن العربـي" ، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة ، المنظمـة العربيـة للتربيـة والتقانـة والعلـوم لبنـان ، دون تاريخ .

51. حامـد عمـار ، فـي التوظيـف الاجتمـاعي للتعلـيم ،مكتبـة الـدار العربيـة القـاهرة ، 1997.

52. نجيـب عيسـى ، قضـايا التشـغيل والتنميـة البشـرية فـي البلـدان العربيـة ، برنـامج الأمـم المتحدة الإنمائي 1997.

53. حميـدوش علـي "التنميـة البشـرية وقضـايا التشـغيل مـع الإشـارة للجهـود الجزائريـة"مجلـة الأبحـاث الاقتصـادية ، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتسـيير جامعـة البليـدة العدد 0-2006 .

54. عطيـة عبـد القـادر محمـد عبـد القـادر، اتجاهـات حديثـة فـي التنميـة ، الـدار الجامعيـة الإسكندرية 2003.

55. عجميـة محمـد عبـد العزيز،وآخـرون، التنميـة الاقتصـادية ، مفهومهـا ، نظرياتهـا ، سياساتها ، الدار الجامعية الإسكندرية ،2003 .

56. مرسي محمد منير ، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب ،القاهرة1998 .

57. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، العلم والتعليم من منظور علم الاجتماع

58. Jena Claude Iugeant , Essai d'application d'un mode systémique critique à l'université , laboratoire d'anthropologie sociale , cahiers N° 13 JUIN, 1988

59. سـموك علـي، " إشـكالية إنتـاج المعرفـة فـي المجتمـع الجزائـري ومحـددات الفجـوة الإسـتراتيجية فـي التنميـة البشـرية ، مـن أجـل مقاربـة سوسـيو اقتصـادية " دفـاتر المخبـر – جامعة بسكرة- الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة 2006.

60. حنفي حسن، ثورة المعلومات بن الواقع والسطورة ، فعاليات الندوة الدولية الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها باللغة العربية ، تنظيم المجلس الأعلى للغة العربية ، نوفمبر 2007.

61. الخشاب عبد الإله يوسف ومجذاب بدر ، التمويل الذاتي للتعليم في الدول النامية وتوجهاته ، الدار الدولية الاستثمارات الثقافية ، 2001 .

62. ديفيد بول ودومينيك فواري، مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة ،ترجمة منى عبد الظاهر، القاهرة، 2002 .

63. البداينة ذياب، الأمن وحرب المعلومات ، ،دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان 2002 .

64. برتون جيلز، التعليم العالي بين العالمية إلى العولمة ، ترجمة : السيد البهواشي ، القاهرة 2006 .

65. الخطيب أحمد، البحث العلمي والتعليم العالي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان2003.

66. الخضيري محسن أحمد ، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية ، القاهرة 2000.

67. تافناس فرانسوا، الجامعات والعولمة ، ترجمة السيد البهواشي ، الدار الجامعية، القاهرة 2006 .

68. جفال عبد الحميد ، أثر العولمة على النظام التربوي في الجزائر بين الضرورة والتغيير والهيمنة العالمية ، الملتقى الدولي الثاني العولمة والنظام التربوي في الجزائر ، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خضير بسكرة 2005.

69. إحصائيات المكتب الفدرالي للإحصاءWWW.swissinfi.org/ara/20072

70. Kaoru Ishikawa .- La gestion de la qualité : outils et applications pratiques , adaptés par Dunod : Paris ,2002

71. خليل عبد الرزاق "تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ، تحليل ممارسات بعض الجامعات العربية" مجلة

72. قويدري محمد، "واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان العربية" ، وقائع الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة يومي 09-10 مارس 2004 جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير .

73. عادل عوض ،" التعليم العالي والبحث العلمي ، مشاكل الباحث العربي" ، مجلة

87. وثيقة المجلس الأعلى للتربية ، تطوير المنظومة التربوية والنهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة ، 1997.

88. الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، مكتب شمال إفريقيا ، الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة بشمال إفريقيا لمواءمة السياسات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ديسمبر 2001.

89. فيلالي صالح،" ملاحظات عامة حول سياسات الديمقراطية التعليم ، البحث العلمي ، الجزأرة)" مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 5 ، جامعة منتوري قسنطينة ، جانفي 2004 .

90. ابن نكاع عبد الحكيم ، هيكلة البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة 2000، الجزائر.

91. عرض الوزيرة المنتدبة للبحث العلمي في جلسة المجلس الشعبي الوطني يوم الأربعاء 16 جانفي 2008.

92. عرض رئيس الحكومة لبرنامج الحكومة لسنة 2008 أمام البرلمان 16 جانفي 2008.

93. عوابدي عمار ، علاقة التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة إدارة المؤسسة الوطنية لإدارة ، الجزائر ، العدد 02 ، 1996,

94. مديرية ما بعد التدرج والتكوين WWW.ENEPRU-MESRS.DZ

95. سعيدوني ناصر، "من أجل تطوير فرق البحث بالجامعة الجزائرية)" مجلة بحوث ، جامعة الجزائر ، العدد 04 ،1997 .

96. المادة الأولى من المرسوم رقم 455-83.

97. المرسوم التنفيذي رقم 83-521 الخاص بإنشاء مراكز البحث الصادر في 1983.

98. مامري جميلة ، مكانة و دور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر ، دراسة مقارنة لمكانة الباحث الاجتماعية والمهنية في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات في مجال العلوم الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية 2001 .

99. المادة 08 من المرسوم رقم 527-83.

100. المادة رقم 02 من المرسوم رقم 521-83

101. مرابط فتيحة عمر،"دور الجامعة في تنمية المجتمع"، مجلة الحقيقة ، عدد خاص

بالملتقى الدولي السابع الجامعة وقضايا المجتمع ،دراز 2004

102. عبد الخالق السيد أحمد، تحديات التعليم في عصر التكنولوجيا والمعلومات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999.

103. Bouguerra Mohamed Larbi.-La recherche contre l tiers monde ; presse universitaires de France : Paris,1999

104. لحرش موسى ، ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي.....

105. زكريا جاسم محمد "، الجامعات العربية وتحديات العولمة "، مجلة الحقيقة ، جامعة أدرار ،2004

106. حامد عمار ، "نحو تعليم المستقبل" ، مجلة العربي ، العدد 494 ، الكويت ، 2000 .

107. حامد عمار ، "العرب وجامعاتهم رؤية مستقبلية" ، مجلة العربي ، العدد 551 ، الكويت 2004

108. خضر محمد زكي محمد، إعداد الباحث العلمي بين الابتكار والتقليد ، الندوة الثالثة لإتحاد المهندسين العرب ، جامعة العلوم التطبيقية .

109. محضر اجتماع مجلس الوزراء المشترك الذي عقد يوم 2006/05/14 (عرض السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

.110Alfonso Borrero cabal L'université Aujourd'hui ; édition UNESCO : Paris,1995

111. عباس بشار، ثورة المعرفة وتكنولوجيا التعليم بوابة مجتمع المعلومات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت 2001 .

112. فرجاني نادر، "التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 39 بيروت 2005.

113. ياقوت محمد مسعد، الدعم الحكومي واستثمار القطاع الخاص في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

114. WWW.chihab.net.31-03-2008

115. خياطي مصطفى، رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة ، لقاء مع جريدة الخبر يوم 09 أفريل 2007.

116. شريط الأخضر، تأملات في الدراسات العليا ، مجلة إلكترونية تعنى بالعلوم الإنسانية ، العدد22 ، 2005.

117. عبد الجواد أحمد، إشكالية البحث العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة2001 .

118. عبد المجيد ميلاد ، البحث العلمي في مجتمع المعلومات ، WWW. Almadina press.com

119. بهجت عبد الحميد، "تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات" ، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد 3 عمان 2000 .

120. حماد خليل وآخرون ، "تمويل التعليم العالي في الدول العربية ، مجلة إتحاد الجامعات العربية "، العدد 03 عمان 2000 .

121. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ،2004.

122..WWW . yakout . blogspot.com .

123. الصطوف محمد حسن، "آفاق البحث العلمي وإشكالية صناعة القرار" ، مجلة إتحاد الجامعات العربية ، العدد 03 ، الأردن 2000 .

124. اليونسكو المؤتمر العام للعلوم 2005.

125. عبد العال صفا محمود،التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل، الدار المصرية البنانية ،القاهرة ،2002.

126. القحطاني منصور بن عوض، الإنفاق على البحث الجامعي ، بحث مقدم لورشة عمل حول التعليم العالي ، المنعقد يومي 19-20 أفريل200 ، جدة

127. غنيمة محمد متولي، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية 2002.

128. معين حمزة ، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية يوم 12-02-2008

129. الوثيقة الخاصة بأحكام القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت1998 والصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية

130. . وقائع الندوة الصحفية للسيدة الوزيرة المنتدبة المكلة بالبحث العلمي يوم 26-03-2007 جريدة الخبر اليومية

131. التقرير الاقتصادي العربي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 2002

132. جامع محمد نبيل، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000.

رقم الجرد : 10918

رقم التسجيل :

التسجيل : 18/04/2009

القسم : كلية الآداب والعلوم الاجتماعية